الباب الأول

معاش الناس

لجنة قطاع الإنتاج ومعاش الناس :-

لجنة قطاع الإنتاج ومعاش الناس واحدة من لجان الحوار المجتمعي التي صدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية بالرقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١٤. ولجان الحوار الوطني لجان متخصصة تمثل الحوار المجتمعي ، معيشة الناس ، الإنتاج والإنتاجية ، التعليم والثقافة، قوي المجتمع الفاعلة ، السلم الاجتماعي ، منظمات المجتمع المدني وقطاع المغتربين. وسوف تتم المشاركة بالمخرجات والتوصيات في مؤتمر الحوار الوطني الجامع من خلال وثيقة التوافق الوطني.

لقد أوضح القرار الجمهوري المكون للجان أنها تهدف لتحقيق الآتي: توسيع قاعدة المشاركة في إتخاذ القرار، وتحقيق رضا المواطنين في المشاركة السياسية، التراضي على برنامج للعمل الوطني وخارطة متفق عليها لتحقيق الإستقرار والرفاهية وتعزيز الوحدة الوطنية، تعزيز السلام الإجتماعي والتعايش السلمي وتعميق ممسكات الوحدة المجتمعية والوطنية، إسناد الحوار الوطني بتوفير حاضنة إجتماعية للتراضي والوفاق، إستكمال برنامج إصلاح الدولة والتحديث والتطوير، وجعل الفاعلين في المجتمع جزء من ذلكم الإصلاح.

عندما أصدر السيد رئيس الجمهورية قراره بتشكيل اللجان القومية للحوار الوطني نحسب أنه كان صادقاً في مقصده. وكان صادقاً في إرادته. وكان صادقاً في وعده بتبني توصيات ومخرجات حوارات هذه اللجان. وعلى هذا نأمل أن تكون مخرجات وقرارات هذه الحوار حلا جذرياً للقضايا الإقتصادية وحلاً للقضايا المعيشية التي يعاني منها الناس.

إن المحور الأساسي في هذا الحوار هو الإنسان. لهذا يتوقع أن يتم الحوار المجتمعي بشفافية كاملة. وبأفكار هادفة دون حجرٍ علي أحد. ويجب الحصول علي المعلومة من القواعد وهي الطبقة المؤثرة والتي تتأثر سلباً وإيجاباً بغلاء المعيشة (أو قفة الملاح كما يقولون). ومن الضروري أن يصبح شعار قيادة المجتمع للدولة أمراً واقعاً ومعاشاً.

لقد قررت لجنة قطاع الإنتاج ومعاش الناس وضع برنامج للقاءات مع الأحزاب والنقابات والإتحادات المختلفة. ومقابلة بعض الأفراد في الأسواق بهدف إستكمال

رؤاها ومعلوماتها. وقد تم تحديد يوم ٢٠١٥/١/١٧ للقاء جامع مع القطاع الزراعي ومجتمع الزراعيين. ويشمل ذلك الزراعة بشقيها النباتي والحيواني. وسوف تستكمل اللقاءات لاحقاً ببرنامج يشمل قطاعات المنتجين في الصناعة والمعادن. والقطاعات المقدمة للخدمات الاقتصادية مثل البنوك وشركات التأمين وشركات النقل وغيرها. ثم لقاءات مع مجتمعات المستهلكين في جمعياتهم ومنظماتهم. وعبر اللقاءات المفتوحة بالاسواق والجامعات وأماكن التجمعات. ولقاءات مماثلة بالولايات. وتستكمل الرؤى بجلسات مع مراكز البحوث والخبراء.

لكي تحقق هذه اللجنة ومثيلاتها أهدافها ينبغي أن يفتح الحوار لكل الناس والأحزاب والنقابات والاتحادات وكافة الشعب السوداني. وتكون مسؤلية اللجان بلورة الحوار ووضعه في شكل برنامج يعكس وجهة نظر الشعب بمختلف آراءه وتوجهاته. لتحقيق المصلحة العامة. وبهدف إنعاش الإقتصاد. وتحقيق إستقرار المعيشة للمواطنين.

نعتقد أن مهمة اللجنة القومية للإنتاج ومعاش الناس يجب أن تتركز في الحصول علي المعلومة الصحيحة من قطاعات الشعب المختلفة. وبلورتها في دراسة علمية. متضمنة التوصيات والحلول التي تخدم مقاصد المعيشة والاقتصاد. بالتركيز على انجح السبل لتسهيل سبل المعيشة وتيسيرها لكي ينعم المواطن بعيشة هانئة ومستقرة.

قامت لجنة الانتاج ومعاش الناس بشرح برنامجها وخطة عملها من خلال مؤتمر صحفي عقدته يوم أمس الأربعاء بقاعة الصداقة. وقد اعتبرت اللجنة الإعلام شريك أساسي في التبشير بمهام اللجنة وحث التنظيمات وعامة الشعب للمشاركة في أعمالها والادلاء بآرائهم بشفافية كاملة ومسئولية.[1]

الحوار مع عامة الناس كيف مضى؟

يفتتح اليوم السبت مؤتمر الحوار الوطني، وهو الحوار الذي يستهدف في منتهاه التوصل لتوافق سوداني سوداني سياسياً واجتماعياً وإقتصادياً. وعلى هذا فإن للحوار شقين الأول سياسي والثاني اقتصادي اجتماعي. وقد أطلق على الأخير تسمية (الحوار المجتمعي) تمييزاً له عن (الحوار السياسي).

إذا كان الحوار السياسي هو حوار نخبة فإن الحوار المجتمعي يفترض أن يكون حواراً مع الناس، وأن ينزل لهم في قواعدهم، في أسواقهم ومزارعهم ومراعيهم ومصانعهم.

رئيس الجمهورية راعي الحوار الوطني كون لجاناً للحوار السياسي، ولجاناً

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١/٨ م.

أخرى للحوار المجتمعي. وبسبب القضايا المثارة في كل نوع من أنواع الحوار فإن الحوار السياسي يتعثر، يقع ويقوم، أحزاب تشارك ثم تنسحب، البعض يطلب شروطاً للانضمام للحوار السياسي والبعض الآخر ينخرط دون شروط وهكذا. بينما يمضي الحوار المجتمعي بسلاسة أكثر، حيث الاتفاق على أغلب القضايا خصوصاً ما يلي قضايا الانتاج ومعاش الناس.

تشرفت بعضوية لجنة الانتاج ومعاش الناس التي يترأسها الأستاذ سمير أحمد قاسم رجل الأعمال المعروف وتضم في عضويتها حوالي ١٥ عضوا من مختلف التوجهات السياسية.

استهدفت اللجنة استطلاع الفعاليات الإقتصادية كالزراع والرعاة والصناع والمعدنين والعلماء والخبراء والمنظمات العاملة في مجال حماية المستهلك فيما يلي قضايا ومشكلات الإنتاج ومعاش الناس، فعمدت لعقد لقاءات مع هذه الفئات بالمركز والولايات حيث عقدت حوالي ١٥ إجتماعا بالخرطوم وزارت ولايات: جنوب دارفور، نهر النيل، الجزيرة، القضارف، كسلا. وتنوي مستقبلا زيارة باقي الولايات.

أعدت اللجنة تقريرا مرحليا في شهر يونيو الماضي تم رفعه لرئاسة الجمهورية. احتوى التقرير تحليلا للأوضاع الاقتصادية ومقترحات للمعالجات. وقد تم الأخذ بجانب من هذه التوصيات من خلال عمل اللجنة العليا لإصلاح الدولة. وبرز بعضها في موجهات موازنة الدولة للعام ٢٠١٦ ومن ذلك زيادة مخصصات البحث العلمي، ضبط الأسواق وانفلات الأسعار بتفعيل قوانين حماية المستهلك ومنع الإغراق ورعاية المنافسة، مكافحة الفساد، وغيرها.

يؤكد المهتمون بأدبيات التربية بأن الحوار من أهم أدوات التواصل الفكري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي التي تتطلبها الحياة في المجتمع المعاصر، لما له من أثر في تنمية قدرة الأفراد على التفكير المشترك والتحليل والاستدلال، كما ان الحوار من الأنشطة التي تحرر الإنسان من الانغلاق والانعزالية، وتفتح له قنوات للتواصل يكتسب من خلالها المزيد من المعرفة والوعي، كما انه طريقة للتفكير الجماعي والنقد الفكري الذي يؤدي إلى توليد الأفكار والبعد عن الجمود، ويكتسب الحوار أهميته من كونه وسيلة للتآلف والتعاون وبديلاً عن سوء الفهم والتقوقع والتعسف.

لقد أصبحت الشعوب في حاجة ماسة لنقل حضارتها من خلال الحوار، كما ان الحوار يساعد الإنسان على تقوية الجانب الاجتماعي في شخصيته من خلال حواره مع الآخرين وتواصله معهم. العصر الذي نعيش فيه حتم على الإنسان أن يدرك مهارة الحوار من خلال ظهور القنوات الفضائية وقنوات التواصل الاجتماعي فأصبح في

عالم متسارع من الاكتشافات العلمية والانفجارات المعرفية في جميع مجالات الحياة.

الحوار مهما كانت حدته فإنه أمر حضاري جميل و هادف، و الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية، ولكل منا وجهة نظره وزاوية محددة ينظر منها، ولكن علينا ان نفهم بأن الاحداث والتقنيات والمشاكل تتسارع بخطى يجب ان نتفاعل ونتجاوب معها، والا سيسبقنا الزمن، وسنندم حيث لا ينفع الدم ونتوه ولا نصل لأهدافنا الوطنية ابداً .

نتمنى لمؤتمر الحوار الوطني النجاح والتوفيق.[1]

رسالة مفتوحة للسيد وزير رئاسة الجمهورية

لجنة قطاع الانتاج ومعاش الناس هي احدى لجان الحوار المجتمعي التي كونها السيد رئيس الجمهورية بقراره رقم ٣٦٥ لسنة ٢٠١٤. يترأس اللجنة الأستاذ سمير أحمد قاسم رجل الأعمال المعروف وفي عضويتها مجموعة من العلماء والخبراء. هذه اللجنة قامت بعمل متميز للغاية إذ تنوعت أنشطتها وشملت: الاستماع لقطاعات المنتجين والنقابيين والمهنيين بالمركز، زيارات ميدانية لاثنى عشر ولاية من ولايات السودان، الاستماع لأوراق علمية أعدها عدد من الخبراء والمختصين، اجتماعات تخصصية للتقييم والمتابعة. واستغرقت أعمالها ٢٧ شهراً.

انتهجت اللجنة أسلوباً فريداً في عملها، لأنها قامت بمقارنة ما يدلي به الناس في الاجتماعات واللقاءات مع جهود الدولة الاصلاحية، وكانت نتيجة هذه المقارنة رؤية واضحة جداً لاتجاهات الاصلاح، ومدى توافقها مع رؤية المجتمع وتنظيماته الفاعلة.

وثقت اللجنة لأعمالها في سفر رائع من ٢٦٢ صفحة تمت طباعته طباعة فاخرة ملونة مزودة بالخرائط والصور والأشكال الايضاحية. إن هذا السفر (التقرير) هو عبارة عن قاعدة بيانات متكاملة حوت وصفاً تفصيلياً مكانياً لكل ولاية من ولايات السودان، وخريطة توضح مكان الولاية بالنسبة للسودان، وقائمة بمحليات الولاية، وأهم المدن فيها، وأسماء والي الولاية والوزراء والمعتمدين، فضلاً عن شعار الولاية وصور فوتغرافية لأنشطة اللجنة فيها. إن هذه المعلومات، حسب علمنا، لا تتوفر في أي وثيقة واحدة في الوقت الحالي على الإطلاق.

مضابط الحوارات التي أجرتها اللجنة بالخرطوم والولايات جاءت، كما أسلفنا، معلقاً عليها من قبل العلماء والخبراء أعضاء اللجنة. فعلى سبيل المثال إذا نادى مواطن في أي ولاية من الولايات، من خلال إجتماعات اللجنة، بضبط الأسواق والأسعار، تتم الإشارة مباشرة على هامش حديثه إلى سبل وطرق ضبط الأسعار في

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٠/١٠/ ٢٠١٦ م

ظل سياسات التحرير الاقتصادي، وتتم الاشارة لقوانين تنظيم التجارة، ومنع الاغراق والاحتكار، مع إرفاق نسخة من هذه القوانين بما يعطي معلومة متكاملة للقارئ وللباحث.

شيء آخر فريد قامت به هذه اللجنة هي توثيق أعمالها من خلال فيلمين وثائقيين، أحدهما شامل وطويل والآخر مختصر في حوالي ١٥ دقيقة. أهمية هذا التوثيق هو تأكيد أن ما قامت به هذه اللجنة وبقية لجان الحوار المجتمعي والحوار السياسي هو عمل حقيقي تم الاستماع فيه للشعب حقيقة، ولم يكن عمل صوالين مغلقة أو نخب منبتة من واقعها.

نعتقد أن التوثيق المتميز الذي قامت به هذه اللجنة من خلال تقريرها الموسوعي، أو من خلال أفلامها الوثائقية، ينهض دليلاً لا يتطرق له الشك حول جدية وموضوعية الحوار المجتمعي ونتائجه. وندعو السيد وزير رئاسة الجمهورية لإتاحة الفرصة كاملة لممثلي اللجنة لاستعراضه في الاجتماع الختامي للجان القومية للحوار المجتمعي.

كما نعتقد أن التقرير الموسوعة مرجع مفيد جداً لجامعاتنا ومراكزنا البحثية، ونرى أن يوجه السيد الوزير بإستلام جميع نسخه من مطبعة العملة، وتوزيعها على السفارات الأجنبية والمنظمات الدولية والاقليمية، وعلى جامعاتنا ومراكزنا البحثية.[1]

استخدام الذرة في انتاج الخبز :-

تجتهد الحكومة في الوقت الحالي لتوفير رغيف الخبز للمواطنين المستهلكين من خلال استيراد القمح، واستيراد الدقيق، بمبالغ طائلة بالعملات الأجنبية. لقد بلغت فروقات سعر الصرف على استيراد القمح ١٥٠٠ مليون جنيه في العام ٢٠١٤ يتوقع أن ترتفع الى ٢٤٠٠ مليون جنيه خلال العام ٢٠١٥ . يشار الى أنه خلال العام ٢٠١٣ بلغ استيراد السودان من القمح ٢,٣ مليون طن بتكلفة مليار دولار. ويتوقع أن يستورد السودان خلال العام ٢٠١٥ حوالي ١,٥ مليون طن من القمح، وحوالي ٠,٥ مليون طن من الدقيق على أن يستكمل الاحتياج الغذائي من القمح المحلي الذي يتوقع أن يبلغ انتاجه ٠,٥ مليون طن كذلك.

من هذه الأرقام يتضح أن التكلفة على الاقتصاد عالية جداً، لأن غالب غذاءنا الرئيسي وهو القمح نستورده من الخارج. إما في شكل قمح خام، أو في شكل دقيق جاهز للتصنيع، فنحن لا نأكل مما نزرع، وهذا يعني أن أمننا الغذائي مكشوف. إن تغير نمط استهلاكنا من المزروعات المحلية، مثل الذرة الرفيعة والدخن، الى القمح تم بمخطط محكم من الدول المنتجة للقمح عالمياً، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث منحتنا القمح مجاناً خلال ثمانينات القرن الماضي في

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٢ م .

إطار المعونة الامريكية، ثم باعته لنا مدعوماً في إطار العون السلعي الأمريكي، والآن تبيعه لنا بسعره التجاري المرهق لاقتصادنا بعد أن تعود المواطنين عليه تماما، فيما تضطر الدولة لدعم استهلاكه بمبالغ طائلة حتى يصل للمواطن بسعر معقول.

ان الحل لتحقيق أمننا الغذائي وللخروج من مصيدة الدعم المهلك للاقتصاد هو العودة لاستهلاك الذرة كغذاء رئيس. يبدو من الصعب العودة لاستخدام الذرة في شكل كسرة أو شكل عصيدة للغالبية من السكان فالكثيرين يفضلون الآن الرغيف لسهولة تداوله والتعامل معه وإمكانية حشوه كسندوتشات الى آخره مما لا تستطيع منتجات الذرة القيام به.

غير أنه يمكن إستغلال البدائل الممكنة من الذرة و الحبوب الأخرى مع القمح (الدقيق المخلوط أو الدقيق المركب) لتحقيق الامن الغذائي، تحقيق هذا الهدف يبدو ممكناً عبر البحث العلمي التطبيقي، بزيادة كفاءة إستخدام هذه الموارد المتوفرة و الإستفادة منها.

رغم البدايات المبكرة لتجارب صناعة الخبز المخلوط من الذرة و القمح بالبلاد (مطلع السبعينات) إلا أن التطبيق التجاري واجهته بعض الصعوبات وكثير من السلبيات، الآن زالت هذه السلبيات والعقبات وشاهدنا بمخابز الأمن الغذائي ببحري إنتاجاً راقياً جداً من الخبز المنتج من دقيق ذرة بالكامل أو من دقيق خليط ما بين الذرة والقمح.

ناقش مجلس الوزراء يوم الخميس الماضي تقريراً عن تقويم الموسم الزراعي السابق وخطة الموسم الزراعي (٢٠١٥ - ٢٠١٦م)، قدمه وزير الزراعة المهندس «إبراهيم محمود حامد»، مشيراً إلى أن المساحات المزروعة بلغت (٥٢,٨) مليون فدان، ليبلغ إنتاج الحبوب (٧,٩) ملايين طن ذرة و(٣) ملايين طن من الحبوب الزيتية. وكشف الوزير أن جملة المساحات المزروعة بالقمح (٥٢٤) ألف فدان متوقع أن تنتج (٥٠٠) ألف طن، بينما تهدف الخطة التأشيرية للموسم (٢٠١٥ - ٢٠١٦م) إلى إنتاج (٥٦) ملايين طن ذرة و(٨٩٠) ألف طن دخن ومليون طن قمح و(٥٠٠) ألف طن قطن.

علينا العمل بأسرع ما يمكن نحو الانتاج التجاري للخبز المصنوع من الدقيق المخلوط، قمح زائداً ذرة، وفي هذا فائدة عظيمة لأمننا الغذائي ولاقتصادنا القومي.(١)

أيها المعتمدون الجدد...ما الذي يمكن عمله لقفة الملاح؟

حدد والي الخرطوم أربعة قضايا رئيسة كأولويات لحكومته الجديدة خلال الفترة المقبلة: مياه الشرب، معالجة النفايات، مشكلة المواصلات، قضية معاش

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٧ م.

الناس أو ما يعرف ب (قفة الملاح) وهو تعبير سوداني خالص. وحول (قفة الملاح) أركز وأقترح.

السلع الرئيسية الضرورية التي يحتاجها كل بيت سوداني بصورة يومية أو شبه يومية هي رغيف الخبز، اللحم، الخضروات، زيت الطعام، السكر، الشاي، غاز الطهي. هذه السلع يطلبها الجميع أثرياء وفقراء، سكان حضر وريفيون. لهذا من أولويات الحكومة توفيرها أولاً، وأن يكون توفرها بالأسواق بأسعار مناسبة ثانياً.

هناك ستة أدوات رئيسية تم تجريبها في ولاية الخرطوم وأثبتت نجاعة فائقة خلال الفترة الماضية في وفرة السلع وخفض أسعارها. الأداة الأولى هي أسواق البيع المخفض، لقد وُجد أن دخول وسطاء كثر ما بين المنتجين والمستهلكين يرفع الأسعار بصورة غير مبررة خصوصاً في أسواق الخضر واللحوم والفواكه، من هنا جاءت فكرة هذه الأسواق التي تستهدف خلق علاقة مباشرة ما بين المنتج والمستهلك. حيث يُسمح للمنتجين بعرض أسعارهم مباشرة بهذه الأسواق دون جبايات رسمية تؤخذ منهم. في الفترة السابقة ألزمت المحليات بتنظيم أسواق بيع مخفض مرتين في الأسبوع على الأقل بكل محلية، يُنصح بإستمرار هذه الأسواق والتوسع فيها.

الأداة الثانية هي التعاونيات، وقد أثبتت التعاونيات في الفترة الماضية أنها قادرة على العمل بأسعار أقل من السوق بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ وتحقيق ربح مع ذلك. والسر في ذلك أن الجمعيات التعاونية مملوكة لعضويتها وبالتالي تسعر بالحد الأدنى الذي يمكنها من تحقيق ربح معقول يكفيها لتسيير أعمالها وشراء بضائع جديدة، من ناحية ثانية يحظى التعاون بميزة الإعفاء من الضرائب وبالتالي تقل تكاليفه عن المتاجر العادية.

الأداة الثالثة هي محفظة قوت العاملين، وهي محفظة بنكية البنك الرائد فيها بنك العمال الوطني، وتقوم فكرتها على الشراء بالجملة بكميات كبيرة بما يؤدي للحصول على أسعار متدنية من الموردين، والقيام بعد ذلك ببيع السلع للموظفين والعمال بالأقساط المريحة. لقد اثبت العمل بهذه الطريقة نجاعة كبيرة جداً في تقديم سلع رمضانية ، وتقديم خراف الأضاحي، بأسعار معقولة جداً. يُقترح الاستمرار في المحفظة وتوسيع السلع التي تقدم عبرها بإضافة احتياجات المدارس على سبيل المثال. مع ملاحظة أن فائدة المحفظة لا تقتصر على العاملين فقط ذلك لأن السلع المقدمة لحوالي ١٠٠ ألف من الموظفين والعمال بولاية الخرطوم مضروباً في عدد ٥ أفراد هم متوسط الأسرة، وبهذا نجد أن المحفظة تؤثر على حالة ٥٠٠ ألف نسمة، وبالتالي تؤدي لقلة الطلب على سلع المحفظة في الأسواق العادية، بما يؤدي لانخفاض أسعارها بصورة تلقائية.

الأداة الرابعة في معالجة قضية قفة الملاح هي اصدار قائمة الأسعار التأشيرية التي تساعد المستهلك على المفاضلة في الأسعار ما بين متاجر ومنافذ متعددة. لقد نجحت ولاية الخرطوم في المرحلة السابقة في اصدار دليل المستهلك ورقياً والكترونياً، حيث وفر الدليل معلومات كافية ووافية حول أسعار مختلف السلع الرئيسة في محليات الولاية السبعة. الذين تمكنوا من الاطلاع على هذا الدليل أكدوا استفادتهم الكاملة مما ورد به، وأنه قد حقق لهم وفراً لا بأس به في مصروفات شراء السلع. يمكن للكافة انزال الدليل من خلال الرابط

htt://mofeca.gov.sd/Dalel/download/Dalel.php

وسوف يلاحظون التباين الكبير في الأسعار ما بين المنافذ المختلفة داخل المحلية الواحدة. يُنصح بدعم التجربة والتوسع فيها.

الأداة الخامسة هي آلية مراقبة الدقيق والمخابز وهي تعمل بكفاءة لتوفير هذه السلعة الهامة بالسعر والوزن المتفق عليه مع اتحاد المخابز وهو ثلاثة أرغفة وزن ٨٠ جرام أو أربعة أرغفة زنة ٦٠ جرام مقابل الجنيه الواحد.

والأداة السادسة هي آلية مراقبة الغاز التي تشرف على توفير الغاز بمحليات الولاية عبر محطات الخدمة والوكلاء للمستهلكين.

قد يكون من المناسب للمعتمدين الجدد التوسع في هذه الأدوات وتقويتها لمصلحة المواطن.[1]

أزمة غاز الطهي :-

تنامى استهلاك البلاد من غاز الطهي تنامياً كبيراً جدا خلال العقدين الماضيين، فمن استهلاك لا يتجاوز ٤٠ ألف طن سنوياً في بداية التسعينيات من القرن الماضي إنتقلنا الآن لاستهلاك يتجاوز ٥٠٠ ألف طن في العام. الزيادة المهولة في استهلاك الغاز جاءت نتيجة لاستراتيجية موفقة اتبعتها الدولة بتقديم دعم مقدر لسعر اسطوانة غاز الطهي مقابل أن يتوقف المواطنون عن قطع الأشجار لاستخدامها للطهي. نجحت الاستراتيجية نجاحا كبيراً وأنقذت ملايين الأشجار من القطع الجائر.

بالمقابل أدى التوسع في الاستهلاك لضغوط كبيرة على احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية، لأن مصافينا المحلية وعلى رأسها مصفاة الخرطوم تغطي حوالي ٥٠٪ من الاستهلاك فقط، ويتم استيراد باقي الاحتياج من الخارج. مصفاة الخرطوم المنتج الأكبر لغاز الطهي يتم إيقافها سنوياً لأغراض الصيانة لفترة حوالي ٤٥ يوماً الى شهرين، خلال هذه الفترة يتم استيراد احتياج البلاد من غاز الطهي بالكامل من

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٦ م.

الخارج، وبالنظر لشح العملات الأجنبية بالبلاد وإضطرار البنك المركزي لتحديد أولويات الاستيراد يحدث أحياناً تأخير في فتح خطابات الاعتماد لاستيراد غاز الطبخ، فتنشأ أزمات تتكرر كل مرة، وتبدو أكثر حدة عند إيقاف تشغيل مصفاة الخرطوم لأغراض الصيانة.

تظهر أزمة النقص بصورة واضحة جداً في ولاية الخرطوم لأنها تستهلك ٥٠٪ تقريباً من استهلاك السودان ككل. فهي تستهلك ٦٩٠ طن غاز يومياً منها ٥٦٠ طناً للاستهلاك المنزلي، و١٣٠ طناً لاستهلاك المخابز، التي أصبحت تعتمد بشكل شبه كامل على الغاز. عدد أسطوانات الغاز بأيدي المواطنين بولاية الخرطوم يتجاوز ٣ مليون أسطوانة، وتمتلك بعض الأسر الميسورة أكثر من أسطوانة واحدة، وعند حدوث أي بوادر نقص يهرع المواطنون لتعبئة كل الأسطوانات، حتى لو لم يكن هناك احتياج لها فتتفاقم الأزمة.

من ناحية أخرى يبلغ عدد وكلاء توزيع الغاز حوالي ٢٠٠٠ وكيل، يقوم بعضهم بالتربح غير المشروع، خصوصاً خلال أيام توقف المصفاة، من خلال البيع في السوق الأسود عبر الأبواب الخلفية وبإستخدام الركشات، في حين تعجز الأجهزة الإدارية عن مراقبة هذا الكم الهائل من الوكلاء.

وعلى هذا من الواضح أن للأزمة عناصر ثلاثة: الأول النقص في العملات الأجنبية، والثاني الخلل في منافذ التوزيع، والثالث ضعف الرقابة الحكومية. ويمثل العنصر الأول بتقديري ٨٠٪ من المشكلة.

تشير بعض التقديرات إلى أن المؤسسة العامة للبترول تستورد أقل من ٥٠٪ من الاحتياج الحقيقي من غاز الطهي بسبب التكلفة العالية، والدعم الكبير الذي تقدمه الدولة للغاز. ومن الواضح أن الظروف التي يمر بها حالياً الاقتصاد السوداني لن تسمح بإستمرار الدعم بشكله الحالي، لهذا تم تقديم اقتراح من قبل السيد علي أبرسي المالك لواحدة من شركات توزيع المواد البترولية في ورشة خصصت لهذا الغرض في العام ٢٠١٤ بأن تكون هناك اسطوانات صغيرة سعة كيلو الى خمسة كيلو تدعمها الدولة وتخصص للفقراء. وأن يرفع الدعم عن باقي الغاز ليكون بتكلفته الحقيقية.

من ناحية ثانية إقترحت ولاية الخرطوم ووافقت وزارة النفط على استجلاب مستودعات صغيرة سعة ١٠ طن للتركيب في محطات الوقود وفي الأحياء الطرفية لتسهيل عمليات المراقبة والمتابعة.

ان مقترح تحرير سعر الغاز مع ابتكار اسطوانات صغيرة تدعمها الدولة للفقراء، ومقترح عمل مستودعات صغيرة للغاز، مقترحان جديران بالدراسة. ويمكن أن

يشكلا فرصة لحل مشكلة قابلة للتفاقم.[1]

هلع الشراء قبل رمضان :-

تتسبب موجة الشراء العارمة التي تجتاح الأسواق في الاسبوع الاخير من شهر رمضان من كل عام في إرتفاع هائل للأسعار. الأسر السودانية تتجه لشراء أصناف معينة من الأطعمة في الأسبوع الأخير من شعبان أو تحديداً في اليوم السابق لرمضان مباشرة. يؤدي هذا لرفع الأسعار في الأسواق لهذه الأصناف ارتفاعاً كبيراً لزيادة الطلب عليها. ولو تأنت الأسر إلى اليوم الثاني أو الثالث من رمضان لوجدت الأسعار وقد هبطت هبوطاً كبيراً جداً.

إذا توقفت الأسر من اليوم وحتى أول يوم في شهر رمضان عن شراء الويكة، البهارات، العدسية، لحم العجالي الصافي، الكركدي، العرديب، القونقليس، التمر، واتجهت نهار ثاني يوم في رمضان لشراء نفس الأصناف أعلاه ستذهل من السعر المتدني لها مع جودة الأصناف. وسوف تشتري نفس الكميات التي ترغب فيها بنصف السعر الساري الآن.

نوع آخر من السلع فيه انفاق أسري كبير هذه الأيام هو الأواني المنزلية (العدة). ترتفع أسعار هذه الأواني ارتفاعاً هائلاً قبل الشهر الكريم وتتجه الأسر لأسواق العدة لشراء أصناف ربما لا تستخدمها مطلقاً خلال الشهر أو لمرة واحدة عندما يأتي ضيوف في الشهر الكريم. في الغالب الأعم نجد أن الأسر المتوسطة أو حتى رقيقة الحال لديها عدة للضيوف تستخدم في المناسبات وتحفظ في لفترينة أو الحافلة. لو نظرت كل ست بيت لحافلتها هذه بتمعن لوجدت أنها لا تحتاج حقيقة لأي عدة اضافية في رمضان للاستخدام العادي. فقط هي تتوقع الضيوف في رمضان. أو تنظر الى أن الصينية ستخرج للشارع لهذا لا بد من عدة مميزة من باب الافتخار. بالنسبة للضيوف في رمضان هم في الحقيقة لا يأتون كل يوم. ربما مرة واحدة أو مرتين في الشهر الكريم. في هذه الحالة على ربة المنزل الاتجاه للجيران لاستلاف ما تحتاجه من عدة اضافية. على أن تكون مستعدة لتسليف الجيران أيضاً إذا جاءهم ضيوف.

أما الصينية التي تخرج للشارع فيجب على ربات البيوت الاجتماع قبل رمضان في بيت احداهن والاتفاق على عدم الاهتمام بالمظاهر. بل التركيز على الاصناف والتنوع. ويمكن بقليل من التنظيم اختصار كثير من الهدر الذي يتم في الصينية التي تخرج للشارع .

سوف تنشط في ولاية الخرطوم قبيل شهر رمضان التعاونيات وأسواق البيع المخفض، وعلى الأسر الاتجاه للشراء منها حيث يباع سكر التعاون زنة ١٠

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢ م.

كيلوجرام بمبلغ ٧١ جنيه، وزيت الطعام مرحب حجم ٤,٥ ليتر بسعر ٧١ جنيه أيضاً، ونأمل أن توافق وزارة المالية الاتحادية على بيع دقيق الفينو زنة ١٠ كيلو جرام بمبلغ ٤٠ جنيهاً وفي هذا مساعدة كبيرة للأسر.[1]

أسواق مخفضة بمناسبة شهر رمضان :-

أعلنت ولاية الخرطوم عن تنشيط العمل فيما يزيد عن مائة منفذاً للبيع المخفض بالميادين العامة بالمحليات، وبمجمعات الجمعيات التعاونية، ومراكز التسوق داخل الوزارات والمؤسسات الكبيرة. سوف تباع عبر هذه المنافذ سلع غذائية يزيد استهلاكها بشكل كبير خلال شهر رمضان المعظم مثل اللحوم الحمراء والبيضاء، وبيض المائدة، والطماطم والخيار، وغيرها. وسوف تكون الأسعار في هذه المنافذ أقل من الأسعار بالأسواق العادية بنسبة تتراوح ما بين ١٥٪- ٢٥٪.

لقد تمكنت ولاية الخرطوم من تحقيق الأسعار المخفضة داخل هذه المنافذ من خلال عدة ترتيبات تشمل: عدم فرض أي رسوم على عارضي السلع في هذه المنافذ، السماح بقيام المنافذ في مناطق الكثافة السكانية ومواقع التقاء وسائل المواصلات، منع تواجد السماسرة والسماح للمنتجين فقط بعرض سلعهم، حث المصانع والشركات الكبرى على إعمال المسئولية الاجتماعية من خلال عرض سلعهم بأسعار زهيدة مساعدة للأسر الفقيرة، تزويد المنتجين بمدخلات انتاج بالسعر الأساسي الذي يحدده المخزون الاستراتيجي.

خارطة منافذ البيع المخفض تشمل في محلية أم درمان سوق ميدان الخليفة ويقام يوم الأربعاء من كل أسبوع، سوق أبو سعد جوار قشلاق الشرطة يوم الثلاثاء من كل أسبوع، سوق القمايز قرب صهريج القمايز يوم الأحد من كل أسبوع، سوق حي المسالمة جوار بسط الأمن الشامل يوم الإثنين من كل أسبوع. إضافة لمنافذ التعاون ومواقع العمل.

وبمحلية كرري سوق الحارة ٢٠ يوم السبت، وسوق الجرافة مربع ٨ يوم الثلاثاء، وسوق الحارة ٥٨ غرب الحارات يوم الخميس. إضافة لمنافذ التعاون ومواقع العمل.

وبمحلية شرق النيل تشمل الأسواق ميدان المولد دار السلام المغاربة يوم الاثنين، ومدينة العيلفون يوم الأربعاء، والشقلة ٤٠ يوم الثلاثاء، والمايقوما ميدان الأمل يوم السبت. إضافة لمنافذ التعاون ومواقع العمل.

وبمحلية أم بدة ميدان المولد الحارة ١٢ يوم السبت، وميدان المجلس التشريعي يوم

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٦/١ م.

الاثنين، دار السلام يوم الثلاثاء، الفطيماب يوم الخميس. إضافة لمنافذ التعاون ومواقع العمل.

وبمحلية جبل الأولياء ستكون الأسواق بأبو آدم مربع ٥ يوم السبت، وسوق الكلاكلة اللفة يوم الإثنين، وسوق مايو جوار مستشفى بشائر يوم الأربعاء. إضافة لمنافذ التعاون ومواقع العمل.

وبمحلية بحري ميدان الرابطة شمبات يوم السبت، أم ضريوة آخر محطة يوم السبت أيضاً، سوق كوبر يوم الاثنين. إضافة لمنافذ التعاون ومواقع العمل.

أما بمحلية الخرطوم فتعمل ثلاثة أسواق طيلة أيام الأسبوع هي سوق أبو جنزير وسوق كركر وسوق أبو حمامة. فضلاً عن أسواق أسبوعية بالشجرة وأركويت. إضافة لمنافذ التعاون ومواقع العمل.

أما السلع وأسعارها فهي على النحو الآتي: الفراخ الكيلو ٢٧ جنيه، طبق البيض ٢٦ جنيه، السمك الفرايد ٣٠ جنيه، السمك البلطي ٣٥ جنيه، اللحم العجالي ٣٨ إلى ٤٢ جنيه، اللحم العجالي الصافي ٥٠ الى ٥٥ جنيه، اللحم الضاني ٥٠ إلى ٥٥ جنيه، طائر السمان الجوز ١٣ جنيه، كيلو الخيار والطماطم ١٠ جنيه لكل، كيلو الليمون والبطاطس والجزر ٨ جنيه لكل، الأسود ٧ جنيه، البصل الأبيض ٦ جنيه للربع والبصل الأحمر ١٥ جنيه للربع، الفلفلية ١٤ جنيه، كيلو الأرز ٧ جنيه، كيلو العدس ١٥,٥ جنيه، لبن البودرة وزن ٢٢٥٠ جرام ١٢٠ جنيهاً، اللبن كيلو واحد ٥٥ جنيه، الزيت النباتي ٤,٥ ليتر ٧١ جنيه.

يُعتقد أن هذا الانتشار الكبير للمنافذ، مع وجود أسعار مخفضة فيها سوف يؤدي لنزول الأسعار في كل الأسواق العادية بنسب ملحوظة.[1]

الأسعار التأشيرية لخراف الأضاحي :-

بمناسبة عيد الأضحى في كل عام تقوم محفظة قوت العاملين بجهود كبيرة لتركيز أسعار الأضاحي من خلال عمل منظم ومرتب غاية الترتيب. المحفظة وهي آلية مشتركة ما بين ولاية الخرطوم واتحاد عمال ولاية الخرطوم والجهاز المصرفي ويمثله رائد المحفظة بنك العمال الوطني، هذه المحفظة اتبعت منهجية ممتازة تمثلت في تقييم تجربة العام الماضي في توفير خر ف الأضاحي للعاملين من حيث الايجابيات والسلبيات، وقامت بمسوحات ودراسات للأسواق لتحديد مؤشرات واتجاهات الأسعار. وأتبعت هذا بإعلان في الصحف اليومية والتلفزيون لطلب عروض من موردين. وقد تم فتح العروض بحضور ومشاركة جهات أخرى يهمها الأمر تمثلت في الجمعية السودانية لحماية المستهلك والامن الاقتصادي.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٧ م.

لقد استلم كراسة عطاء توريد الخراف للمحفظة ٣٤ موردا وتقدم ١٨ منهم بعروض تم فحصها بدقة واجريت نقاشات تفصيلية مع كل منهم على حدة. وبعد تقييم العروض المقدمة بشفافية وعدالة تامة تم التوصل لأسعار الخراف للعاملين على النحو الآتي: الخروف الكبير وزن ٤٦ كيلو جرام فأكثر بسعر ١٤٣٠ جنيه. والخروف المتوسط بوزن ما بين ٣٥ الى ٤٥ كيلو جرام بمبلغ ١٣٢٠ جنيه. ويتم استقطاع السعر من العاملين بأقساط لمدة عشرة شهور.

بتقديرنا أن ما تم هو عمل مرتب بدقة، وأن الأسعار التي تم التوصل لها أسعار ممتازة جداً، فسعر الخروف الكبير كان في العام الماضي ١٣٢٠ جنيهاً أي أنه زاد هذا العام بنسبة ٨٪ فقط، في حين كان سعر الخروف المتوسط ١٢١٠ جنيه أي أنه زاد هذا العام بنسبة ٩٪ فقط. وإذا علمنا أن متوسط نسبة التضخم خلال الفترة من أغسطس ٢٠١٤ الى أغسطس ٢٠١٥ كان حوالي ٢٠٪ فإننا نجد أن هذه الأسعار بالفعل مناسبة جداً، خصوصاً أن ظروف موسم الخريف الضعيف هذا العام كانت توحي بإرتفاعات غير مسبوقة في أسعار الخراف.

تقوم المحفظة بتوزيع الخراف بالأسعار المذكورة للعاملين بولاية الخرطوم عبر مراكز يتفق عليها مع المحليات، وتحت إشراف بياطرة مختصين. ويتوقع أن يتم التوزيع لعدد ١٠٠ ألف من العاملين، وهي نسبة مقدرة من المستهلكين. غير أن أثر هذه الأسعار يمتد لكل المستهلكين بالولاية لأنها تؤخذ كأسعار تأشيرية للسوق العادي وللجهات الأخرى التي ترغب شراء خراف بالجملة لمنسوبيها كالقوات النظامية، حيث لا يستطيع الموردين وبقية التجار والمضاربين في الخراف تجاوز هذه الأسعار.

لقد لعبت الأسعار التأشيرية التي أعلنتها محفظة قوت العاملين في العام الماضي هذا الدور تماماً، وأدت لاستقرار الأسعار. فقبل الإعلان عن هذه الأسعار التأشيرية كان التجار في الأسواق يتحدثون عن أن الخروف الكبير سيصل الى ٢ ألف جنيه وسرعان ما تراجعت الأسعار بعد إعلان المحفظة لأسعارها. نأمل أن تمكن هذه الأسعار، لهذا العام، كل مستطيع من أداء هذه الشعيرة الدينية.[1]

التجربة الجديدة لتوزيع غاز الطبخ بولاية الخرطوم :-

٨٤٪ من المساكن بولاية الخرطوم تستخدم الغاز لإعداد الطعام والمشروبات الساخنة. ويندر جداً استخدام الغاز للتدفئة العامة أو لتسخين الماء بغرض الاستحمام (قد يفكر بعض التجار بمناسبة موجة البرد الحالية في احضار سخانات ماء تعمل بالغاز مثل السائدة في مصر). ويقدر عدد اسطوانات الغاز المنزلي لكل الشركات بحوالي ٥ مليون اسطوانة، يُعتقد أن ٣ مليون اسطوانة منها متداولة بولاية الخرطوم. من جهة أخرى

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٠ م.

تستخدم ٩١٪ من المخابز لعاملة بولاية الخرطوم الغاز كمصدر للوقود. معنى هذا أن الغاز سلعة استراتيجية بالغة الأهمية خصوصاً أن بدائلها مثل الفحم أو الحطب أو الجاز والجازولين مصادر وقود غير نظيفة وغير مناسبة ومرتفعة السعر جداً بالنسبة لغاز الطبخ. ويُعتقد أيضاً أن استخدام الغاز كوقود للطهي قد أنقذ مساحات واسعة من الغابات من القطع. وهي استراتيجية وضعتها الهيئة القومية للغابات ونجحت فيها بشكل كبير.

يواجه توزيع الغاز في كثير من الأحايين أزمات فتظهر الصفوف والهلع خصوصاً في ولاية الخرطوم ذات الاستهلاك الهائل. وهو ما حدث مؤخراً. ويحمد لوزارة البترول ووزيرها النشط المهندس مكاوي تفاعلها السريع مع وضع سوق الغاز. حيث عقد وزير البترول اجتماعاً هاماً مع الشركات والجهات الرقابية بالولاية يوم أمس الإثنين وجه فيه بتسهيل حصول المواطن على الغاز من ثلاثة مصادر. أولها وكلاء الغاز بالطريقة المعتادة السابقة وعددهم حوالي ثمانية آلاف وكيل يمتازون بقرب مواقعهم من سكن المواطنين.

وثاني المصادر التي يمكن للمواطن التوجه اليها للحصول على الغاز هي محطات الوقود. وقد أعلنت شركة النيل للبترول عن توزيعها لاسطواناتها عبر محطاتها ،فضلاً عن توزيعها لاسطوانات ايران غاز وأبرسي غاز. كما أعلنت شركة أمان عن توزيع أسطواناتها عبر محطات الخدمة التابعة لها ، وعبر محطات شركة النيل للبترول. كما أعلنت شركة جاسكو غاز عن توزيع اسطواناتها (الصفراء اللون) عبر محطات خدمة شركة سيدون للبترول بالنزهة وحلة كوكو والمرخيات. وعبر محطات النحلة للبترول بالعمارات شارع ٦١ وحي الصفا وبحري الانقاذ ومقابر أحمد شريف. وسوف تعلن بقية الشركات عن أماكن توزيع اسطواناتها.

المصدر الثالث الذي يمكن للمواطن أن يتحصل منه على اسطوانة الغاز هي مراكز وميادين البيع المباشر. بمحلية الخرطوم بميدان نادي الجلاء بالحلة الجديدة، وبميدان نادي بري، وبسوق العشرة، وبالشجرة المركز الصحي. بمحلية جبل الأولياء بكل من سوق الجبل، السلمة مدارس القادسية، مدينة الأمل مدرسة الأمل بنين، مايو شارع الأربعين جوار المحلية.

بمحلية شرق النيل بشارع ليبيا المثلث، كركوج ميدان السهم، الحاج يوسف الردمية ميدان ١٧. بمحلية بحري سوق الجيلي، شمبات ميدان الرابطة، السامراب مكتب اللجنة الشعبية. بمحلية كرري الفتح ١ سوق ٧، ميدان الفتح ٢، ميدان الحارة ٦، الحارة ١٢ المسجد العتيق، الجزيرة اسلانج سوق الخور. وبمحلية أم بدة ميدان الحارة ١٤، الحلة الجديدة مربع ٤٨، الحارة ١٢ ميدان المولد، الحارة ٣ ميدان بسط الأمن الشامل. وبمحلية أم درمان الفتيحاب ميدان مدارس عجيب البدري، ميدان الخليفة، جادين سوق أحمد نيالا، الصالحة سوق هجيليجة. وسوف يستمر البيع يومياً بهذه الميادين ما عدا الجمعة حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٥.

نأمل أن تقضي هذه الترتيبات على الصعوبات التي تواجه المواطن في تعبئة أسطوانة الغاز.[1]

الحقيقة الناصعة في أمر القمح والدقيق :-

أكد مدير جهاز المخزون الاستراتيجي أن المخزون الاحتياطي للبلاد للمتبقي من هذا العام يصل الى ١٠٠ ألف طن دقيق مستورد، و١٠٠ ألف طن قمح مستورد، و١٠٠ ألف طن قمح محلي. فيما أكد أن هناك تعاقدات لشراء ٢٠٠ ألف طن من الدقيق، و٣٠٠ ألف طن من القمح تم شحنها، بعضها ببورتسودان والبعض الآخر في المياه الإقليمية. وأن الدولة تقدم دعما للقمح والدقيق المستوردين في حدود ٩٠٠ مليون دولار سنوياً.

بما أن استهلاكنا من القمح هو في حدود ٢ مليون طن سنوياً فإن الارقام أعلاه ونحن في الشهر الثامن من السنة مطمئنة جداً، ولا تدع مجالاً لأي شك في توفر العرض والإمدادات من هذه السلعة الهامة.

على وضوح هذه الأرقام ونصاعتها، يبدو أن البعض يصر على افتعال أزمة أو أزمات بشأن الدقيق والقمح وتوفرهما لدى المخابز. وبعض الاعلاميين رايح لهم الدرب، فهم مسكونون بذكريات ماضي الصفوف أمام المخابز، ولا يريدون أن يصدقوا أن هذا لا وجود له في الوقت الحالي، على الأقل في ولاية الخرطوم أكبر مستهلك للقمح والدقيق، بمعدل ٣٠ ألف جوال يومياً تنتج ٣٠ مليون قطعة خبز يأكلها سكان الولاية في اليوم.

ان القضية الجديرة بالدراسة والتحقيق من الاعلاميين في هذا المجال، بتقديري، هي أسباب استيرادنا لهذه الكميات الهائلة من الأقماح والدقيق، وأسباب تقديمنا لهذا الدعم الهائل البالغ ٩٠٠ مليون دولار. وهل يصل الدعم لمستحقيه؟ أم يستفيد منه المزارعون الأجانب في البلاد التي نستورد منها القمح ووكلاؤهم المحليون؟

إن على أجهزة الإعلام وكتاب الرأي قيادة حملة قوية جداً لتعديل سياسات دعم استيراد القمح والدقيق، وتحويل هذا الدعم للمزارع المحلي لانتاج القمح والذرة وإنتاج الخبز من خليط منهما. صحيح أن وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي قد اتخذت خطوة مهمة في هذا الاتجاه هي تعديلها لسعر دولار القمح المستورد من ٢,٩ جنيه للدولار الى ٤ جنيه للدولار دون التأثير على سعر الخبز للمواطن. وبهذا وفرت حوالي ٢٠٠ مليون دولار كانت ضائعة على دافع الضرائب. إلا أن هذا غير كاف وينبغي تشجيع الدولة في اتجاه تحديد من يستحقون الدعم بدقة شديدة، وبمعايير علمية موثوقة، لتقديم الدعم النقدي لهم في لحظة شراءهم للخبز، على أن يحرر السعر ويرفع الدعم نهائياً عن غير المستحقين من المقتدرين أجانب وسودانيين.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١/١٣ م.

حسب متابعاتي فإن لديوان الزكاة، الذي تشرف على أعماله وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي، قاعدة بيانات جيدة جداً بالفقراء الذين يستحقون الدعم، ويمكن مراجعة وتحديث قاعدة البيانات هذه. وبعد ذلك تسليم كل أسرة فقيرة أداة الكترونية صغيرة وفعالة جداً تعمل بتقنية التواصل قريب المدى Near Field Communication (NFC) وعندما يأتي الفقير للمخبز يعرض هذه الأداة على جهاز موجود في المخبز، فيسلم له الرغيف مدعوماً، ويتولى الجهاز بعد ذلك حساب فرق السعر عن الرغيف المحرر، وينزل المقابل مباشرة في حساب صاحب المخبز بالبنك.

عدد من العلماء والتقنيين، المنتمين للجمعية السودانية لتقانة المعلومات، أبدوا إستعدادهم التام للمساعدة في انفاذ هذا المشروع بدون مقابل، ويقترحون على وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي تجربة المشروع في واحدة من محليات ولاية الخرطوم، وهم متأكدون أن المسئولين سيندهشون من سهولة التطبيق وفعاليته. نتمنى أن ترعى الوزيرة تهاني عبد الله وزير تقانة المعلومات والاتصالات هذا المشروع لمصلحة الانسان السوداني والاقتصاد الوطني.[1]

الخبز المخلوط :-

حتى ثمانينات القرن الماضي كانت الذرة الرفيعة (العيش) هي الغذاء الرئيسي لغالبية سكان أواسط وجنوب السودان من خلال صناعتها ككسرة أو عصيدة، فيما كان الدخن هو الغذاء الرئيسي لسكان كردفان ودارفور. أما استخدام القمح المحلي كغذاء فكان منحصراً في شمال السودان، حيث تصنع منه القراصة أو الرغيف الذي يصنع في مخابز منزلية. ولم يكن السودان يستورد أي كميات من القمح أو الدقيق، ما عدا كمية قليلة من الدقيق عالي الجودة لاستخدام مصانع البسكويت والحلويات والمعجنات.

في منتصف الثمانينات أصابت بلادنا، ضمن دول أخرى، موجات الجفاف القاسية، والتي ترتب عليها انخفاض الإنتاج المحلي من الذرة والدخن، انتهزت المعونة الامريكية الفرصة فبدأت عملاً ممنهجاً لتغيير استهلاك طعام غالبية السودانيين من الذرة والدخن الى القمح، لأن هذا التغيير يضمن للولايات المتحدة التأثير على القرار السياسي السوداني من جهة، ويضمن لانتاجها الضخم من القمح أسواقاً جديدة. وقد بدأ تعويد السودانيين على القمح ومنتجاته من خلال منح كميات هائلة من القمح للحكومة مجاناً، ثم بسعر مخفض جداً، ونتيجة لهذا، وحتى بعد تحسن الأحوال المناخية، فقد ظل سعر جوال القمح أقل من سعر جوال الذرة، فتحول غالبية السودانيين لاستهلاك رغيف الخبز المصنوع من القمح المستورد من الخارج. يضاف لهذا ان الهجرة من الريف للمدينة عمقت من هذا التوجه، حيث يصعب في المدينة عمل الكسرة بالصاج التقليدي، فضلاً عن

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٨/٣ م.

استحالة استخدام الكسرة كسندوتشات لتلاميذ المدارس وغيرهم.

بزيادة أعداد المهاجرين من الريف للمدينة تنامى استهلاك بلادنا من القمح المستورد بصورة مستمرة، وللحفاظ على سعر الخبز في حدود مقدرات المستهلك السوداني اضطرت الدولة لدعم استيراد واستهلاك القمح بمبالغ مالية ظلت تتزايد على الدوام، حيث بلغت فروقات سعر الصرف على القمح (الدعم) خلال العام ٢٠١٤ مبلغ ١,٥مليار جنيه تعادل ٢٦٤ مليون دولار، فيما يتوقع أن يبلغ الدعم خلال العام ٢٠١٥ مبلغ ٢,٤ مليار جنيه تعادل ٤٢١ مليون دولار، بنسبة زيادة ٥٧٪ عن العام ٢٠١٤.

إذا لم تتخذ الدولة إجراءات حاسمة فإن نزف موارد الدولة لصالح سلعة تستورد من الخارج سوف يتزايد بإستمرار. لأن الاستهلاك في تزايد، ومعدلات الهجرة من الريف للمدينة هي الأخرى في تزايد مستمر. إن الاستمرار في دعم استيراد سلعة تستورد من الخارج يعني ببساطة دعم المزارع الأجنبي الذي تستورد منه هذه السلعة في الولايات المتحدة واستراليا وكندا وغيرها. وهذا يفسر عدم اخضاع المنتجات الزراعية للحظر الاقتصادي الأمريكي.

لقد ابتدرت ولاية الخرطوم مبادرة فذة قطعت شوطاً كبيراً في التنفيذ، هذه المبادرة تقضي بإستخدام دقيق مكون بنسبة ٦٥٪ من القمح (مستورد أو محلي) و٣٥٪ من الذرة السودانية المنتجة محلياً. اكتملت التجارب المعملية للانتاج من هذا الدقيق المخلوط، وكان المنتج غاية في الجمال والطعم الرائع، فضلاً عن الفائدة الغذائية الأكيدة، لأنه من المعلوم أن للذرة فائدة غذائية كبيرة جداً.

بناءاً على ما تقدم فإن إنتاج الخبز من الدقيق المخلوط يعتبر مشروعًا استراتيجيًا ومفيدًا جداً من الناحية الاقتصادية لأنه يقلل من حجم استيراد القمح ويسهم في تحقيق الأمن الغذائي ويعطي قيمة اضافية للذرة المنتجة محلياً.[1]

الخبز والغاز متوفران :-

بالتعاون مع اتحاد المخابز، واتحاد موزعي غاز الطهي، أعلنت ولاية الخرطوم أرقاماً هاتفية محددة، تمكن كل مواطن قاطن بولاية الخرطوم من الحصول على معلومات مفيدة، حول أقرب مخبز أو أقرب مركز توزيع غاز لمحل سكنه، في حالة احتياجه لهذه الخدمات وعدم توفرها في المواقع التي اعتاد الشراء منها.

بالنسبة لإمدادات الخبز فإن المشرف العام من اتحاد المخابز هو السيد كمال عثمان عبد القادر وتلفونه ٠٩١٢٣٦٩١٥١، أما على مستوى المحليات فإن مشرفي عمل المخابز هم: في محلية الخرطوم السيد عادل ميرغني وتلفونه ٠٩١٢٣٥٠٩٢٩، وفي محلية أم

(١) نشر بصحيفة الصيحة في سبتمبر٢٠١٥ م.

درمان السيد عبد الرحمن الكوارتي وتلفونه ٠٩١٢٣٠١٣٢٣، وفي محلية بحري السيد عبد المؤمن عثمان خوجلي وتلفونه ٠٩١٢٣٠٦٢٨٩، وفي محلية كرري السيد عمر علي وتلفونه ٠١٢٣٠٠٦٣٢٥، وفي محلية أم بدة السيد سيد أحمد فتح الرحمن وتلفونه ٠١٢٣١٥٨٨١٧، وفي محلية شرق النيل السيد آدم الدومة وتلفونه ٠٩١٢٣٧٨٢٨٥، وفي محلية جبل الأولياء السيد يحى موسى وتلفونه ٠٩١٢٣٠٠١١١.

أما بالنسبة لإمدادات غاز الطهي فإن مراكز التوزيع الملتزمة بالعمل خلال أيام العيد هي: في محلية الخرطوم مركز عوض عبد اللطيف محمد وتلفونه ٠٩١٢٦٥٦٨٤٢ ومركز ياسر عمر عبدالرحمن النجومي وتلفونه ٠٩١٢٣٤٥٣٤١، ومركز عمار عبد الرحمن حسن وتلفونه ٠٩١٢١٧٤٦٤٦.

وفي محلية امدرمان فإن مراكز توزيع الغاز الملتزمة تشمل مركز أحمد حسين محمد أحمد وتلفونه ٠٩١٣٥٠٧٧٨٤، ومركز النور عمر الشيخ وتلفونه ٠١٢٣٥٥٨٢١١، ومركز صديق الطيب محمد ابنعوف وتلفونه ٠١٢٣٦٣٧٥٤١.

وفي محلية بحري فإن وكلاء الغاز الملتزمون هم: عيسى الحاج حمد محمد وتلفونه ٠٩١٢٦١٤٥٩٩، وعبد اللطيف حسن عثمان وتلفونه ٠٩١٨٩٦٧٢٠٠، والنيل ابراهيم عثمان وتلفونه ٠٩١٢٧٤١٣٨٢.

وفي محلية كرري وكلاء الغاز الملتزمون هم: على أحمد الغالي هارون وتلفونه ٠٩١٢٣٦٣٤٥٧، وحسن عبدالرحمن عبد العظيم وتلفونه ٠٩١٢٢٤٥٧١٢، وياسر عبدالرحمن محمد خياري وتلفونه ٠١٢٣٤٢٧٠٠٠.

أما في محلية امبدة فالوكلاء الملتزمون هم: سيف الدين أحمد بخيت وتلفونه ٠٩١٢٣٥٦٤٤٠، محمد آدم علي أحمد تلفون ٠٩١٢٤٧٢١٦١، وعبدالله أحمد محمد حسين تلفون ٠٩١٥٢٣٥٣٨٧.

وفي محلية شرق النيل الوكلاء الملترمون هم: محمد الأمين التجاني تلفون ٠١٢٢١٧٠٧٦٨، واسامة ابراهيم فضل ادريس تلفون ٠١٢٢٢١٦٧٠٤، وعفاف علي الشريف تلفون ٠٩١٢٢٠٦٠٩٧.

وفي محلية جبل اولياء الوكلاء للغاز العاملين خلال فترة العيد هم عرفات محمد الحسن تلفون ٠٩١٢٢٢٢٩٧١ ، وصبري خليل ميرغني تلفون ٠٩١٢٣٥٧٥٨٩، وعبد الرحمن محمد أحمد تلفون ٠٩١٢٢٢٥٠٠٩.

إن مساهمة اتحادي المخابز والغاز بهذه لالتزامات الواضحة ستجعل خدمتي الخبز والغاز تتوفران بالكميات الكافية خلال فترة عطلة عيد الفطر المبارك، ومن خلال هذه الترتيبات سيتم معالجة النقص الذي كان يحدث سابقاً بالذات في الخبز نتيجة ذهاب عمال المخابز في إجازة فتحدث ندرة في الخبز وصفوف أمام المخابز القليلة العاملة. كل

عام وأنتم بخير، وأتمنى للقراء الأعزاء عيد سعيد خال من المنغصات.[1]

الخبز والغاز.... لا تغيير في الأسعار :-

تتجه بعض الجهات لاحداث بلبلة وسط المواطنين بالحديث عن ارتفاع أو تغيير في أسعار بعض السلع الأساسية، حيث انطلقت إشاعة خلال اليومين الماضيين عبر رسالة واتساب ورد فيها أن السيد (....) رئيس مجلس ادارة شركة (....) أعلن عن زيادة سعر جوال الطحين بالنسبة للأفران وعليه سيتم العمل بنظام عيشة بواحد جنيه بإجماع أصحاب الأفران بولاية الخرطوم.

على ركاكة صياغة الشائعة، وضعف مضمونها، الا أنها وجدت رواجا لأنها مرتبطة بسلعة غذائية حساسة. جاء الرد على الشائعة مباشراً وسريعاً وقوياً من إتحاد المخابز، الذي أكد عدم وضع أي زيادة في أسعار الخبز، وقطع بأن السعر المحدد للخبز ثابت بواقع ثلاث قطع زنة ٦٠ جراماً بجنيه، وقطعتا خبز زنة ٧٠ جراماً بجنيه. ونفى اتحاد المخابز، على لسان رئيسه بدر الدين جلال، بشكل قاطع أن يكون الاتحاد قد حدد قطعة واحدة بجنيه، مضيفاً أن الجهات الرسمية فقط هي من تحدد أوزان وأسعار الخبز وليس أي جهة أخرى.

في حقيقة الأمر أن المكونات الرئيسة لتكلفة الخبز يمثل الدقيق والغاز ٦٠٪ منها، ويمثل النقل أقل من ٥٪ في هذه التكلفة، وباقي التكلفة تتوزع ما بين العمالة والخميرة والملح والماء والكهرباء والثلج. وبما أنه لم يحدث أي تحريك لسعر أي من مواد التكلفة الرئيسة فلا مبرر لأي تغيير في السعر. الآثار الطفيفة الناجمة عن زيادة سعر الجازولين أكد إتحاد المخابز استيعابها دون أي تأثير على سعر الخبز.

الشائعة الثانية استهدفت سلعة الغاز وجاء فيها (عوووك أي زول عندو أنبوبة فاضية يملاها اسسسسع دي، بي أي تمن، بي أي طريقة، المصفاة ح تقيف للصيانة الأسبوع القادم ولمدة ٤٥ يوماً، عمموا الرسالة) المدهش أنه لا توجد صيانة أصلاً هذا العام لأن الصيانة تتم كل عامين وليس كل عام.

الحقيقة أن تحرير سعر الغاز الذي نفذ قبل حوالي ٦ أشهر خفض من استهلاك البلاد الكلي من الغاز بنسبة تجاوزت ٣٠٪، وجاء انخفاض الاستهلاك بسبب توقف تهريب الغاز لدول الجوار، لأن سعر الأسطوانة أصبح واحداً في السودان وفي الدول المجاورة. لقد توفر الغاز داخلياً بصورة كبيرة جداً. ومن الواضح أن بعض وكلاء الغاز قد تضرروا من الركود في السلعة بسبب الوفرة الظاهرة، فقاموا بنشر مثل هذه الشائعة لتحريك سوق الغاز، حيث يقوم المواطنون الذين ترعبهم الشائعة بتعبئة أكثر من اسطوانة تحسبا لتوقف المصفاة المزعوم.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٧/٥ م.

أكدت الجهات المسئولة توفر الغاز بصورة كافية جداً، وأن برمجة صيانة المصفاة تبقى عليها أكثر من عام.

على الجهات المسئولة أن تتابع مثل هذه الشائعات وأن ترد عليها بسرعة وبنفس وسائط التواصل الاجتماعي التي أصبحت منتشرة جداً وسط مختلف الفئات.[1]

اختفاء الخراف...ماذا حدث؟

قبيل عيد الأضحى في كل عام ترد لولاية الخرطوم أعداد هائلة من الخراف لتلبية الطلب العالي في الولاية ذات الكثافة والقوة الشرائية الأكبر مقارنة بباقي الولايات. وبخلاف زرائب البهائم التقليدية تنتشر الخراف على طول الطرق الرئيسية وفي الميادين الكبرى دون نظام أو نسق معين. وفي كل عام كان يستمر عرض الخراف على الطرق الرئيسة أيام العيد، وما بعدها، ولحين عودة الحجاج من الأراضي المقدسة، حيث تظهر موجة شراء أخرى لكرامة الحجاج.

هذا العام وعلى غير العادة اختفت الخراف تماماً من الطرق والميادين والزرائب بصورة شبه كلية منذ أول أيام العيد. في ظاهرة نادرة الحدوث. وتم تداول الكثير من التفسيرات لهذه الظاهرة. فالبعض يقول أنها نتاج عمل منظم من المعارضة لجلب السخط على الحكومة، والبعض الآخر يقول أن الموردين وأصحاب البهائم أخرجوا بهائمهم من الخرطوم لزيادة الجبايات المفروضة عليهم، أو لفرض تسعيرة عليهم، وعزا نفر الظاهرة لدخول شركات كبرى تتبع لدول مجاورة اشترت ما بالسوق من خراف وهكذا.

من الواضح أن أكثر ما تم تداوله بعيد عن المنطق تماماً، فالحديث عن أن هذا عمل منظم من المعارضة لا يعدو أن يكون من قبيل الفكاهة، لأن هناك وسائل أقل كلفة بكثير يمكن أن تجلب السخط على الحكومة، ليس من بينها إخفاء الخراف! أما القول بدخول شركات ورجال أعمال اشتروا الخراف لترحيلها لبلدان مجاورة فإنه قول يعوزه المنطق، ذلك لأن الخراف في الولايات الحدودية أقل كلفة من الخراف بالخرطوم، فالأسهل لهؤلاء هو شراء الخراف من نيالا أو الضعين، ثم تصديرها أو تهريبها للدول المجاورة.

لعل الاحتمال الأقرب للمنطق هو أن الموردين أعادوا ترحيل بهائمهم لولايات أخرى بسبب ارتفاع الجبايات في الخرطوم، أو بسبب أن الأسعار في الولايات الأخرى أفضل. لسبر غور هذا السبب والتأكد من صحته من عدمها تمت مراجعة كل نقاط العبور على الطرق الرئيسة المحيطة بالخرطوم، أكدت جميع نقاط العبور عدم خروج أي كميات من الخراف من الخرطوم، سواء محمولة على شاحنات أو ماشية على أرجلها.

الحقيقة هي أن ثلاثة منظمات طوعية خيرية كبيرة دخلت لسوق الخراف

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٤ م

بالخرطوم عصر ومساء يوم وقفة عيد الأضحى المبارك، واشترت ما جملته حوالي ٦٠٠٠ رأس دفعة واحدة. وقد قامت هذه المنظمات بتوزيع ما اشترته في شكل خراف حية، أو لحوم مذبوحة، لعدد من الأسر المتعففة بولاية الخرطوم، بالتركيز على الأحياء الطرفية. هذه الكمية المشتراة بواسطة المنظمات أفرغت الأسواق والطرق من الخراف لأن المعروض أصلاً كان أقل من الطلب.

كان المعروض أقل من الطلب بسبب ضعف موسم الأمطار الحالي.إن أغلب الخراف التي تغذي أسواق الخرطوم تأتي سيراً على الأقدام من مناطق بعيدة جداً مثل الضعين وغبيش وأم روابة، تتغذى في اثناء مسيرها على الحشائش الطبيعية وتشرب من مياه الأمطار. هذا الموسم، ولضعف موسم الأمطار، تم تغذية الخراف في مسيرها بأعلاف ومياه مشتراة، أو تم نقلها على ظهر شاحنات، وهذه تكاليف عالية جدا لا يستطيعها الا القادرين من الموردين والتجار.

أزمة هذا الموسم ذكرتنا بمؤسسة طرق الماشية التي تمت خصخصتها في موجة الخصخصة غير الرشيدة في بداية التسعينات. كانت هذه المؤسسة تتولي حفر وصيانة الآبار والحفائر للماشية من مناطق الانتاج ولمناطق الاستهلاك والصادر. ليتنا نخطط لإحيائها بشراكة ذكية ما بين القطاعين العام والخاص وفق مبدأ الشراكة PPP الذي نص عليه البرنامج الخماسي لاستعادة الاستقرار والنمو الاقتصادي.[1]

الذرة والقمح أيهما أفيد للإنسان ؟ :-

تدعيمًا لرؤيتنا في نشر ثقافة الخبز المخلوط نستأذن د. عبد القادر محمد عبد القادر المدير الأسبق للهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس وخبير سلامة الأغذية العالمي في نشر هذا المقال العلمي القيم حول المقارنة ما بين الذرة والقمح والحبوب الاخرى.

يقول د. عبد القادر: بالنسبة لهذا الموضوع المرجع الرئيس هو ما يعرف بالدراسات العالمية .. ميقا ريسيرش .. والدراسات العالمية هي عبارة عن بحوث ضخمة تجري بعينات كبيرة تتجاوز عشرات الآلاف وفي نفس الزمان تجري في امكنة اخري من العالم تحت نفس الظروف . وهذا ما يجعل هذه الدراسات ذات موثوقية عالية. الذرة من اقدم الحبوب في العالم وظهر في الحبشة والسودان وتحديدا في مملكة نبتة قبل ٨٠٠٠ سنة وسميت بموطن الذرة .. ومن ثم انتشر في بقية افريقيا والهند وامريكا الجنوبية .. والان ٧٠٪ من انتاجه العالمي ياتي من السودان - الحبشة - نيجيريا - بوركينافاسو . وفي بقية مناطق العالم يستخدم كعلف للحيوانات وانتاج كحول الايثانول. الخارطة الغذائية في السودان كانت كالاتي : الدخن غرب السودان .. الذرة في الوسط والجزيرة .. والقمح في الشمالية متي توفر.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢٨ م.

بدأ التحول للقمح (الرغيف) مع المدارس الداخلية وطفت محاباة القمح بالدراسات والدعاية لمنتجاته .. من كعك بسبوسة .. باسطة .. سمبوكسة .. قراصة .. بيتزا .. شعيرية .. معكرونة .. سكسكانية .. وانواع الخبز والمخبوزات المتعددة.

اسماء الذرة متعددة حول العالم ففي السودان يسمي الذرة او العيش وفي الهند يسمي الجوار وفي الصين يسمي كولياتغ وفي افريقيا يسمي الذرة الغيني والمايلو .. وفي السودان له مشتقات اسماء كود احمد وهو اسمر اللون او ود الفحل والذرة الصفراء وطابت والمقد وودعكر وامبنين ومايو .. الخ .

الذرة كقيمة غذائية شبيه بالبطاطس و'الارز وله استخدامات اهمها : العصيدة والكسرة الرهيفة والبليلة والموص والبقنية والعكارة والحلو مر والابري والحسوة واللقيمات والمريسة والعرقي والدلكة لنظافة الجسم . والمريسة هي في الاصل غذاء كالشربوت لو اوقف التخمر في لحظة معينة حتي لا يصبح مسكرا وهذا افضل من الشعير الذي يوقف من التخمر بنفس الطريقة حتى تكون بيرة بدون كحول (تبقبقوا ساي وما جايبين خبر).

ناتي للقمح واخوانه الشعير والشوفان .. وسنفرد فقرة منفصلة للذرة الشامية .. وأبدأ بها الذرة الشامية بها فطريات منتجة لسموم تؤدي لسرطان البلعوم والحلق تسمي فوسيريم .. وكذلك سبب اساسي في مرض الكبد الوبائي بأنواعه المختلفة.

نرجع للقمح واخوانه .. يوجد ٣ مليون مريض بحساسية القمح في امريكا وحدها ويسمي هذا المرض بحساسية الغلوتين ايضا لغني القمح به وهو سبب في كثير من الامراض كمرض تجويف المعدة - المصران - ومرض التوحد و النشاط الزائد لدي الاطفال.

تنبع اهمية الذرة من انه ليس بها غلوتين ولذلك تقل امراض المعدة والامعاء وامراض القلب والسكري والسرطانات وبالذرة مضادات الاكسدة والتي تفوق ما موجود بالفواكه وهي اكبر قوة دفاع ضد السرطان .. والذرة ايضا به مادة شمعية في قشرته اقوي من العقاقير المضادة للكوليسترول .. وبه احماض امينية وبروتين اعلي من القمح وكذلك غني بالحديد ضد فقر الدم . وبه الياف صحية. وبه مادة تسمي بولي كوزانول ذات تاثير مباشر علي صحة وسلامة القلب. وغني بالدهون اعلي من كل الحبوب عدا الذرة الشامية وغني بالنشويات المركبة ٧٥٪ والتي تساعد علي الهضم البطئ والامتصاص البطئ. وهذا سبب الإحساس بالجوع بعد اكل العصيدة عكس قراصة القمح وذلك لان الامتصاص البطئ يجعل الجلكوز الغير ممتص يعطي هذا الإحساس. وهو غني بالأملاح المعدنية. والرقم السكري به متوسط لان امتصاصه بطئ. والمقصود بالرقم السكري هو سرعة امتصاص الجلكوز بواسطة الدم فيرتفع مع سرعة الامتصاص للغذاء لداخل الدم وينخفض بانخفاض قدره الامتصاص. ونضيف لمضادات

الأكسدة أنها تقي من الامراض العصبية كالباركنسون والزهايمر .. الخ . وختاما أقول ان ٥٠ ٪ من الامراض سببها نوعية الغذاء [١].

الرقابة على الأغذية والأطعمة والمستحضرات الطبية :-

مؤخراً ضبطت الادارة العامة للمخدرات معملاً عشوائياً لانتاج مادة الكبتاجون المخدرة، وقبلها ضبطت شرطة جبل الأولياء مصنعاً عشوائياً ينتج السجوك في مخزن عادي، وضبطت وزارة الصحة بولاية الخرطوم مادة تقول دعايتها أنها عشبية لتقوية القدرة الجنسية، ولكن اتضح أن العشب مضاف اليه حبوب الفياغرا الطبية مسحونة ومخلوطة بهذا العشب! تثير هذه الضبطيات والمخالفات أسئلة مقلقة حول أدوار الرقابة على الأغذية والأطعمة والمستحضرات الطبية ومن يقوم بها في السودان.

مؤخراً قامت لجنة حكومية مختصة بحصر القوانين واللوائح السارية التي تضبط وتنظم عمليات التصنيع والتداول والعرض للأغذية والأطعمة والمستحضرات الطبية والتجميلية، على المستوى القومي، وفي ولاية الخرطوم، فوجدتها أكثر من ٣٠ قانوناً ولائحة من نماذجها: قانون المواصفات والمقاييس لسنة ٢٠٠٨م، قانون الادوية والسموم لسنة ٢٠٠٩م قانون الصحة العامة القومية لسنة ٢٠٠٨ قانون حماية البيئة لسنة ٢٠٠١م، قانون مصائد اسماك المياه العذبة لسنة ١٩٥٤م، قانون الحجر الصحى لسنة ١٩٧٤م، قانون تفتيش اللحوم لسنة ١٩٧٤م، قانون رقابة الاطعمة لسنة ١٩٧٣ م، قانون حماية الصحة بولاية الخرطوم لسنة ١٩٩٩م، قانون حظر استخدام بروماات البوتاسيوم فى الخبز والاغذية بولاية الخرطوم لسنة ٢٠٠٤م، قانون المنطقة الخالية من امراض الحيوان لسنة ١٩٧٣م، لائحة تفتيش لحوم الدواجن بولاية الخرطوم لسنة ١٩٩٨م، قانون حماية وترقية البيئة بولاية الخرطوم لسنة ٢٠٠٨م ،قانون تنظيم التجارة وحماية المستهلك بولاية الخرطوم لسنة ٢٠١٢م.

كل قانون من القوانين المذكورة في الفقرة أعلاه له مجلس أعلى لوضع السياسات، وادارة تنفيذية لمتابعة نفاذ وتطبيق القانون. وعلى هذا فمن الواضح أنه ليس لدينا نقص في مجال التشريعات، من حيث النصوص التنظيمية، والنصوص المعرفة للجرائم والمخالفات، ولكن نقصنا الكبير والخطير في الأجهزة التنفيذية والعمليات التسيقية.

من أهم عيوب أجهزتنا التنفيذية الخاصة بالرقابة وإنفاذ القانون، في هذا المجال الحيوي، مجال الأغذية والأطعمة والمستحضرات الطبية، ضعف القدرات والخبرات لمن يقومون بعمليات الضبط. فالفنيون لا علم لهم بالاجراءات والخطوات القانونية المطلوبة لادانة المخالفين. والقانونيون وسلطات الضبط ليس لديهم فكرة عن الاجراءات الفنية المطلوبة لأخذ العينات، وكيفية تحريزها وفحصها وتقديمها

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٨ م.

للقضاء. مثلاً، عند قيام حملة لضبط أغذية مشتبه أنها فاسدة في الأسواق، نجد أن مفتشي الأسواق، وأفراد الشرطة، يقومون بجمع الأغذية المشتبه فيها، وترفع مباشرة على وسيلة النقل، تفتح البلاغات ويقدم المتهمون للنيابة، ومعهم المضبوطات كمعروضات. في هذه الحالة يجد أصغر محامي فرصة ذهبية لإفشال القضية برمتها، وذلك من خلال الإدعاء أن الأطعمة في وقت عرضها بواسطة موكله كانت سليمة، ولكنها فسدت عند حملها في وسيلة النقل مكشوفة معرضة للحرارة، وعند بقائها في ظروف سيئة في قسم الشرطة، أو لدى النيابة لساعات طويلة.

إن أخذ العينات بطريقة علمية للفحص في معامل مؤهلة هي مهارات ضرورية لنجاح عمليات الضبط ومعاقبة المخالفين. من ناحية أخرى فإن توسع وكثرة أماكن تصنيع وعرض السلع وتداولها، من مصانع ومحلات ومطاعم وكافتيريات، يجعل من المستحيل مراقبتها وتفتيشها وضبطها دفعة واحدة، لهذا من الضروري انشاء جسم تنسيقي في كل ولاية، يعمل على تنسيق الجهود، وحشد الموارد المادية والبشرية وتوجيهها في كل مرة نحو وجهة واحدة. فيكون هناك اسبوع لضبط المطاعم، وآخر لضبط أماكن بيع وتداول الأعشاب الطبية، وثالث لمراجعة مصانع المواد الغذائية.. وهكذا. هذا أجدى وأنفع لعمليات الضبط.[1]

القمح السوداني يدخل الساحة بقوة :-

تمكنا في السودان من زراعة ٥٤٠ ألف فدان بمحصول القمح، منها ٣٤٠ ألف فدان بمشروع الجزيرة بنسبة ٦٥٪ من المساحات المزروعة، فيما توزعت بقية المساحة ما بين الولاية الشمالية ٧٩ ألف فدان، النيل الأبيض ٤٥ ألف فدان، مشروع حلفا الزراعي ٤٣ ألف فدان، ولاية نهر النيل ٤٠ ألف فدان، مشروع الرهد الزراعي (تجربة) ١٤٠٠ فدان.

وبسبب التحضير المبكر بواسطة المزرعين، والتمويل الكبير والميسر من البنك الزراعي والذي بلغ ٦٠٠ مليون جنيه، وبإستخدام الحزم التقنية، وبفضل المناخ الملائم حيث كان الجو بارداً جداً في فترة الانبات، كل هذه الأسباب مجتمعة جعلت محصول القمح يحقق نجاحاً غير مسبوق. أي زائر أو مار بمشروع الجزيرة هذه الايام يشاهد سنابل القمح وهي تتمايل طرباً في انتظار الحصاد، وقد حقق بعض المزارعين أكثر من ٢٠ جوالاً للفدان، علماً بأن المتوسط العام خلال الأعوام السابقة كان ما بين ٧ إلى ١٠ جوالات للفدان.

هذه بشرى عظيمة، حيث أن القمح السوداني الذي بدأ حصاده سوف يغطي حوالي ٤٠٪ من حاجة استهلاك البلد من هذه السلعة الهامة، وهذا يعني وفراً بالعملة الأجنبية ليس أقل من ٨٠٠ مليون دولار، هذا الوفر سوف يذهب جزء منه بالعملة المحلية دعماً لمنتجي القمح حيث أعلنت الدولة شراء جوال القمح من المنتج عن طريق

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢١ م.

البنك الزراعي بمبلغ ٤٠٠ جنيه للجوال، ويتبقى بعد ذلك مبلغ محترم يسند مشروعات التنمية والخدمات في مختلف أنحاء البلاد.

نعتقد أن الوقت مناسب جداً الآن للإعلان عن تحرير سلعتي القمح والدقيق تحريراً كاملاً، حيث أن الدعم المقدم في الوقت الحالي للقمح والدقيق المستوردين هو دعم مشوّه للاقتصاد، وغير مفيد للمواطنين. فهذا الدعم هو من ناحية موجه للمنتج الأجنبي، وهو من ناحية أخرى مفيد للأغنياء الذين يستهلكون أكثر من الفقراء القمح والدقيق ومنتجاتهما من خبز وخبائز ومكرونة وشعيرية وبسكويت وغيرها.

ولمساعدة محدودي الدخل بعد إعلان تحرير سلعتي القمح والدقيق يقترح توزيع جوال من القمح وجوالين من الذرة بالأقساط للموظفين والعمال في القطاعين العام والخاص. وتوزيع جوال من القمح وجوال من الذرة مجاناً لمستحقي الزكاة. كما يُقترح أن تقوم الولايات بتصميم نظام للدعم عبر البطاقة التموينية الالكترونية توزع عن طريقه وعبر الجمعيات التعاونية بالأحياء ومواقع العمل سلع محددة من بينها الخبز. كما يُقترح أن تشجع الدولة سياسة الخبز المخلوط بعد أن أثبتت التجارب إمكانية انتاج خبز بخليط من دقيق الذرة ودقيق القمح بنسبة ٣٥٪ ذرة ٦٥٪ قمح. والله لقد أكلت هذا النوع من الخبز ووجدته مستساغاً ولا يقل عن خبز القمح الصافي بشيء. على وزير ماليتنا حسم أمره واتخاذ القرار الصحيح.[1]

القمح المنتج محلياً :-

يبدو أن الحكومة تتجه لسياسات عميقة ومفيدة للاقتصاد السوداني. فقد قررت وزارة المالية توجيه المطاحن الرئيسية بالبلاد لشراء القمح المنتج محلياً بسعر التركيز الذي تم الاعلان عنه عند بداية الموسم وهو ٤٠٠ جنيه للجوال الواحد. ستقدم الحكومة تسهيلات بنكية لهذه المطاحن عبر البنك الزراعي السوداني بما يمكنها من شراء كل الكمية المتوقع انتاجها وتقدر بحوالي ٥٠٠ ألف طن.

يذكر أنه خلال العام ٢٠١٣ بلغ استيراد السودان من القمح ٢,٣ مليون طن بتكلفة مليار دولار. مرتفعاً من ٢مليون طن بتكلفة ٨١٠ مليون دولار خلال العام ٢٠١٢. ويتم استيراد القمح بسعر خاص للدولار الامريكي يبلغ ٢,٩ جنيه للدولار. في حين أن السعر الرسمي للدولار هو ٥,٧ جنيه للدولار. والفرق بين السعرين هو مقدار الدعم الذي يخصم من الايرادات العامة لصالح دعم استهلاك هذه السلعة. لقد بلغ دعم السلع (دعم الاستهلاك) في العام ٢٠١٣ مبلغ ٩٧١٤ مليون جنيه تعادل١,٧ مليار دولار وتمثل ٢٧٪ من اجمالي المصروفات الجارية للدولة.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٣ م.

على الرغم من أن سعر التركيز المعلن لجوال القمح (٤٠٠ جنيه للجوال) يعادل بالسعر المدعوم للعملة السودانية مقابل اندولار حوالي ١٣٨ دولاراً وبالتالي يعتبر أعلى من السعر العالمي للقمح بإضافة المنصرفات الأخرى، وعلى الرغم من أن الكمية المتوقع انتاجها تعادل أقل من ٢٥٪ من الاستهلاك الكلي للبلاد، على الرغم من كل هذا فإن القرار سليم وموفق. ذلك لأنه يعني ببساطة توجيه الدعم للمواطن السوداني بدلاً عن المزارع الأجنبي في استراليا وكندا والولايات المتحدة وغيرها من الدول التي يتم استيراد القمح منها.

هذا القرار سوف يشجع المزارع السوداني على زراعة القمح في المواسم المقبلة، ويشجع البنوك على تمويل زراعة القمح، لأن استرداد التمويل ميسور وبأرباح معقولة. وفور الاتفاق على القرار شرعت المطاحن الوطنية الثلاثة الكبرى، مطحن سين، ومطحن ويتا، ومطحن سيقا، في إجراء المعالجات الفنية اللازمة نحو خلط القمح السوداني بالأقماح المستوردة، لانتاج دقيق جيد مناسب لصناعة الخبز. وينبغي الاشادة بهذه المطاحن الوطنية وبأصحابها ومديريها لأنهم قبلوا التحدي، وصمموا على إنجاح تجربة استخدام القمح السوداني.

علينا جميعاً تشجيع هذه الخطوة. ولن يتأثر المستهلك السوداني إذا وجد تغييرًا طفيفاً في شكل الرغيف أو نعومته لأنه سيعرف أن هذا من انتاج بلاده وله أن يفخر بهذا.[1]

اللمبات الاقتصادية هل تسبب السرطان؟

اللمبات الاقتصادية هي لمبات إضاءة بنفس مكونات لمبات الاضاءة الفلورسنت الاسطوانية الشكل (لمبات النايلون حسبما يطلق عليها السودانيون) والتي جاءت بديلاً للمصباح التقليدي البالوني الشكل الأصفر اللون الذي كان سائداً في السودان.

إنتشر استخدام اللمبات الاقتصادية في السودان انتشاراً كبيراً في الفترة الأخيرة، خصوصاً بعد أن قامت الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء بتشجيع استخدامها عبر منشورات وملصقات رسمية، وذلك لقلة استهلاكها للكهرباء وقوة إضاءتها في نفس الوقت.

ينتشر حالياً على الفيسبوك والواتساب مقطع نصه كالآتي: (تحذير خطير جداً جداً جداً من هذه اللمبات. تخيلوا ممنوعة في الدول الأوربية ومحظور استخدامها، وهنا ما يخلو بيت منها. هذي طال عمركم مليانة زئبق ملوث. ولو طاحت وانكسرت أو تسرب الزئبق منها سرطان مؤكد مؤكد لا قدر الله. مائة ألف طفل أصيبوا بالسرطان في أوروبا بسببها. وتقدروا تتأكدوا من كلامي، أدخلوا على

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٦ م

اليوتيوب واكتبوا قصة المصابيح الكهربائية، عرضتها الجزيرة الوثائقية بالتفصيل. تسبب الزهايمر للكبار والربو والسرطان وأمراض أخطر، وسرطان سريع للاطفال. حتى لما تتكسر لها عدة خاصة من مكنسة وعلبة من القزاز وجونتيات وكمامة والمكان يكون محظور وخطير جداً. اللي عندو ويش بتخسر فكها وأرميها بالزبالة. صحة عيالك وعائلتك وأطفالك تستحق تعب عشر دقائق. ولا ندم وحزن وقهر لا قدر الله على انسان غالي). انتهى النص الواتسابي.

على الرغم من أن لغة النص تشير الى أنه سعودي أو خليجي، وبالتالي هو موجه لتلك الجهات، الا أنني شعرت أن ما ورد به يعنينا أيضاً، لانتشار استخدام اللمبات الاقتصادية لدينا. قمت بإستشارة عدد من الخبراء والعلماء في هذا المجال فجاءت اجابة المهندس عبد المجيد نمر على النحو الآتي: (اللمبات الاقتصادية هي نموذج مصغر مما يعرف بلمبات النايلون «لا ادري من اين اتي السودانيون بهذا الاسم» أما أسمها العلمي فهي لمبات الفلورسنت. والاقتصادية منها تسمي Compact Flourcent Lamp, CFL و كلاهما يستخدم الزئبق بكمية ضئيلة جدا تبلغ ٤ ملي غرام. وهي ليست ذات خطورة للمستخدم العادي و انما لعمال جمع القمامة. فهم معرضون لتلقي جرعة كبيرة من الزئبق في حالة جمع اللمبات المكسرة وتسببها في جرحهم، أو استنشاق البودرة المخلوطة بالزئبق داخلها. ويُقترح ان تقوم المحليات بعمل برنامج توعية لجامعي القمامة، واصحاب المنازل، و ارشادهم لكيفية التخلص من اللمبات التالفة بغرض اعادة تدويرها، وجني المال من ذلك بدل التعرض للمخاطر.

هنالك نوعان من هذه اللمبات النوع الاول ثقيل في وزنه. لوجود خانق choke لرفع الجهد الكهربائي لبدء التوهج. وهنالك نوع اخر يستخدم دائرة الكترونية لرفع الجهد عن طريق ال switching و كلاهما يستخدم الزئبق. وعيب النوع الاخير، بالذات الماركات غير المعروفة، هو توليد شوشرة لاسلكية علي اجهزة الراديو و التلفزيون و الكبانيات. وهذه اللمبات لا يمكن ان تنفجر لانها مفرغة من الهواء الا قليل من الغازات الخاملة لإضافة لون للاضاءة. وبالعكس عندما تتكسر فانها لا تتشتت نسبة لقلة الضغط داخلها عن الضغط الجوي الخارجي). انتهت إفادة الخبير.

مما تقدم نستنتج أن الخطورة ضئيلة جداً من استخدام هذه اللمبات. ولا حاجة إطلاقاً لرميها في الزبالة حسبما يقول مقطع الواتساب. وننصح المواطنين بالتوسع في استخدامها لقلة استهلاكها للكهرباء. وننصح في نفس الوقت بالعناية الشديدة والاهتمام في حالة تعرضها للكسر أو عند فكها لاستبدالها. فيجب حفظ المكسور منها بعد جمعه في وعاء معدني، أو في ورق مقوى، أو لفه بكمية وافرة من ورق الصحف حتى لا يتسبب في جرح جامعي القمامة.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٥ م.

المبادئ المستحدثة لحماية المستهلك :-

حضرتُ بمقر الأمم المتحدة بجنيف خلال شهري يناير ومارس من هذا العام اجتماعات لجنة الخبراء حول حماية المستهلكين. ولجنة الخبراء هذه هي إحدى اللجان التي يشرف عليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد). الهدف من الاجتماعات هو مواكبة التطورات التقنية والصناعية العالمية التي تستوجب وضع قواعد جديدة لحماية المستهلك.

بدأ الاتجاه الدولي لاقرار مباديء توجيهية لحماية المستهلك منذ العام ١٩٨٥ عندما صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاجماع بالموافقة على مباديءالأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك. وقد رؤي تحديث هذه المباديء بسبب التطورات الدولية في مجالات تقانة المعلومات والاتصالات، خصوصاً التجارة الالكترونية التي انتقلت لتصبح التجارة الرقمية. ثم الخدمات المصرفية عبر الشبكات والموبايل، والمسائل المتعلقة بحماية البيانات ومعلومات المستهلكين، ومخاطر السفر للسياحة، والتسويق غير المسئول، والمنتجات الصناعية الجديدة خصوصاً في مجال الأدوية ومستحضرات التجميل، وغيرها من المسائل الحديثة التي تهم مستهلكي القرن الحادي والعشرين، والتي لم تستوعبها المباديء التوجيهية الصادرة في الثمانينات.

من خلال هذا الاجتماع توافقت الدول على أن تكون المباديء الجديدة مستهدفة مساعدة الدول في حماية المستهلك، الذي يواجه الآن مخاطر متعلقة بمنتجات ذات خطورة عالية تصل للمستهلك في الدول الأقل نمواً من الدول المتقدمة اقتصادياً. كما تستهدف اتاحة الانتاج الجيد ذي العلامات التجارية المعروفة للمستهلكين في مختلف الدول. وتعمل المباديء على تشجيع الانتاج والتوزيع المسئول المتسم بالاخلاقية والمهنية. كما تعمد المباديء إلى مساعدة الدول في حماية المستهلكين من الممارسات التجارية غير السليمة التي يتبعها المنتجين مثل الاحتكار والتسعير الجماعي.

وتعمل المباديء المقترحة كذلك على تشجيع الدول على دعم قيام مجموعات للمستهلكين تدافع عن حقوقهم. كما تدعو لمزيد من التعاون الدولي في مجال حماية المستهلكين. وتشجع تطوير مناخ وأوضاع الأسواق بحيث تتيح خيارات أوسع بأسعار أقل للمستهلكين. مع تحفيز الاقتصاد في الاستهلاك.

من المسائل التي أثرناها في الاجتماعات الاشارة للحصار الاقتصادي الذي تفرضه بعض الدول الكبرى على دول أخرى. وأثر هذا الحصار على المستهلك العادي، ويتمثل هذا في ارتفاع تكلفة السلع والخدمات بالنسبة له. أو حجب تحويلات المهاجرين لأهلهم بالداخل. وقد ساندت الهند رؤية السودان، وتم التوافق على ادخال نص يشير لعدم جواز حرمان المستهلكين من المزايا والفوائد التي يمكن أن تعود عليهم بالمساواة مع نظرائهم في أي مكان آخر.

عندنا في السودان تمت مراعاة المباديء التوجيهية بشأن حماية المستهلك التي صدرت في العام ١٩٨٥ وذلك في قانون تنظيم التجارة وحماية المستهلك الذي صدر بولاية الخرطوم في العام ٢٠١٢ بدفع ومتابعة من الجمعية السودانية لحماية المستهلك. في حين أن القانون الاتحادي النموذجي لم تستكمل إجراءاته حتى الآن. معنى هذا أننا متأخرين ما يقرب من الثلاثين عاماً في إقرار المباديء التي يتم إقرارها دولياً ونتأخر في ادراجها في قوانينا.

نأمل أن يكون الوضع مغايراً بالنسبة للمباديء التوجيهية الجديدة لحماية المستهلكين، والتي سوف يصدر بها قرار من الأمم المتحدة في دورة الامم المتحدة التي سوف تنعقد نهاية هذا العام ٢٠١٥، وسوف يتابع فريق العمل السوداني صدور القرار ويعمل على إدماجه في القوانين السودانية بإذن الله.[١]

المطاحن الصغيرة.. الدور المطلوب :-

يبلغ عدد المطاحن الصغيرة في كل أنحاء البلاد حوالي ٣٧ مطحناً. طاقتها التصميمية مجتمعة حوالي ٢,٢ مليون طن سنوياً. مقارنة مع المطاحن العملاقة الثلاثة، سيقا وويتا وسين، التي تتجاوز طاقتها التصميمية ٣ مليون طن. لقد بدأت صناعة الطحن بالبلاد منذ مطلع عقد الستينيات بالخرطوم، ثم شهدت توسعاً كبيراً في نهاية الستينيات بسبب إدخال القمح في الدورة الزراعية بمشروع الجزيرة وحلفا، ويعتبر قطاع المطاحن أحد أهم قطاعات الصناعات الغذائية الرئيسية. ويساهم هذا القطاع في تغطية جزء مقدر من إحتياجات الطلب المحلي المتنامي من الدقيق.

تتجه وزارة المالية والاقتصاد الوطني لادخال المطاحن الصغيرة في دورة انتاج الدقيق لصناعة الخبز، وقد اجتمع وزير المالية بمالكي ومديري هذه المطاحن أول أمس، ووجه بتسليمهم حصصاً من القمح المنتج محلياً، وحصصاً من القمح الذي قام باستيراده المخزون الاستراتيجي في وقت سابق، شريطة توجيه الانتاج لصناعة الخبز. ويأتي هذا الشرط لأن الحكومة داعمة للقمح المحلي في الوقت الحالي بمبالغ كبيرة، فهي تشتريه من المزارعين بسعر ٤٠٠ جنيه للجوال وتبيعه للمطاحن بسعر ١٢٥٠ جنيه للطن. والحكومة داعمة أيضاً للقمح المستورد بنفس النسبة تقريباً.

إن المعالجات التي قامت بها وزارة المالية الاتحادية خلال الأشهر الماضية استهدفت التقليل من الدعم الهائل الذي كان يقدم للقمح المستورد من الخارج بتكلفة باهظة جداً، كما استهدفت تشجيع زراعة القمح المحلي، وهاهي الآن تستهدف تحريك قطاع المطاحن الصغيرة، بما يعنيه ذلك من تشغيل لطاقة صناعية متعطلة عن العمل، وتقليل من حدة البطالة، واحداث قيمة مضافة للقمح المنتج محلياً.

(١) نشر بصفحة مركز ثقافة المستهلك بصحيفة المجهر بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٢ م.

نرى أن تكون الاستراتيجية على المستويين المتوسط والبعيد في هذا المجال مرتكزة على الآتي: أولاً، تكثيف زراعة القمح المحلي وذلك من خلال دعمه عند الشراء بأسعار مجزية. على أن يخصص هذه القمح لانتاج الخبز للمواطنين بحيث لا تتأثرأسعار الخبز الحالية. وتستغل المطاحن الصغيرة لهذا الغرض. ثانياً تحرير استيراد القمح لمن يرغب بسعر غير مدعوم من الدولة، ويتم استخدام الدقيق الناتج من القمح المستورد في صناعة الخبز الفاخر بسعر محرر لمن يستطيعون دفع تكلفته، كما يمكن استغلاله في اصناعات الأخرى غير الخبز مثل الحلويات والمعجنات والشعيرية والسكسنية والمكرونة وغيرها، ويسمح بتصديرها للخارج كإضافة مهمة للاقتصاد الوطني.

ان المطاحن الرئيسية الثلاثة التي أشرت اليها، وسوف تتضاف اليها قريباً مطاحن قنا الحديثة بإنتاجية هائلة هي الأخرى، تمثل منشآت صناعية ضخمة، وتقدر أصولها بمئآت الملايين من الدولارات، وتشغل آلآف العاملين، ومن الضروري تهيئتها للقيام بدور أكبر في الاقتصاد، من خلال قيامها بإعطاء قيمة مضافة لانتاجنا المحلي من القمح بعد تغطية احتياجاتنا الذاتية. وبذلك نصبح مصدرين للدقيق عالي الجودة وللصناعات الغذائية المرتبطة بالدقيق.[1]

المياه..النظافة..المواصلات..معاش الناس :-

أجاز مجلس وزراء ولاية الخرطوم يوم الأربعاء الماضي موجهات إعداد موازنة الولاية للعام ٢٠١٦، وهي الموجهات التي سترسل للوزارات والمحليات بالولاية لإعداد موازنة العام ٢٠١٦ إيراداً وصرفاً بناءاً عليها.

تم التركيز في الموجهات على أربعة قضايا رئيسية وُجّهت الوزارات والمحليات للعمل فيها من خلال برامج ومشروعات محددة. هذه القضايا هي قضايا المياه، النظافة والبيئة ومعالجة النفايات، المواصلات، معاش الناس.

تعاني بعض أحياء ولاية الخرطوم من نقص كبير في إمدادات المياه، وعلى الرغم من الجهود السابقة في إنشاء محطات نيلية ضخمة مثل محطة مياه الحتانة، ومحطة مياه صالحة، وتوسيع محطات قائمة مثل محطة مياه سوبا، ومحطة مياه بحري. وحفر آلآف الآبار في مواقع مختلفة، ظلت المشكلة قائمة بسبب التوسع العمراني الكبير والهجرة الواسعة من كل ولايات السودان لولاية الخرطوم. ومن الواضح كذلك أن تكلفة انتاج المياه وتوزيعها لا تتناسب إطلاقاً مع الايرادات المتحصلة من المشتركين في شبكة المياه. تعقيدات قضية المياه بالولاية جعل مجلس وزراء الولاية يضعها ضمن القضايا ذات الأولوية للمعالجة من خلال موازنة ٢٠١٦.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٢ م.

أما قضية النظافة والبيئة ومعالجة النفايات فهي تبدو كمشكلة قائمة ومزمنة سواء في القطاع السكني أو في الأسواق. تفاقمت المشكلة مؤخراً بسبب التحصيل الالكتروني الذي قلل من الايرادات المحصلة لآلية النظافة مؤقتاً. بتوجيه من والي الولاية الجديد تم تشكيل لجنة برئاسة بروفسور مامون حميدة وزير الصحة لاقتراح معالجات، أعدت اللجنة تقريراً متكاملاً يحوي معالجات أساسية. تركز موازنة العام ٢٠١٦ على تنفيذ مخرجات تقرير هذه اللجنة.

قضية المواصلات والنقل الحضري ومواقف المواصلات هي الأخرى مثلت صداعاً مستمراً لسلطات الولاية، خصوصاً في ظل توقف عدد كبير جداً من الحافلات المملوكة للقطاع الخاص بسبب غلاء أسعار اللساتك والاسبيرات والوقود والزيوت، وفي نفس الوقت جمود التعريفة، وعدم موافقة سلطات الولاية على زيادتها. سوف تركز موازنة العام ٢٠١٦ بولاية الخرطوم على معالجات أساسية لهذه القضية، فيما يتوقع تشغيل القطار المحلي والنقل النهري كحلول متوقعة. ورأينا الشخصي أن تعريفة النقل العادلة ربما تمثل أساساً قوياً لحل هذه المشكلة.

وتحتل قضية معاش الناس موقعاً هاماً ومتقدماً في موجهات موازنة ولاية الخرطوم للعام ٢٠١٦ وترتكز المعالجات على سبعة محاور رئيسة هي: أسواق البيع المخفض، تنشيط التعاونيات بالأحياء ومواقع العمل، توسيع عمل محفظة قوت العاملين، إصدار قائمة الأسعار التأشيرية ورقياً وإلكترونياً، توسيع آلية مراقبة الدقيق والمخابز، وتوسيع آلية مراقبة الغاز، والاستمرار في حملات تنفيذ قانون تنظيم التجارة وحماية المستهلك. هذه المعالجات السبعة تم العمل بها خلال الأعوام الماضية وأثبتت نجاعة كبيرة.

الجديد بالنسبة لموازنة العام ٢٠١٦ بولاية الخرطوم هو الاتجاه نحو إعداد مقترحين لموازنتين منفصلتين، الأولى موازنة ولاية الخرطوم والتي يتم التركيز فيها على مشروعات وبرامج في حدود موارد الولاية، لمعالجة القضايا الأربعة المذكورة أعلاه، إضافة للمصروفات المستمرة مثل رواتب العاملين وخدمات التعليم والصحة.

الموازنة الثانية موازنة العاصمة القومية وتدرج فيها المشروعات والبرامج التي تقع مسئوليتها على المستوى الاتحادي في المقام الأول، مثل مشروعات الكباري والمقترحات لمطار الخرطوم الدولي الجديد بجنوب الولاية، ومشروعات تفريغ الشواطئ النيلية الستة من الوحدات الحكومية وتحويلها لمرافق سياحية ترفد الموارد المالية للدولة، وغيرها من المشروعات التي يمكن أن تصنف قومية. وسوف ترفع موازنة العاصمة القومية للمستوى الاتحادي لتوفير الموارد لها. [1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٩/٤ م

انفراج وشيك لأزمة غاز الطبخ :-

يعتبر غاز الطهي من السلع الهامة جداً في البيت السوداني، حيث يقدر عدد المنازل في السودان التي تستخدم غاز الطهي بحوالي ٥٠٪ من كل المساكن. وترتفع هذه النسبة في ولاية الخرطوم الى ٩٤٪. ومن ناحية أخرى تستخدم ٩١٪ من المخابز بولاية الخرطوم الغاز. وتنتج مصفاة الخرطوم حوالي ٨٠٠ طن من الغاز يومياً يخصص منها حوالي ٦٠٠ طن لولاية الخرطوم، بينما تحول ٢٠٠ طن للولايات، وتستكمل حصة الولايات من خلال الاستيراد البالغ حجمه حوالي ٤٠٠٠ طن اسبوعياً.

خلال الأسابيع الماضية حدث خلل في عمليات الاستيراد والتوزيع بسبب العطلات الكثيرة داخلياً وخارجياً، وبسبب محاولة ابتداع نظام جديد في التوزيع عبر محطات الخدمة والميادين العامة مع تقليل النسبة المخصصة للمنفذ التقليدي وهي دكاكين ومحلات بيع الغاز داخل الأحياء. أدى هذا الخلل لتكدس المواطنين بالميادين طلباً للغاز، كما أدى لارتفاع قيمة الغاز بنسبة كبيرة نتيجة للمضاربات في الاسعار. وللهلع الناتج عن الندرة.

بتوجيه من السيد نائب رئيس الجمهورية الأستاذ حسبو محمد عبد الرحمن عُقدت سلسلة من اللقاءات التنسيقية ما بين وزارة المالية الاتحادية ووزارة النفط وولاية الخرطوم. تم من خلالها التأكيد على الانتظام في توفير السلعة سواء من المصفاة داخلياً أو من خلال الاستيراد من الخارج. كما تم الاتفاق على حصر منافذ التوزيع عبر الوكلاء ومحطات الوقود وفي أسواق البيع المخفض. وبالفعل بدأ انتظام وصول بواخر الغاز من الخارج، في حين تعمل المصفاة بكامل طاقتها، وبالتالي يمكن اعتبار الأزمة قد انتهت.

غير أنه من الضروري الاستفادة من دروس وعبر هذه الأزمة، وأول هذه الدروس إعطاء المكانة اللائقة للمنفذ التقليدي وهي محلات توزيع الغاز بالاحياء، شريطة أن تلتزم هذه المحلات بالمسئولية الكاملة تجاه المستهلكين، من حيث توفير أسطوانة الغاز ومعداتها المساعدة، وتوفير الأمان والسلامة والنظافة في المحلات، مع الالتزام بالتسعيرة المتفق عليها.

وثاني هذه الدروس هو تطوير وسائل التوزيع وابتكار وسائل جديدة. ومن ذلك تصنيع شاحنات مخصصة لنقل الاسطوانات بدل الطريقة التقليدية المتبعة حالياً، حيث يتم رمي الاسطوانة من أعلى الشاحنة للأرض، وفي هذا خطورة كبيرة. كما يمكن عمل خزانات غاز صغيرة تحت اشراف الشركات في الاحياء البعيدة من وسط المدينة، بحيث يتاح للمواطن حمل اسطوانته بنفسه وتعبئتها من هذا الخزان الصغير.

وثالث هذه الدروس حفز وتحريك منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال توعية وحماية المستهلك للقيام بدورها في محاربة الجشع والتخزين الضار. وحث المواطنين

على الهدوء في أوقات الأزمات والامتناع عن الشراء فوق الاحتياج الحقيقي بدافع الهلع والخوف.[1]

أوضاع الدقيق والخبز مطمئنة :-

الامدادات من الدقيق والخبز مطمئنة وكافية في السودان ككل وفي ولاية الخرطوم على وجه التحديد. ومعلوم أن ولاية الخرطوم تستهلك حوالي ٧٠٪ من حصة السودان من الدقيق. حيث يتم توزيع ٤٠ ألف جوال دقيق يومياً لأكثر من ٢٥٠٠ مخبز موزعة على حوالي ٦٠٠ حي بالولاية لانتاج ٣٠ مليون قطعة خبز هي الاستهلاك اليومي لسكان الولاية. هذه الأرقام الهائلة تشير لأهمية العناية بتوفير مخزونات وإمدادات مستقرة لهذه السلعة الهامة، وقد نجح المخزون الاستراتيجي بدعم مباشر من وزارة المالية الاتحادية في توفير المخزون والامدادات بصورة أكثر من كافية للدقيق المستخدم في صناعة الخبز.

رسالة طائشة على الواتساب حذرت من احتمال وجود نقص في الدقيق والخبز خلال الأسبوعين القادمين، واستندت في هذا الزعم لتوقف واحدة من المطاحن الكبيرة عن الانتاج. لقد تناست هذه الرسالة، غير المسئولة، الحقيقة الناصعة التي تشير الى أن زمن تحكم مطحن ما في امدادات الدقيق قد ولى الى غير رجعة بإذن الله. عدد من المطاحن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة تستورد الآن القمح من الخارج، أو تشتري القمح المحلي وتطحنه دقيقاً يوزع في كل أنحاء البلاد. ويضاف لجهد المطاحن هذه قيام ادارة المخزون الاستراتيجي بإستيراد دقيق جاهز يوزع الآن، جنباً الى جنب، مع الدقيق المنتج من المطاحن المحلية.

أكدت الادارة العامة للتجارة بولاية الخرطوم استعدادها لتلبية طلب أي مخبز بالخرطوم للدقيق مهما كانت الكمية المطلوبة. وقد نشرت لهذا الغرض أرقام هواتف يمكن لأي صاحب مخبز الاتصال بها للحصول على حصة من الدقيق. والارقام حسب المحليات على النحو التالي:-

محلية بحري ٠١٢٣٤١٢١١٣- محلية أم درمان ٠١٢٣٤١٢١١٤ - محلية شرق النيل ٠١٢٣٤١٢١١٥- محلية جبل أولياء ٠١٢٣٤١٢١١٦- محلية كرري ٠١٢٣٤١٢١١٧- محلية أم بدة ٠١٢٣٤١٢١١٨- محلية الخرطوم ٠١٢٣٤١٢١١٩.

بهذه الترتيبات المحكمة أعتقد أنه لا داعي لتداول رسائل غير مسئولة يمكن أن تثير رعب الأسر دون مبرر. وعلى كل إعلامي مسئول الرد على الشائعات بالحقائق المذكورة أعلاه.[2]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٠ م.
(٢) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢٧ م.

أولويات حماية المستهلك :-

أعدت الجمعية السودانية لحماية المستهلك بالتعاون مع المركز السوداني لثقافة المستهلك والهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس والادارة العامة لشئون المستهلك التابعة لوزارة المالية ولاية الخرطوم برنامجاً حافلاً للاحتفال باليوم العالمي لحقوق المستهلك والذي يصادف يوم ١٥ مارس من كل عام وتحتفل به المنظمات العاملة في حماية المستهلك على مستوى العالم تحت توجيه المنظمة العالمية لحقوق المستهلك.

ويوم ١٥ مارس من كل عام يجيء تخليداً لذكرى «اليوم العالمي لحقوق المستهلك» والذي أقرّته الأمم المتحدة في العام ١٩٨٥ عندما تمت المصادقة على الميثاق الدولي لحقوق المستهلك وفيه تم التأكيد على ثماني بنود تلخّص حقوق المستهلك في عالمنا وهي: حق السلامة، حق الاختيار، حق المعرفة، حق إبداء الرأي، حق التعويض، حق إشباع الحاجات الأساسية، حق التثقيف وحق الحياة في بيئة صحية.

شعار اليوم العالمي لحقوق المستهلك لهذا العام ٢٠١٥ يأتي تحت عنوان «النظم الغذائية الصحية » ويستهدف الوفاء بحق المستهلك في غذاء صحي.

عقدت الجمعية السودانية لحماية المستهلك مؤتمراً صحفياً يوم الخميس ١٢ مارس الجاري بمقر المركز السوداني لثقافة المستهلك وقد أوضحت الجمعية مع شركاءها أن الأهداف التي يسعون لتنفيذها خلال الفترة القادمة تمشياً مع شعار اليوم العالمي لحقوق المستهلك تشمل: تقليل استهلاك الملح، تقليل استهلاك السكر، مراجعة الخلل في أغذية المدارس، وتفعيل الالتزام بالبطاقة الغذائية على السلع.

بتقديري أن هذه أولويات صحيحة، وقد يكون من المناسب إضافة الطرق الصحيحة لشراء واستهلاك الألبان، والطرق الصحيحة لشراء واستهلاك زيوت الطعام بإعتبارها من المشاكل الرئيسة في السودان اليوم وتسبب أضراراً صحية بالغة للمواطنين.

ان التطبيق الصحيح للمواصفات والمعايير، والسلوك المهني الرشيد في تداول السلع الغذائية بين التجار والمستهلكين، يتطلب وعياً وثقافة ينبغي أن تضطلع بها الأجهزة الاعلامية، من جهة. وتقتضي من الجهة الأخرى إعمال القوانين بحزم من قبل السلطة التنفيذية للالزام بهذا التطبيق.

ما لاحظته شخصياً أن التناول الاعلامي لبعض المواضيع الخاصة بالسلع الغذائية وطرق عرضها وتداولها يشوبه أحياناً الاثارة الزائدة عن حدها وأحياناً العاطفة. وأضرب مثالين على هذا، الأول متعلق بلحوم الحمير، فقد تداولت الصحافة الورقية والصحافة الالكترونية قبل أسابيع قليلة معلومات حول ضبط لحم حمير مصنع كسجوق للبيع. كانت المعلومة خاطئة جملة وتفصيلا. وبدون تروي أو تحقيق منصف طفقت الصحف تتناول الموضوع هادفة للاثارة التي تؤدي لزيادة التوزيع. تسبب النشر في اضرار بالغة أصابت صناعة اللحوم، كما تسبب في هلع أدى

لاحجام المواطنين عن تناول حتى اللحوم الطازجة.

المثال الثاني الحملات التي تنفذها المحليات على بائعي الطعام والأغذية الجائلين. تتناول الصحافة المكتوبة هذه الحملات من زاوية واحدة مشوبة بالعاطفة ومؤدية للاثارة بهدف زيادة التوزيع أيضاً. وهذه الزاوية هي زاوية الطرق على مسألة أن بائعات هذه الأطعمة المكشوفة هن من الفقيرات، وأن هذا العمل هو مصدر رزقهن الوحيد. ومن هذا الباب يتم توجيه النقد لمسئولي المحليات، ويتم وصفهم بقسوة القلب، وعدم مناصرة الفقراء. وبهكذا طرح يضيع الهدف الأساسي للحملات وهو حماية المستهلك، خصوصاً طلاب المدارس الابتدائية. من أغذية بالغة السؤ والخطورة تقدم لهم، وتشمل المانجو المخلوط بالشطة المسبب للنزلات المعوية، وقراصة النبق المسببة للقارديا، وسلطة الطماطم أو الأسود بالدكوة المسببة لسرطان المعدة لوجود الافلاتوكسين بحبات الفول السوداني غير النظيفة فيها وغيرها من الأمراض الخطيرة. حمانا وحماكم الله منها.

نحتاج اعلام مستهلك (مسئول) لا ينطبق عليه المثل (جا يكحلها عماها).[1]

أيها المزارعون انتبهوا :-

هذا الموسم نجحت زراعة القمح بحمد الله نجاحاً كبيراً في كل المساحات التي زرع فيها في أنحاء مختلفة من السودان. تمكنا من زراعة ٥٤٠ ألف فدان بمحصول القمح، وتجري الأن عمليات حصادها.

عمليات حصاد القمح تواجهها الآن ثلاثة عقبات رئيسية على الدولة الا تدخر وسعاً في معالجتها. العقبة الأولى هي قلة عدد الحاصدات مقارنة بالمساحات المنتجة. المزارعون الآن في سباق مع الزمن لأن كل يوم يمر على المحصول دون حصاد يعرض حبات القمح للسقوط على الأرض، خصوصاً في حالة وجود رياح قوية. زار وزير الدولة للزراعة رفقة وكيل وزارة المالية ومدير البنك الزراعي أجزاء من مشروع الجزيرة أول أمس للوقوف على حقيقة الأوضاع، ونتوقع أن تكون قد تمت إجراءات حاسمة نحو توفير الحاصدات، خصوصاً أن التوجيهات بالزيارة صدرت من رئاسة الجمهورية ووزير المالية.

العقبة الثانية تتمثل في قلة مواعين التخزين أو عدم استغلال الطاقات التخزينية المتاحة الاستغلال الأمثل. إننا ندعو جميع السودانيين من مالكي الصوامع والمخازن والشون لإتاحة صوامعهم ومخازنهم وشونهم لإدارة المخزون الاستراتيجي بالبنك الزراعي لتخزين انتاج الموسم من القمح. هذه مهمة وطنية ترضي وتفرح من يقوم بها بإذن الله. والبنك الزراعي مستعد لدفع المقابل المجزي، فقط مطلوبة المعلومات والإتاحة.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٣ م.

العقبة الثالثة تتمثل في الشائعات المعرقلة لتسليم القمح. تسري الآن شائعة وسط المزارعين بأن سعر جوال القمح سوف يرتفع الى ٥٠٠- ٦٠٠ جنيه مستقبلاً. دفع هذا عدداً من المزارعين لتسليم جزء من محصولهم وحفظ جزء آخر بالبيوت. هذه الشائعة مصدرها مافيا تجارية تسعى لخداع المزارعين، لأنه من المؤكد أن سعر جوال القمح لن يرتفع عن ٤٠٠ جنيه على الاطلاق.

نفس هذه المافيا أطلقت شائعة أخرى أن البنك الزراعي لا يستلم المحصول بسعر ٤٠٠ جنيه إلا لمن قام بتمويلهم هو، وهذا غير صحيح. كل الفئآت من المزارعين لهم الحق في الاستلام بمبلغ ٤٠٠ جنيه. الذين لهم تعامل مباشر مع البنك أمرهم واضح ويستلمون استحقاقهم فوراً، الذين تم تمويلهم عبر إدارة المشروع عليهم التسليم لإدارة المشروع ويستلمون استحقاقهم فوراً كذلك، الذين مولوا أنفسهم ذاتياً عليهم الحصول على شهادة من المرشد لزراعي في تفتيشهم وتسليمها مع المحصول لإدارة المشروع ويستلمون استحقاقهم، المزارعون الذين مولتهم مؤسسة الجزيرة للتمويل الأصغر عليهم التسليم لها وقد وفر لها البنك الزراعي السيولة اللازمة.

نحذر أخوتنا المزارعين من المافيا التي تريد التكسب من عرقهم وجهدهم. علماً بأن آخر أجل لتسليم القمح للبنك الزراعي هو ١٥ مايو القادم.[١]

بيع خراف الأضاحي بالوزن :-

ستخصص ولاية الخرطوم بالتعاون مع المركز السوداني لثقافة المستهلك في الفترة القادمة أسواقاً لبيع خراف الأضاحي بالوزن كتجربة جديدة لصالح المستهلك. لقد اتضح أن الطريقة التقليدية المتبعة لبيع خراف الأضاحي غير مناسبة على الاطلاق للمستهلك وتؤدي لرفع الأسعار بطريقة غير منطقية. فالمواطن يحضر لمكان بيع الخراف ويلتف حوله "لسماسرة بصورة مزعجة للغاية، ويقومون بعرض سعر مرتفع جداً، ويدخل المواطن معهم في جدال شديد ينتهي بأن يعرض المواطن سعراً أقل بكثير مما عرضه عليه السمسار، وهو يعتقد أنه رابح، ولكنه في الحقيقة يشتري بأعلى من السعر المعقول.

حددت ولاية الخرطوم أربعة مواقع، قابلة للزيادة، ستبدأ فيها تجربة بيع الخراف بالوزن الحي. حيث حدد شارع الهواء جنوب تقاطع البيسي كموقع أول، وميدان المولد ببحري كموقع ثان، وجنوب حدائق أمدرمان الكبرى كموقع ثالث، وميدان أبو جنزير كموقع رابع. ستوفر ادارة الموازين بالهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس الموازين الخاصة بالخراف والتي ستعمل تحت إشراف ضباط موازين متخصصين. وستوفر وزارة الزراعة أطباء بيطريين للتأكد من صحة وسلامة الخراف المعروضة للبيع بالوزن.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٢ م

ستتوفر بالمواقع المخصصة خراف من كل الأوزان كبير ومتوسط وصغير وكلها تجزئ كضحية. وقد تم تحديد السعر بمبلغ ٢٩ جنيهاً للكيلو وهذا يعني أن الخروف الكبير وزن ٤٥ كيلو جرام سوف يكون في حدود مبلغ ١٣٠٥ جنيه، فيما سيكون الخروف وزن ٣٥ كيلو جرام كخروف متوسط الوزن في حدود مبلغ ١٠١٥ جنيها، وحتى الخروف الشرعي للأضحية بوزن ٣٠ كيلو جرام بسعر ٨٧٠ جنيهاً سوف يكون متوفراً لمن يريد.

مطلوب من الاعلام تشجيع هذه التجربة ونشرها حتى تصبح ثقافة الشراء بالوزن هي السائدة في مختلف السلع التي تباع الآن بالقطعة أو بالكوم مثل الخبز والعديد من الخضروات والبقوليات وغيرها. إن البيع بالوزن يسهم في تحديد الأسعار للأصناف بصورة واضحة وهو مريح للبائع والمستهلك معاً.

نحي جهود الادارة العامة للتجارة بوزارة المالية والاقتصاد وشئون المستهلك وشريكها الأساسي في هذا المشروع المركز السوداني لثقافة المستهلك. كما نحي جهود الأجهزة الرسمية الداعمة متمثلة في الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس ووزارة الزراعة بولاية الخرطوم والمحليات.(١)

ترتيبات العيد :-

خلال سنوات سابقة كانت الأعياد تمر هادئة على ولاية الخرطوم لأن أعداداً كبيرة من القاطنين بها كانت تسافر قبيل العيد لحضور فرحة العيد وأيامه مع أهلهم بالولايات. فيقل عدد السكان المتبقين بالولاية لتكفيهم أعداد قليلة من السلع، فيما تنتظم الخدمات تلقائياً لإنعدام الضغط عليها.

تراجعت نسبة المسافرين للولايات من العدد الكلي لسكان الولاية لسببين: الأول أن العديد من الأسر استقرت بفروعها وأصولها بالخرطوم فأصبح لا شيء يدعوهم للسفر للولايات. والثاني أن أعداد الأجانب في الولاية تزايدت بنسبة كبيرة وأصبحوا يشكلون رقما لا يقل عن ١٥٪ من عدد سكان الولاية، وهؤلاء بالطبع لا يسافرون خارج الولاية في فترة العيد. وبهذا نجد أن سلطات الولاية أصبحت ملزمة ومضطرة للاستمرار في توفير السلع الأساسية والخدمات بالمعدلات العادية طول الوقت.

لقد حرصت ولاية الخرطوم على الاستعداد المبكر لفترة عيد الفطر المبارك وذلك تحسباً لأي خلل في إمدادات السلع الرئيسية أو الخدمات الرئيسية. وقد أجاز مجلس وزراء الولاية يوم أمس الأربعاء خطة لمتابعة السلع والخدمات خلال فترة العيد، ووجه بتكوين غرفة عمليات مركزية وغرف فرعية بالمحليات لإحكام المتابعة والتنسيق.

وللإطلاع على حجم العمل الموكل لهذه الغرف أورد لك عزيزي القارئ بعض

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٦ م.

الأرقام المتعلقة بإستهلاك وخدمات حوالي ثمانية ملايين من البشر هم عدد سكان ولاية الخرطوم.

يبلغ الاستهلاك اليومي لدقيق الخبز بالولاية ٤٢ الف جوال يتم توزيعها تحت المراقبة لعدد ٢٢٦٥ مخبزاً بأحياء الولاية المختلفة لتنتج حوالي ٣٥ مليون رغيفة في اليوم.

من ناحية أخرى يبلغ استهلاك الولاية اليومي من غاز الطهي ٦٩٠ طناً أي عبوة حوالي ٥٠ ألف أسطوانة غاز توزع عبر ٢٠٠٠ منفذ لتوزيع غاز الطهي بالولاية. بينما تبلغ احتياجات المخابز ١٣٠ طناً من غاز الطهي يومياً.

لقد تم التنسيق مع اتحاد المخابز ومع اتحاد وكلاء الغاز لاستمرار خدمات الأمداد بالخبز وغاز الطهي طيلة فترة العيد. علماً بأن المخزون المتوفر من الدقيق وغاز الطهي كافٍ جداً للاستهلاك المرصود بالولاية.

من ناحية أخرى تم توجيه محطات الوقود للعمل ما لا يقل عن ٢٠ ساعة في اليوم خصوصاً خلال الأيام الثلاثة التي تسبق عطلة العيد. مع الحرص على سد كل الفراغات في التخزين لدى محطات الوقود.

إن مهام غرف العمليات تتلخص في: الطواف يومياً علي المحليات لمتابعة الخدمات بصورة عامة مع التركيز علي سلعتي الدقيق والغاز وعمل المخابز، وتعمل الغرف على الاتصال الفوري بالوكلاء لسد النقص فى الدقيق لاي مخبز والاتصال بوزارة النفط لسد النقص في سلعة الغاز.

وقد طلبت ولاية الخرطوم من المواطنين الابلاغ عن أي نقص في سلعتي الخبز أو غاز الطهي لمركز اتصالات المستهلك عبر الرقم ١٩٤٨ والذي يعمل من الساعة ٨ صباحا الي ٨ مساء يومياً.

نعتقد أن هذه الترتيبات مناسبة، وسوف تؤدي لمرور فترة الأعياد بسلام.[١]

ترسيخ تجربة البيع بالوزن :-

ثقافة البيع بالوزن ثقافة راقية وعادلة ويمكنها ضبط الاسعار والتحديد الدقيق للتكاليف والربح، وبالتالي السعر العادل للمنتج والمواطن . نتمنى ان تنتشر لتشمل كل القطاعات التي لا زالت تبيع بالكوم والقفة والجوال والعلبة والصفيحة....الخ.

منذ العام الماضي شرعت ولاية الخرطوم في ترسيخ هذه الثقافة من خلال بيع الأضاحي بالوزن. حققت التجربة نجاحاً معقولاً وكانت هناك عدد من الثغرات والملاحظات. من ذلك ما أشار له بعض من كاتبوني بعد أن أوضحت خطة الولاية لبيع الاضاحي بالوزن ، واشرت الى ان البيع سوف يتم عبر سبعة مواقع وان سعر

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٦/٣٠ م

الكيلو الحي هو ٤٠ جنيهاً.

كتب لي اخ كريم: ارجو ان تكونوا قد وضعتم التحوطات اللازمة لعدم اختفاء الخراف يوم الوقفة كما حدث في العيد الفات ..وماهي الخطة الموضوعة..ومدي درجة التنسيق بينكم والجهات ذات الصلة؟

رددت على هذا الاخ بالقول: العيد الفات اصلا عدد الخراف كان بسيط بسبب الظروف الطبيعية الناجمة عن ضعف الأمطار. مساء يوم الوقفة دخلت ٤ منظمات بمبالغ كبيرة جدا لان قروشهم وصلتهم متأخرة جدا من قطر والسعودية .اشتروا كل المتاح من الخراف ونقلوه للمذابح بالولاية وقسموه لحم صباح العيد للأسر المتعففة. جزاهم الله خيرا.

هذا العام الخير وافر جدا...مئآت الألوف من رؤوس الضأن في طريقها للولاية مشياً على الأقدام بسبب الخريف الجيد. لا يتصور حدوث ما حدث العام الماضي. وعلى كل حال تم التنسيق مع كل الجهات المعنية لإنجاح التجربة بإذن الله تعالى.

أما أخي العزيز اللواء شرطة سراج الدين عبد العزيز فقد كتب تحت عنوان طريف (خرفاااان فى الميزان) وهو يذكر هنا بالبرنامج الرائع (فرسان في الميدان) الذي قدمه النجم اللامع حمدي بدر الدين شفاه الله في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي. كتب سراج الدين: والله نثمن الجهود المبذولة، والوقوف بجانب المواطن ...ولكن عزيزي هؤلاء السماسرة وبعض الجزارين بالاتفاق مع موردي الخراف لديهم خطط لم يسبقهم عليها ابليس ذات نفسه .اكيد جاهزين بخططهم ببيع جزء يسير بالميزان وبالمواقع المحددة ثم يقومون بتهريب الجزء الأكبر خارج المواقع.

العام الماضى تعللوا بقلة الموازين، أو تعطلها، ميزان واحد بالموقع وزحام وتكالب، نشالين .ثم ايقاف البيع مرة بحجة التنظيم ومرة بحجة الميزان متعطل، بعض من كان بموقع الميزان من اصحاب الخراف غادر الموقع بقطيعه، هل وضعتم مثل هذه الامور فى الاعتبار؟ وهل اوجدتم ضوابط ؟ اتمنى ذلك وكل عام وانتم بخير.

تعليق: الأماكن هذه المرة سوف تكون محددة بقطع من الخيام، والعدد محصور، وهناك احصاء وضبط للمباع، وأهم شيء تم توفير عدد كاف من الموازين تحت رقابة ادارة الموازين. نأمل نجاح التجربة.[1]

تعديل دولار القمح هل يؤثر على سعر الخبز؟

أصدرت وزارة المالية قراراً بتعديل سعر الدولار الذي يعامل به القمح المستورد من ٢,٩ جنيه الى ٤ جنيهات. القرار جاء بعد دراسة معمقة للتكلفة قامت بها لجنة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/٩/ ٢٠١٦ م.

متخصصة ضمت وزارة المالية ووزارة الصناعة وبنك السودان وإدارة المخزون الاستراتيجي ونقطة السودان التجارية والأمن الإقتصادي بمشاركة المطاحن الرئيسة التي تقوم بإستيراد القمح من الخارج.

كان الهدف الأول للجنة خفض تكلفة الدعم على الاقتصاد القومي، ولكن بشرط ألا يؤثر الخفض على سعر الخبز للمستهلك النهائي. لقد بدا هذا التوجه، أي توجه خفض الدعم دون التأثير على سعر الخبز، واضحاً للمتابعين منذ بداية العام ٢٠١٥ عندما استوردت الدولة دقيقاً جاهزاً لتصنيع الخبز بتكلفة ٤ جنيه للدولار، وقد وصلت منه كميات مقدرة، وأخرى في الطريق، وتم تصنيعه خبزاً جيداً للمستهلكين بالسعر العادي دون أي زيادة.

معلوم أننا نستورد سويا أكثر من ٢ مليون طن من القمح بتكلفة تتجاوز مليار دولار، وقبل هذا القرار فإن كل دولار لاستيراد القمح كانت الدولة تضع مقابله ٢,٨ جنيه من الايرادات العامة في شكل دعم، أي أن قيمة الدعم الكلي سنويا كانت ٢,٨ مليار جنيه تعادل ٤٩١ مليون دولار تقريباً. الآن وبموجب هذا القرار ستضع الدولة مبلغ ١,٧ جنيه فقط مقابل كل دولار قمح، وعليه تصبح قيمة الدعم ١,٧ مليار جنيه تعادل حوالي ٢٩٨ مليون دولار. وبهذا تكون الدولة قد وفرت ٢٠٠ مليون دولار من قيمة الدعم تعود للخزانة العامة ليتم توجيهها نحو ضرورات أخرى.

لقد أثبتت هذه التجربة أن دعم السلع الاستهلاكية بالطريقة التي تتم في بلادنا فيه خلل كبير. وهو ضر بالاقتصاد ولا يستفيد منه الفقراء. وينبغي التحول من دعم السلعة الى دعم الانسان السوداني الفقير بصورة مباشرة. ويجب بعد هذه المرحلة تحرير سلعتي القمح والدقيق تحريراً كاملاً وسوف يكون مقدار الدعم المباشر المقدم للفقراء أقل من ١٠٪ من تكلفة الدعم الكلية التي تقدم حالياً.

لقد تحقق الآن هدف خفض تكلفة الدعم على الاقتصاد، ولم تتأثر أسعار الخبز للمستهلك، وعلينا بعد الآن التأكيد على أهمية التوجه الاستراتيجي نحو الاعتماد على القمح المنتج محلياً. وتطوير صناعة الخبز من القمح المخلوط بالذرة، أو من الذرة لوحدها، وهذا كفيل بتحقيق تحول كبير جداً في الاقتصاد السوداني، حيث سيتوقف نزيف العملات الأجنبية التي تصرف في استيراد القمح، وفي نفس الوقت سوف تتحسن دخول وأوضاع المزارعين السودانيين الذين يقومون بزراعة القمح المحلي أو الذرة.[1]

تنامي استهلاك الخبز :-

أجرى الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع الإدارة العامة للتجارة بوزارة المالية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٩ م.

والاقتصاد وشئون المستهلك بولاية الخرطوم إحصاءاً للمخابز واستهلاك الخبز بولاية الخرطوم. بعض نتائج هذا الإحصاء جاءت مدهشة ومخالفة للتوقعات وتستدعي سياسات وترتيبات جديدة لضمان انسياب سلعة الخبز الهامة لمعاش الناس.

إنبنى الاحصاء على أساس أن سكان الولاية للعام ٢٠١٦ يبلغون عدد ٧,٤ مليون نسمة، وأن عدد الأسر ١١٠٠٠٠٠ أسرة (مليون ومائة ألف أسرة). وقد وجد أن متوسط استهلاك الأسرة في اليوم من رغيف الخبز هو ٢٩ قطعة خبز. وعليه فإن استهلاك الولاية في اليوم ٣١,٥ مليون قطعة خبز. ويفترض أن يغطي هذا الاستهلاك ٣٥ ألف جوال دقيق يومياً، حيث ينتج الجوال الواحد حوالي ٩٠٠ قطعة خبز في المتوسط، ولكن في الواقع وجد أن ما يوزع من خلال الأرقام الرسمية هو ٤٤ ألف جوال دقيق يومياً، وأن ما يستهلك من الدقيق في أغراض مختلفة يبلغ يومياً حوالي ٥٤ ألف جوال دقيق.

الفرق الهائل ما بين الرقم الأخير وهو ٥٤ ألف جوال كإستهلاك فعلي، والرقم الأول وهو ٣٥ ألف جوال دقيق بحساب الاستهلاك العادي للأسر، يوضح أن هناك استهلاكاً كبيراً للدقيق المدعوم في غير استخدامات الخبز، كأستخدامه في انتاج المعجنات والبسكويت والمكرونة، بل استخدامه لأعلاف الحيوان، كبديل للردة التي يتجاوز سعر الجوال منها سعر جوال الدقيق المستورد المدعوم. ومن ناحية أخرى تقلب هذه الأرقام ما كان سائداً من قبل، وهو أن دقيق الخرطوم يهرب للولايات الأخرى، لقد اتضح الآن أن ولاية الخرطوم هي ثقب أسود يجذب ويلتهم المخصص من دقيق للولايات الأخرى. وهو ثقب مستمر في التوسع بزيادة الهجرة من الريف للخرطوم ومن الدول المجاورة للخرطوم.

بين الاحصاء كذلك زيادة هائلة في عدد المخابز بولاية الخرطوم حيث بلغ العدد ٢١٩٤ مخبزاً عاملاً بزيادة ١٧٪ من المخابز العاملة في العام ٢٠١٤ ويشير هذا الى أن صناعة الخبز هي صناعة مربحة جداً ولها سوق واسع وعريض.

اتضح من خلال الاحصاء كذلك أن استهلاك ولاية الخرطوم من دقيق الذرة يبلغ ٤٨٢٢ جوالاً يومياً أي بنسبة ١٠٪ فقط من استهلاك دقيق القمح الذي يستورد جله من الخارج. بينما يبلغ استهلاك الدخن ٢٤٠ جوال في اليوم وهو رقم ضئيل جداً يشير لضعف استهلاك الدخن بالخرطوم على الرغم من فائدته الغذائية العظيمة.

الأرقام تشير لضرورة اتخاذ سياسات حاسمة وجريئة وقوية لايقاف انفجار استهلاك دقيق القمح، وإلا فإن الثقب الأسود للاستهلاك سيتسع ليلتهم كل ما يمكننا توفيره من عملات أجنبية لتغطية بند واحد هو دعم استهلاك القمح. هذه السياسات تشمل دعم انتاج القمح المحلي، ودعم سياسة استخدام الدقيق المخلوط (ذرة+قمح) لانتاج الرغيف، ودعم انتاج الذرة المخصص للخلط، وإقرار سياسة توزيع

الخبز بالبطاقة الالكترونية. إن تكامل هذه السياسات وإقرارها سيترتب عليه تلقائياً تحرير التجارة في القمح و لدقيق، وتحرير صناعتهما، بحيث تتوفر في السوق أصناف من الرغيف للمستطيعين، في حين تتم تلبية احتياجات المواطنين من الرغيف المخلوط والمدعوم عن طريق البطاقة الالكترونية. وبهذا نوفر لموازنة الدولة حوالي ٢ مليار دولار هي كلفة استيراد القمح والدقيق من الخارج.[1]

توجيهات الرئيس بتخفيف العبء المعيشي كيف تنفذ؟

خلال اجتماع مجلس الوزراء يوم الخميس الماضي وجه رئيس الجمهورية القطاع الاقتصادي بالعمل على تخفيف العبء المعيشي عن المواطنين. وذلك بعد تنامي سعر الدولار بالسوق المحلي وانعكاس هذا على أسعار مختلف السلع مما أثر سلباً على قاعدة واسعة من المواطنين البسطاء. فما هي أنجع الوسائل لإنفاذ توجيهات السيد رئيس الجمهورية؟

هناك ثلاثة أسباب تتداخل لتؤدي لإرتفاع الأسعار أولها موسمية انتاج بعض السلع وافتقارنا لأوعية تخزينية تحافظ على الأسعار، ففي فصل الشتاء يزيد انتاج الخضر والفاكهة واللحوم البيضاء زيادة كبيرة، ولعدم وجود أوعية تخزين كافية يهدر هذا الانتاج الضخم وترتفع الأسعار في الصيف. الأمثلة واضحة لدينا هذه الأيام في الطماطم والبطاطس.

والسبب الثاني هو إرتفاع سعر الصرف الذي يؤثر على تكلفة الانتاج حيث أن ضعف الجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية يجعل أسعار كافة مدخلات الانتاج المستوردة مرتفعة جداً. والاشارة هنا للتقاوى والأسمدة والمبيدات. ويضاف لهذا عامل نفسي حيث أن كل المتعاملين في الأسواق يقومون بتسعير سلعهم بالأسعار المستقبلية المتوقعة للدولار فيحدث ارتفاع عام في كل السلع حتى التي لا علاقة لها بسعر الصرف.

والسبب الثالث لإرتفاع الأسعار هو أنشطة السماسرة والوسطاء الذين يمثلون حلقة وسطى غير مرغوبة ما بين المنتج والمستهلك.

بناءاً على التحليل أعلاه فإن المعالجات يمكن أن تتقسم لقسمين معالجات عاجلة تتمثل في تنشيط أسواق البيع المخفض لخلق علاقة مباشرة ما بين المنتج والمستهلك. لقد نجحت التجارب السابقة لهذه الأسواق نجاحاً كبيراً وأدت لخفض الأسعار بنسبة جاوزت ٢٥٪ أحياناً. تخطط ولاية الخرطوم حالياً لتنفيذ أكثر من ٤٠ سوق للبيع المخفض.

من المعالجات العاجلة أيضاً تنشيط التعاون بمواقع العمل وبالاحياء، وقد رصدت ولاية الخرطوم أكثر من ٧ مليون جنيه لاستجلاب سلع للتوزيع عبر التعاون بالأحياء من خلال هامش ربح لا يزيد عن ١٠٪ من سعر المصنع للزيوت ولبن البودرة والعدس

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/١/١٩ م.

والأرز وغيرها. وبنفس الطريقة ستمول المحفظة البنكية التي يشرف عليها بنك العمال الوطني التعاونيات بمواقع العمل بحوالي ١٠ مليون جنيه على مرحلتين.

وفي إطار المعالجات العاجلة يرعى المجلس التشريعي لولاية الخرطوم مبادرة وزارة التنمية الاجتماعية بالولاية والتي تتم بدعم فني من وزارة الزراعة بخصوص مشروعات الأسر المنتجة ويتوقع أن تشمل حتى نهاية هذا العام حوالي ٥٠ ألف أسرة يوفلر لها تمويل صغير ودعم فني لانتاج الخضر والدواجن والبيض.

أما المعالجات على المديين المتوسط والطويل، فسوف نقوم بتناولها من خلال هذا العمود غداً بإذن الله تعالى.[1]

توصيل الدعم للشرائح الضعيفة :-

تناولت على هذه المساحة في وقت سابق ضرورة إتباع سياسات حكومية تؤدي لتوصيل السلع المدعومة، التي تنفق الحكومة مبالغ هائلة عليها، للمستحقين من السودانيين.

الأستاذ أسامة عوض الله من منتدى السودان الاقتصادي على تطبيق الواتساب التقط هذه الفكرة وأجرى عليها دراسة مهمة توصل من خلالها لنتائج ومقترحات قابلة للتنفيذ.

ارتكزت دراسة الاستاذ أسامة على محاور ثلاثة: المحور الاول حول رأي المستهلكين خاصة المعدمين منهم في السلع والخدمات المدعومة وآليات الدعم التى توزع عبرها. والمحور الثانى: رأيهم في فكرة الرجوع للبطاقات التعاونية خاصة للسلع والخدمات الاساسية من خلال خمسة سلع وخدمات هي:

الكهرباء/البنزين/الغاز/الخبز/المواد الغذائية الاساسية .المحور الثالث: استحداث آليات جديده لدعم هذه السلع ووصولها للمواطن السوداني فقط .

اجابات المستهلكين من خلال ثلاث عينات عشوائية من الاسكانات الشعبية باعتبارها مناطق طرفية ترتفع فيها نسبة الفقر(جنوب الخرطوم الامل/شمال امدرمان الحارة ٧٦/الوادى الاخضر شرق النيل/الصفوة جنوب امدرمان/بحرى حطاب) تطابقت في أنهم يسمعون أن الدولة تقدم مبالغ نقدية ولكنها لاتصل اليهم. ولايدرون كيف يتحصلون عليها. حتى الدعم الذى وضع من خلال آليات التامين الصحي لاتستفيد منه كل شرائح المستهلكين. وقالوا ان كل هم الناس فى كيف يأكلون ويشربون. كذلك أبدوا تحفظهم وعدم ثقتهم فى آليات التعاونيات والجهات الحكومية.

ترى الدراسة إنشاء هيئة للدعم الغذائي بقانون، بحيث تقوم الهيئه بالتعامل مع بعض تجار الجملة لتوفير حوجة العاملين عبر آلية يسنها القانون(دفتر/كرت)شهريا

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/٢٥/ ٢٠١٦ م.

وذلك بتوظيف الدعم النقدي المقدم من قبل وزارة الرعاية الاجتماعية بالاضافة للخصومات التى تخصم من العاملين شهرياً.

يمكن ان يتحصل العامل اوالمواطن على حوجته من السلع الرئيسيه مقابل دفع ٢٥٪ من قيمتهاعلى غرار طريقة صرف الادوية من صيدلية التأمين الصحي. وبذلك يكون الدعم قد وصل للمواطن فقط ولم يشاركه فيه الاجنبي. وتكون الدولة قد رفعت الدعم من السلع دون ان يمس ذلك لمواطن.

علق على الدراسة عضو المنتدى اسامة ميرغني قائلاً: الفكرة جديرة بالاهتمام وموضوع جيد لطرح النقاش حوله .وفي تقديري انه خرج من فكرة التعاونيات بشكلها التقليدي الي فكرة مبتكرة للدعم .يمكن ان تكون البطاقه مثل بطاقة الصراف الالي وتكون قابلة لقراءة البيانات، ويمكن استخدام معلومات وبيانات السجل المدني لضمان عدم تسرب هذه البطاقات لغير المواطنين .

تعليق: مقترحات الدر سة مع اضافة الوسيلة التي اقترحها الاستاذ أسامة ميرغني قابلة للتنفيذ في تقديري من أجل توجيه الدعم للمستحقين فعلا.[1]

توفير احتياجات عيد الأضحى المبارك :-

بحمد الله سبحانه وتعالى فإن عيد الأضحى هذا العام يمر في أحسن الظروف من ناحية توفر المواد الاستهلاكية الأساسية للمواطنين. المخزونات من الدقيق والغاز وزيوت الطعام في أفضل حالاتها ، حيث وفر جهاز المخزون الاستراتيجي كميات هائلة من الدقيق المستورد ، فضلاً عن انتاج المطاحن المحلية من الدقيق. فأصبح الموقف مطمئناً جداً ليس لفترة الأعياد فحسب وإنما حتى نهاية العام بمشيئة الله. وبالطبع فإن قرار وزارة المالية بتعديل سعر دولار القمح المستورد من ٤ جنيهات الى ٦ جنيهات لا أثر له على الاطلاق على سعر الخبز للمستهلك، لأن وزارة المالية وجهت بأن يظل سعر جوال الدقيق للمخبز ١١٦ جنيه كما كان دون أدنى تغيير.

إنتاج مصفاة الخرطوم من الغاز مستقر جداً وفي معدلاته الطبيعية وهو حوالي ٨٠٠ طن يومياً ، وعمليات الاستيراد لتغطية الاحتياج من هذه السلعة منتظمة أيضاً. أكبر ولاية مستهلكة للغاز هي ولاية الخرطوم التي يبلغ استهلاكها اليومي للمخابز وللغاز المنزلي حوالي ٧٠٠ طن يومياً هي متوفرة الآن مع وجود احتياطي كافٍ.

أسعار زيوت الطعام في معدلاتها الطبيعية ، حيث أزالت الأمطار الأخيرة أي تخوفات بشأن فشل محاصيل الفول السوداني الصيفية من الزيوت النباتية الفول وزهرة الشمس والسمسم وبذرة القطن. أدى هذا لاستقرار الأسعار ، وخروج مخزونات كانت بطرف التجار والبنوك تخوفاً من فشل الموسم الزراعي. البهارات والبصل

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٩/ ٢٠١٦ م.

والخضروات متوفرة، غير أن أسعارها مرتفعة بسبب أن هذا ليس هو موسمها. لهذا ينصح بالتقليل من شرائها أو الاتجاه لشرائها من الأسواق المركزية.

توجد وفرة في الحلويات محلية الصنع ومستوردة في الأسواق. وقد انتشرت مؤخراً ثقافة شراء الحلوى بالوزن حيث تتيح هذه الطريقة أسعاراً أفضل بشطب تكلفة التعبئة، وفي نفس الوقت تعطي إمكانية التشكيل في أنواع وألوان الحلويات لنفس الكمية.

شهدت أسعار المشروبات الغازية ارتفاعاً ملحوظاً، حيث زادت أسعار هذه المنتجات من المصنعين، الذين يشتكون من ارتفاع تكاليف الانتاج بسبب ارتفاع أسعار المدخلات المستوردة التي تعامل بسعر دولار السوق الموازي، فضلاً عن زيادة التكاليف الضريبية وتكاليف الوقود. ينصح باللجوء للعصاير من المنتجات الطبيعية، كالعرديب والتبلدي والكركدي، لمن لا تسمح له ظروفه بشراء المشروبات الغازية.

من أهم الاحتياجات الأسرية في عيد الأضحى خراف الأضحية، وقد بذلت ولاية الخرطوم جهوداً مقدرة لتيسير حصول المواطنين عليها بأسعار مناسبة. واتبعت في سبيل تحقيق هذا سياستين، الأولى البيع بالأقساط من خلال محفظة قوت العاملين، وهي المحفظة البنكية التي تقوم بشراء الخراف بالجملة من المنتجين وتبيعها للموظفين والعمال بالأقساط لمدة عشرة شهور. وفرت المحفظة خراف كبيرة الحجم وزن ٤٦ كيلو جرام فأكثر بسعر ١٣٤٠ جنيهاً، وخرافاً متوسطة الوزن ما بين ٣٥ الى ٤٥ كيلو جرام بمبلغ ١٢٦٠ جنيها. معنى هذا أن الموظف أو العامل يدفع حوالي ١٣٠ جنيه شهريا فقط كقيمة للأضحية لمدة عشرة شهور وهو مبلغ معقول. وقد أجاز البروفسور محمد عثمان صالح البيع بهذه الطريقة.

والسياسة الثانية كانت هي بيع الخراف بالوزن، وهي طريقة وجدت قبولاً واسعاً وحددت لها أربعة مواقع بولاية الخرطوم: بشارع الهوا مع تقاطع البيسي، وبميدان أبو جنزير، وبميدان المولد بالمزاد ببحري، وجنوب حدائق أمدرمان الكبرى. في هذه المواقع يباع الكيلو الحي للخراف الحمرية أو الكباشية الخالية من العيوب بمبلغ ٢٩ جنيه للكيلو وهو سعر مناسب للمستهلك ومجزي للتاجر. يا حبذا لو طبقت الولايات الأخرى هاتين السياستين.[1]

خريف أخضر وإنتاج وفير:-

عطلة عيد الأضحى المبارك الطويلة مثلت فرصة ذهبية للكثيرين للخروج من زحمة المدن إلى آفاق الريف الفسيح. تزامنت العطلة مع نهايات فصل خريف رائع بكميات امطاره، وتوزيعها المتوازن ما بين شهوره و (عيناته)، فكانت النتيجة لكل هذا موسم زراعي صيفي غير مسبوق بأذن الله.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢٢ م.

المتحرك بالسيارة أو البص من الخرطوم وحتى كسلا شرقا، أو من الخرطوم إلى الأبيض وما بعدها غربا، يمر وسط خضرة زاهية، ومحاصيل يانعة، وانعام راتعة، تحسها جزلة وسعيدة بماء مسكوب، وظل ممدود، وخضرة لا نهائية. حدثني من أثق فيه، من خبراء الزراعة الآلية المطرية، أن الذرة والسمسم سوف يحققان هذا الموسم انتاجا غير مسبوق. قالوا ن الرجل الطويل يدخل لحقل الذرة أوالسمسم فلا يكاد يُرى من فرط طول النباتات وكثافة تشابكاتها (ما شاء الله). ينطبق هذا على ولاية القضارف بأكملها، وأجزاء مهمة من ولايات كسلا، النيل الأبيض، النيل الأزرق، الجزيرة، كردفان الكبرى. ولم ترصد آفات تذكر بهذه المناطق والحمد لله.

يتخوف المزارعون الآن من شيئين: قلة عمال الحصاد، والانخفاض المتوقع لأسعار المحاصيل.

علينا أن نضع الخطط الكفيلة بمعالجة هذه التخوفات، حتى لا يضيع من بين أيدينا هذا الخير الوفير بسؤ التخطيط. لقد حدث في سنوات سابقة أن أصبح سعر جوال الخيش أعلى من سعر الذرة بداخله، فكان الناس يرمون الذرة على الأرض، ويأخذون الجوال الفارغ.

على الدولة تحديد سعر تركيز مناسب يشتري به البنك الزراعي من المزارع. هذا السعر يمكن أن يبنى على عناصر يتم تحريكها من خلال حركة منظمة، أولها مكاتبات وعرض أسعار يتم لبرنامج الغذاء العالمي لتغطية احتياجات اللاجئين من جنوب السودان، ولتغطية احتياجات سكان دولة الجنوب نفسها، وغيرها من الدول المجاورة. احتياجات دولة الجنوب يمكن أن تبنى على قاعدة (النفط مقابل الغذاء). وثانيا: يمكن إصدار سياسات عامة واجبة النفاذ، بأن تستخدم المخابز طحينا لانتاج الخبز بخليط بنسبة ٧٠٪ قمح و ٣٠٪ ذرة. وهي خلطة لا تحتاج لأي معدات أو مواد إضافية لانتاج الخبز.

ثالثا: تحريك وزارة التجارة، ومستشارياتنا الاقتصادية بالخارج، لفتح أسواق للذرة والسمسم السودانيين. والسماح بتنفيذ بعض العمليات بالمقايضة، ذرة مقابل قمح مثلا.

أما فيما يلي عمال الحصاد فيقترح تكليف إدارة الخدمة الوطنية بعمليات الحصاد بمقابل مجزي للمجندين .على أن تقوم إدارة الخدمة باستدعاء كل المكلفين، واجبار من لا يلبي النداء طوعا كما يمكن تكليف نفس الإدارة بالتعاون مع إدارة الأجانب لاستجلاب عمالة أجنبية من دولة اثيوبيا لأغراض الحصاد، تحت رقابة محكمة، على أن يعودوا لبلادهم بنهاية الحصاد .

نحتاج لخطط جريئة وعملية للاستفادة من هذا الموسم الاستثنائي..[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٩/١٧ م.

تحرير أسعار القمح والخبز والدقيق :-

قال وزير المالية والتخطيط الاقتصادي بدر الدين محمود أن موازنة العام القادم ٢٠١٧ سوف تتضمن فتح باب استيراد القمح والدقيق، بجانب منح الحرية لمصنعي الخبز في انتاجه وتحديد أسعاره. وأضاف أن ذلك سوف يتم وفق إطار قانوني لضبط الأسواق وتنظيمها.

مثّل دعم الاستهلاك خلال الأعوام الماضية عبئاً كبيراً على موارد الدولة، وشوّه الحركة الاقتصادية فيها. ذلك لأن دعم الاستهلاك يستفيد منه الأغنياء لأنهم هم ببساطة الأكثر استهلاكاً، ويستفيد منه مواطنو الدول المجاورة الذين تصلهم السلع عبر السودان بتكلفة أقل من تلك التي توفرها لهم دولهم. ويتم الدعم على حساب دافع الضرائب السوداني الذي لا يتاح له الاستفادة من الدعم بالكامل لأن عدداً هائلاً من الأجانب يشاركونه فيه.

يشار الى أنه خلال العامين الماضيين اتبعت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي سياسات أدت لفك احتكار استيراد القمح والدقيق، مما أدى لخفض الضغوط على المالية العامة، وإلى توفير سلعتي القمح والدقيق على مدار العام دون أزمات.

من الواضح أن وزارة المالية تسير في اتجاه التحرير الكامل لهاتين السلعتين، وبالتالي تحرير سعر الخبز للمستهلك. ويتخوف البعض من أن هذا سوف يؤدي لرفع سعر الخبز رفعاً كبيراً لا يتمكن معه ذوي الدخل المحدود من الحصول عليه. حقيقة الأمر أن تحرير هاتين السلعتين، مع منح الحرية للمخابز لإنتاج أنواع مختلفة من الخبز بأسعار مختلفة حسب مكونات كل نوع ،سوف يؤدي لمنافسة حميدة تنجم عنها الوفرة و ربما الانخفاض العام في أسعار الخبز.

المخابز الآن تنتج نوعاً واحداً من الخبز بأوزان محددة وأسعار محددة. تخيل معي بعد التحرير أن مخبزاً ما في موقع استراتيجي يقوم بإنتاج خبز فاخر جداً القطعة منه بمبلغ ٢ جنيه، عوائده من أرباح هذا الخبز سوف يوظفها لانتاج خبز شعبي يبيعه ثلاثة أو أربعة بجنيه بربح قليل، وبهذا يضمن بيع كميات هائلة من الخبز. كثرة زبائنه ودخولهم المستمر لمخبزه سوف يجعله ينتج خبائز بعضها فاخر جداً وبعضها شعبي (تشايل) بعضها بعضاً.

للسلطة العامة دور مهم في منع الاحتكار أو الاتفاق ما بين المخابز على سعر يمثل ضغطاً على المواطن، وينبغي تنشيط تنفيذ قانون تنظيم التجارة وحماية المستهلك الذي يمنع الاحتكار ويعاقب عليه، ويلزم المخابز بوضع تسعيرة أنواع الخبز لديهم بصورة واضحة، مع توضيح مكونات كل نوع من أنواع الخبز.

وللنقابات والهيئات والمنظمات أن تجتهد في عقد اتفاقات محددة لتزويد منسوبيها

بالخبز، بأسعار مناسبة، من مخابز عملاقة. وسوف تكون هذه المخابز مسرورة لتقديم خبزها لهذه الجهات، لأنها تضمن توزيعاً هائلاً عبر منافذ المؤسسة التعاونية للعاملين على سبيل المثال.

وعلى الحكومة الاستمرار في دعم انتاج القمح المحلي ودعم انتاج الذرة. ورعاية تجربة الخبز المخلوط (قمح+ذرة) لانتاج خبز أسمر صحي بأسعار مناسبة لمحدودي الدخل. ولتحقيق قيمة مضافة لسلعة الذرة التي يمكن انتاجها في أي مكان على أرض السودان الطيبة.[1]

خطة لضمان انسياب السلع الأساسية في العيد :-

وضع قطاع الاقتصاد بوزارة المالية والاقتصاد وشئون المستهلك بولاية الخرطوم خطة لضمان انسياب السلع الأساسية للمواطنين خلال فترة عطلة عيد الفطر المبارك والتي ستبدأ يوم غد الجمعة. لقد دلت التجارب خلال الأعوام والمناسبات الماضية أن التنسيق وتبادل المعلومات، والمرونة في التحرك، والتصرف المناسب السريع، تعالج الكثير من الأزمات والخلل في تقديم بعض الخدمات.

في الأعياد تحدث الشكوى أحيانا من انعدام الخبز، ولا يعود السبب لعدم وجود الدقيق، ولكنه يعود لسفر العمال والخبازين لخارج العاصمة للاحتفال مع ذويهم بالعيد. إن المعلومة المسبقة، والمرونة في التحرك، يمكن أن تعالج هذه المشكلة. حيث يمكن توجيه المواطنين للمخابز العاملة في لأحياء القريبة منهم إذا كان مخبز الحي متوقفاً. أو نقل الخبز من المخابز العاملة للاحياء المتأثرة بنقص الخبز. وهكذا.

تتوفر لدى الادارة العامة للتجارة بوزارة المالية والاقتصاد وشئون المستهلك كميات من الدقيق المستورد يمكنها من تغطية احتياجات لمخابز في حال عدم التوزيع لها من المطاحن الرئيسية لأي سبب من الأسباب. كما تتوفر لدى الادارة العامة لامدادات الطاقة التابعة لوزارة البترول كميات كافية من الغاز يمكن من خلالها تغطية أية إحتياجات طارئة.

تم تحديد أرقام لطوارئ شئون المستهلك على النحو الآتي:-

طوارئ محلية بحري ٠١٢٣٤١٢١١٣

طوارئ محلية أم درمان ٠١٢٣٤١٢١١٤

طوارئ محلية شرق النيل ٠١٢٣٤١٢١١٥

طوارئ محلية جبل أولياء ٠١٢٣٤١٢١١٦

طوارئ محلية كرري ٠١٢٣٤١٢١١٧

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٣/١٠/ ٢٠١٦ م.

طوارئ محلية أم بدة ٠١٢٣٤١٢١١٨

طوارئ محلية الخرطوم ٠١٢٣٤١٢١١٩

وبالاضافة لهذه الخطة الموضوعة على مستوي رئاسة الولاية توجد خطط فرعية لكل محلية على حدة، حيث توجد غرف عمليات على مستوى المحليات للاستجابة لإحتياجات المواطنين، ومعالجة النقص في السلع أو الخدمات.

مطلوب من المواطنين التفاعل الايجابي مع الخطط الموضوعة، والابلاغ عن أي نقص في السلع الأساسية عبر الأرقام أعلاه. كما يرجى من اللجان الشعبية العمل ميدانياً مع غرفة العمليات المركزية وغرف العمليات على مستوى المحليات لمعالجة أي طارئ. وكل عام وأنتم بخير.(١)

خفض تكاليف المعيشة بولاية الخرطوم :-

تتسارع الخطى في ولاية الخرطوم لتنفيذ معالجات محددة تؤدي لخفض حقيقي في تكلفة المعيشة على المواطن. ومع اقتراب شهر رمضان المعظم تركزت الجهود حول السلع الأكثر طلباً في شهر رمضان وهي السكر وزيت الطعام والشاي والدقيق بنوعيه دقيق القمح ودقيق الذرة، ولبن البودرة والعدسية والبلح والأرز واللحوم البيضاء والحمراء.

سوف يتم توفير هذه السلع بثلاثة طرق: الأولى هي الكرتونة الرمضانية التي توفرها محفظة قوت العاملين. لقد اكتملت الاجراءات التنفيذية لهذه الكرتونة تماماً وسوف يبدأ توزيعها خلال الأسبوع القادم لعدد ٧٥ ألف من العاملين في القطاع المنظم، وتستقطع تكلفتها البالغة ٨٠٥ جنيه على مدى سبعة أشهر مع فترة سماح شهرين. جدير بالذكر أن هذه الكرتونة من ضمن محتوياتها جوال سكر كبير ٥٠ كلجم وجركانة زيت كبيرة ٩ ليتر إضافة للشاي والدقيق والأرز ولبن البودرة. هناك كرتونة رمضانية مشابهة يتولى أمرها ديوان الزكاة بالولاية وهذه توزع مجاناً لعدد ٨٠ ألف أسرة بالولاية.

الطريقة الثانية لتوزيع السلع الأساسية هي منافذ التعاون، وقد تم حتى اليوم تحديد ١٠٦ منفذاً يتوقع أن تخدم حوالي ٥٠٠ ألف نسمة من سكان الولاية بالمحليات السبعة، ففي محلية شرق النيل هناك ٣٣ منفذاً، وبمحلية بحري ١٨ منفذاً، وبمحلية أم درمان ٨ منافذ، وبمحلية أم بدة ٥ منافذ، وبمحلية كرري ٦ منافذ، وبمحلية جبل الأولياء ٢٠ منفذاً، وبمحلية الخرطوم ١٦ منفذاً. وقد أكملت المؤسسة التعاونية التجارية إستعداداتها لتوزيع كميات هائلة من السكر بسعر ٧١

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٧ م.

جنيهاً للجوال زنة ١٠ كيلو جرامات عبر هذه المنافذ فضلاً عن سلع أخرى.

الطريقة الثالثة لتوزيع السلع الأساسية هي أسواق البيع المخفض في الميادين العامة، وقد التزم معتمدو المحليات بتنشيط هذه الأسواق على النحو الآتي: محلية أم درمان ٥ أسواق، محلية بحري ٣ أسواق، محلية شرق النيل ٥ أسواق، محلية جبل الأولياء ٤ أسواق، محلية كرري ٣ أسواق، محلية أم بدة ٣ أسواق، محلية الخرطوم ١٧ سوق. ويتوقع أن تخدم هذه الأسواق ما لا يقل عن ٥٠٠ ألف نسمة أيضاً.

وعلى هذا نجد أن معالجات ولاية الخرطوم سوف تصل بإذن الله لحوالي مليون ومائة ألف نسمة من سكان الولاية، وهذا عدد هائل سوف تؤدي تغطية احتياجاته لخروجه من السوق، مما يؤدي بالنتيجة لخفض الأسعار ولجم صعودها بالنسبة لباقي المواطنين الذين يشترون من الأسواق والبقالات العادية.

سوف تعمل الآلية العليا لتخفيف عبء المعيشة بالولاية على نشر تفاصيل المواقع بالصحف اليومية ووسائل النشر الأخرى.[1]

زراعة القمح بالخرطوم انجاز كبير :-

دال الزراعية، وهي إحدى شركات مجموعة دال، نجحت في زراعة القمح بولاية الخرطوم بإنتاجية عالية بلغت ٢٥ جوالاً للفدان، وذلك حسبما أوردته تقارير صحفية تم نشرها حول زيارة نائب رئيس الجمهورية الاستاذ حسبو محمد عبد الرحمن لمشروع الواحة الزراعي بشرق النيل يوم أمس الأول.

على الرغم من صغر المساحة التي تم زرعها وحصادها وهي ٤ ألف فدان، وعلى الرغم من التكلفة العالية للانتاج لأن الري كان محورياً وليس انسيابياً كما هو في المشاريع المروية، فإن التجربة تستحق الاحتفاء والاشادة. أثبتت التجربة أن صنف القمح (إمام) الذي انتجته العقول لسودانية من خلال مركز البحوث الزراعية ملائم تماماً للزراعة في المناطق ذات الحرارة العلية. وأن نسبة البروتين العالية في المنتج من القمح تؤكد أننا موعودون بطفرات عالية في انتاج القمح في السودان.

يحاول جانب من الإعلاميين تصوير نجاح دال الزراعية في زراعة وحصاد القمح كإنتصار على قرارات وزارة المالية التي رمت لإعادة هيكلة الدعم المقدم لسعر الخبز للمواطنين، وقد جانبهم الصواب في هذا، لأنه لا جدال في أن مجموعة دال مجموعة اقتصادية ضخمة لها وزنها في الاقتصاد السوداني ولها أنشطتها المتعددة ومساهماتها الاجتماعية المقدرة. وبلا شك تستحق التهنئة على تجربتها الرائدة بزراعة القمح بولاية الخرطوم على صغر المساحة والتكلفة العالية لأن هذا في النهاية انتاج وطني. غير أن أنشطة دال الكثيرة وأعمالها المقدرة كوم ومسألة طحن القمح

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٦ م

لأغراض صناعة الخبز كوم آخر.

النشاط المتعلق بطحن القمح وتوزيع دقيقه لأغراض صناعة الخبز يتم العمل فيه تحت مناخ (سياسة الدعم) وبالتالي هو لا يخضع لظروف العمل العادية كباقي أنشطة مجموعات دال الأخرى مثل زراعة البرسيم أوصناعة الألبان أو تجميع الآليات التى تتم في إطار سياسات التحرير الاقتصادي.

كانت الحكومة (تمنح) المطاحن الكبرى فرصة استيراد القمح المدعوم ثم طحنه وتوزيعه للمخابز لأغراض صناعة الخبز. راجعت الحكومة هذا الترتيب لأنها وجدت فيه ثغرات تسمح بتسرب الدعم، وتحدث خللا في النقد الأجنبي. فكان أن قررت السماح للشركات بالتنافس الحر لاستيراد قمح ودقيق بسعر للدولار حددته هي.على أن تستمر المطاحن في عملها الأساسي وهو الطحن. وان رغبت في التنافس الحر مع الآخرين في الاستيراد فهذا شأنها. بالفعل تم تنفيذ السياسات الجديدة وحققت الدولة من خلالها الهدف الأساسي وهو خفض الكلفة على الاقتصاد بمقدار ٨٠٠ مليون دولار خلال سبعة أشهر.

الإنتاجية العالية التي حققها القمح هذا العام في السودان في كل المشاريع بما فيها مشروع الواحة، والتي سوف تغطي ما بين ٤٠٪ الى ٥٠٪ من احتياجات البلاد من القمح تدعونا مجددا للمناداة بتحرير كل العمليات الخاصة بصناعة الخبز وإنتاج وزراعة القمح .[1]

سعر الخبز للمستهلك هل يتأثر؟

أعلن وزير المالية والتخطيط الاقتصادي بدر الدين محمود عباس فك احتكار استيراد سلعتي الدقيق والقمح لشركات المطاحن الكبرى الثلاثة للغلال (سيقا، ويتا، وسين) وفتح باب الاستيراد لبقية شركات المطاحن عبر العطاءات . وقال الوزير « إن الدولة تفتح استيراد القمح بالتزامن مع انخفاض أسعاره عالميا ». وأضاف وزير المالية ان الحكومة ستستورد خلال الأيام المقبلة كميات معتبرة من القمح عبر إدارة المخزون الاستراتيجي ، منوها إلى ان الإستيراد سيتم عن طريقين ، طريق الاستيراد النقدي أو عن طريق التمويل. موضحاً أن الحكومة ستوجه فرق الاستيراد بعد انخفاض الأسعار العالمية للقمح لتشجيع الإنتاج الزراعي وتوطين زراعة وصناعة القمح وتشجيع المنتج ودعم الخدمات الاجتماعية .

وأشار إلى بيع جوال الدقيق للمخابز زنة ٥٠ كيلو بمبلغ ١١٦ جنيه بسعر ٤ جنيه للدولار بدلاً عن ٢.٩ جنيه ، مشددا على توجيه القمح المدعوم من الدولة للخبز فقط، مشيرا إلى إسهام الدقيق الذي تم استيراده في استقرار الأسعار وتحقيق الوفرة من هذه

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠/٣/ ٢٠١٦ م.

السلعة.

من جانبه أكد وزير الصناعة د.محمد يوسف علي حرص الحكومة على انتعاش الصناعة الوطنية مع مراعاة خدمة المواطن وفق مناخ تسوده الشفافية والتنافسية الحرة وإزالة التشوهات عن الاقتصاد.

تعليقاً على هذا الخبر أشير الى أن تحرير استيراد الدقيق و لقمح ومعاملتهما بسعر ٤ جنيه للدولار بدلا عن ٢,٩ جنيه فيه فائدة كبيرة جدا للاقتصاد. من ناحية أخرى فإن تحديد ١١٦ جنيه لجوال الدقيق للمخابز يعني أن أسعار الخبز للمستهلك لن تتأثر وهذا أمر مهم جدا ويزيل أي تخوفات.

إذا حدث تغيير للأسعار لعالمية للقمح في شكل ارتفاع كبير لسعر طن القمح المنتج بالخارج فإن هناك خياران أمام الحكومة: إما أن تسمح الدولة لمطاحن بأن تبيع الدقيق للمخابز بأكثر من ١١٦ ج للجوال، وهذا معناه زيادة سعر الخبز للمستهلك. أو أن تعامل سعر دولار القمح بأقل من ٤ ج إن رأت إبقاء السعر كما هو للمخابز للحفاظ على سعر الخبز للمواطن، وهذا معناه زيادة عبء الدعم على الاقتصاد.

للخروج من دوامة الدعم المتأرجح حسب الأسعار العالمية للقمح فإن الدولة تعمل الآن في اتجاهين: الأول هو زيادة المنتج من القمح المحلي، وهو ما سوف يؤدي مباشرة لتقليل حجم الاستيراد. والثاني دعم تجربة ولاية الخرطوم في انتاج الخبز من دقيق مخلوط ٦٥٪ قمح و ٣٥٪ ذرة، وهو ما سيؤدي أيضاً لتقليل حجم المستورد من القمح. إن الاتجاهين يدعمان الأمن الغذائي للدولة بصورة واضحة جداً، وينبغي السير فيهما بدون تردد.

الخبر الذي أوردته (سونا) حول اجتماع الوزير المشار اليه في بداية هذا العمود يحتاج لتصحيح في الجزئية المتعلقة بأن (دعم الحكومة للقمح بلغ العام الماضي ٣ مليار دولار ليبلغ دعم الدولة للخبز والمواد البترولية ما يعادل ١٢٪ من حجم الموازنة). الصحيح أن فرق سعر دعم القمح كان خلال العام ٢٠١٤ مبلغ ٣٦٩٣,٢ مليار جنيه تعادل بالسعر الرسمي للدولار ٦٤٧,٩ مليون دولار. بينما كان اجمالي دعم المحروقات والقمح معاً خلال العام ٢٠١٤ مبلغ ٦٥٠٠ مليون جنيه تعادل ١,١٤ مليار دولار. ويتوقع أن يرتفع هذا الدعم خلال العام ٢٠١٥ إلى ١٠٢٠٠ مليون جنيه تعادل ١,٨ مليار دولار وتمثل نسبة ٢١٪ من أجمالي مصروفات الميزانية. مصدر معلوماتي هو تقرير بنك السودان للعام ٢٠١٤ وكتاب موازنة الدولة للعام ٢٠١٥ الصادر عن وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي[1].

سياسات دعم الفقراء وضرورة البطاقة التموينية :-

أصدرت وزارة التموين والتجارة الداخلية المصرية مؤخراً نشرة صحفية أشارت

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٨ م.

فيها الى أن منظومة السلع التموينية ونقاط الخبز أثرت بشكل واضح في تأمين مستوى معيشة ٤٦٪ من الأسر وجنبتهم الدخول في دائرة الفقر.

وخصصت الوزارة نصيب يومي لكل فرد من الخبز عبارة عن ٥ أرغفة مدعمة يُدفع نظيرها مبلغ رمزي، وفي حال لم يحصل الشخص على الكمية المخصصة له طيلة الشهر يتحول ما تبقى له إلى مقابل مادي يُضاف إلى رصيده فيما يسمى «البطاقة التموينية» والتي تتيح له شراء سلع أساسية مثل الأرز والسكر والسمنة وغيرها.

وأشارت الوزارة إلى أن عدد المستفيدين من دعم الخبز ودقيق المستودعات يبلغ نحو ٨٢,٢ مليون فرد، وتبلغ كميات الخبز المستحقة للمواطنين نحو ١٣٧,١ مليار رغيف أسبوعياً يتم توزيعها من خلال ١١ مليون و٢٦٥ ألف بطاقة تموينية ويتم الصرف عن طريق محلات البقالة التموينية البالغ عددهم حوالي ٢٦ ألف بقال تمويني وفروع المجمعات الاستهلاكية البالغة نحو ٥ آلاف فرع، وفروع جمعيتي وعددها حتي الآن نحو ١١٠٠ فرع، وكافة المنافذ التابعة لوزارة التموين بالمحافظات

تعليق: التجربة المصرية في مجال دعم الفقراء وتوجيه الدعم للمستحقين تستحق الوقوف عندها والاستفادة منها.

عندنا في السودان تدعم الدولة في الوقت الحالي استهلاك الخبز والمواد البترولية وبعض الأدوية. الدعم معناه: أن تقوم الدولة بتقديم السلع للمستهلكين بغير سعرها الحقيقي. لأن السعر الحقيقي يكون مرتفعاً، ولايستطيع الفقراء دفعه. من الناحية النظرية يبدو الأمر فيه مساعدة كبيرة للفقراء، غير أنه ثبت وفي مختلف التجارب الدولية أن الدعم، إن لم يضبط، يذهب لغير مستحقيه، ويستفيد منه في الواقع المواطنين الأكثر استهلاكاً وهم الأغنياء.

عندنا في السودان تدعم الدولة رغيف الخبز ولكنها لم تكون الآليات اللازمة لمراقبة هذا الدعم، وبالتالي نجد أن الدعم يذهب الجزء الأكبر منه للأغنياء. الأسرة الفقيرة المتوسطة تحتاج لثلاثين قطعة خبز في اليوم، الأسرة الميسورة المتوسطة بنفس عدد الأفراد تحتاج ستين قطعة رغيف في اليوم، وذلك لسبب بسيط هو أن أفراد الأسرة الميسورة يرغبون خبز طازج ساخن في كل وجبة، فضلاً عن أن طلبة الجامعات من هذه الأسر، في الغالب، يتناولون وجبتي الإفطار والعشاء خارج المنزل في مطاعم الوجبات الجاهزة.

لا سبيل لاستعدال حال الاقتصاد الا بإعادة هيكلة الدعم وذلك من خلال تقديم سلع محددة مدعومة من خلال بطاقة تموينية الكترونية، بدلاً عن أو مع تقديم دعم نقدي مباشر، وذلك للاستفادة من اقتصاديات الحجم، ذلك لأن شراء سلع بكميات كبيرة بواسطة الجمعيات التعاونية مثلاً تتيح الحصول على أسعار ممتازة تمكن هذه الجمعيات من توزيع هذه السلع للمستهلكين المستحقين بالبطاقة

بأسعار أقل من السوق بنسبة تتجاوز ٢٥٪ [١]

عادل الباز ينتقد الخبز المخلوط :-

على عموده المقرؤ (فيما أرى) بصحيفة (اليوم التالي) الغراء إنتقد الاعلامي والكاتب الصحفي الكبير عادل الباز سياسة الدولة الرامية لاحلال جزء من القمح المستورد بالذرة السوداني. ويمكن تلخيص أوجه نقده في نقاط ست: هو يرى أن خلط الذرة بالقمح لانتاج الخبز لن يخفض تكلفة انتاج الخبز، ويزعم أن الخلط يحتاج لمحسنات تستورد من الخارج، ويتخوف من عدم وجود مخابز يمكنها القيام بإنتاج الخبز من الدقيق المخلوط، ويقرر أنه ما دام تعديل سعر دولار القمح وانخفاض أسعاره عالميا قد خفضا كلفة الاستيراد بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار فلا يوجد داع لمجهود جديد لخفض تكلفة الاستيراد.

للرد على هذه النقاط أقول: صحيح أن سعر جوال القمح الآن للمخابز حوالي ١٢٠ جنيه وسعر جوال الذرة في الأسواق حوالي ٢٨٠ جنيه وبهذه الأسعار إذا خلط القمح مع الذرة فإن التكلفة سترتفع، بالطبع هذا أمر بديهي لم يغب عمن رسم سياسة الدقيق المخلوط، لهذا ورد في السياسة دعم الذرة المخصصة لصناعة الخبز بحيث يكون سعر جوال الذرة الذي سيدخل المطاحن للخلط مع القمح أقل من سعر جوال القمح، مثلاً ١٠٠ جنيه، وبهذا نصل لجوال دقيق مخلوط (قمح+ذرة) بسعر أقل من ١٠٠ جنيه وهذا يحقق خفض التكلفة. إن أي مبالغ مخصصة لدعم الذرة الداخلة في انتاج دقيق المخابز مهما كانت كبيرة لا تمثل خسارة للاقتصاد لأنها دعم بالعملة المحلية يقلل بنفس نسبته مبالغ الدعم بالعملة الأجنبية التي تقدم حالياً للقمح المستورد. ببساطة سندعم مزارعنا المحلي بدلاً عن المزارع الأجنبي. نعطي مزارعنا المحلي عند تسليمه محصوله ٢٥٠ جنيه للجوال ونبيع نفس الجوال للمطاحن للخلط مع القمح بمبلغ ١٠٠ جنيه. تدفع وزارة المالية ١٥٠ جنيه في كل جوال وهي مسرورة البال لأن الدفع ماشي لسوداني ومحروم منه أجنبي.

خلط الذرة مع القمح لصنع خليط يصلح لانتاج الخبز لا يحتاج لأي محسنات مستوردة أو غير مستوردة ولا أعرف من أين جاء الأستاذ عادل الباز بهذه المعلومة المغلوطة.

تخوف الباز من عدم وجود مخابز لصنع الرغيف من الدقيق المخلوط، وأن تهيئة المخابز الحالية للأسلوب الجديد يحتاج وقتاً طويلاً. طبعاً السياسة الجديدة العنصر الأهم فيها إقناع المواطن بالفائدة الصحية للخبز الذي تدخل في تكوينه الذرة، والفائدة الاقتصادية بتسليمه للمواطن بسعر أقل. إذا أقبل المواطن على الخبز المخلوط واستساغ طعمه وشعر بفائدته لجيبه من ناحية لسعر فإن آلاف المخابز سوف تتسابق للتعرف على

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٨/١٢ م.

طريقة الانتاج الجديدة، وإجراء التعديلات الطفيفة المطلوبة لمواكبة السياسة الجديدة. ولتعويد المواطن على الخبز المقترح الجديد، ولمساعدة المخابز وتوفير التجربة العملية لها، شرعت ولاية الخرطوم في استيراد مخبز لتقديم النموذج للمواطن ولصانعي الخبز. طبعاً لا يتوقع أن يتم التغيير بين يوم وليلة، غير أن تحول عدة أسر يومياً لتناول الخبز المخلوط، وتعديل مخبز أو مخبزين كل أسبوع يفي بالغرض. الخبز العادي سيكون موجوداً ومتاحاً، وكذلك الخبز المخلوط موجود ومتاح ويتقدم للامام. وسوف تكون الغلبة في النهاية للخبز المخلوط، وهذا هو المبتغى والمراد.

النقطة الأخيرة التي تناولها الباز وذكر فيها أنه ما دام تعديل سعر دولار القمح وانخفاض أسعاره عالميا قد خفضا كلفة الاستيراد بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار فلا يوجد داع لمجهود جديد يخفض كلفة الاستيراد بمبلغ ٣٦٦ مليون دولار إضافية. هذه نقطة غريبة وغير منطقية بالمرة، والرد عليها يكون ببساطة بعبارة (البحر ما بيابى الزيادة). هدفنا مسح تكاليف استيراد القمح تدريجياً من قائمة مستورداتنا سواء بالانتاج المحلي أو بإستخدام الدقيق المخلوط.(١)

غاز الطهي بين التحرير والضرورات الاجتماعية والبيئية :-

أعلنت وزارة البترول بناءاً على قرار من وزارة المالية أسعاراً جديدة لغاز الطهي، حيث حدد سعر الكيلو من غاز الطهي بمبلغ ٦ جنيهات للمستهلك، أي أن اسطوانةالغاز زنة ١٢,٥ كيلو جرام سوف تباع للمستهلك بمبلغ ٧٥ جنيه، مقارنة بمبلغ ٢٥ جنيه هو السعر الرسمي السابق. كما أعلن وزير المالية فك احتكار الدولة لاستيراد الفيرنس وغاز الطائرات.

إذا أخذنا غاز الطهي كمثال فإننا نجد أن السعر المتوسط لكيلو غاز الطهي عالمياً يبلغ حوالي ٠,٦ دولار، وبإضافة تكاليف النقل والتأمين وغيره يصل غاز الطهي للمستهلك بسعر في حدود ٠,٧ دولار، معنى هذا أن الاسطوانة سعة ١٢,٥ كيلو جرام يبلغ سعرها حوالي ٨,٧٥ دولارات. في العام ٢٠١١ قبيل انفصال الجنوب كان هذا السعر يعادل ٣٥ جنيها بإعتبار أن الدولار حينها كان بحوالي ٤ جنيهات سودانية. ولتشجيع السودانيين على استخدام الغاز كسياسة أقرت للحفاظ على الغطاء الشجري باعت الحكومة الاسطوانة للمواطن بسعر ٢٥ جنيها، ولم يكن الفرق مؤثرا على ميزانية الدولة لأنه كان بالعملة المحلية حيث كان انتاج مصفاة الخرطوم من غاز الطهي يغطي احتياجات الاستهلاك المحلي ويحقق فائضا.

بعد الانفصال تغيرت الكثير من المعادلات حيث شهدت قيمة الجنيه السوداني انخفاضا سريعاً ومتوالياً في قيمته أمام الدولار الأمريكي، وفي نفس الوقت شهدت

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٨/١٠/ ٢٠١٥ م.

معدلات الاستهلاك للغاز تنامياً مضطرداً بسبب اتجاه المزيد من الأسر لاستخدام الغاز بديلاً للفحم والحطب، وبسبب تهريب الغاز للدول المجاورة حيث أسعاره أعلى بكثير من أسعار الغاز بالداخل، كما شهدت الفترة تدني انتاجية البترول بنسبة أكثر من ٧٠٪ بسبب ذهاب الحقول الجنوبية لدولة جنوب السودان. هذه العوامل مجتمعة جعلت إنتاج مصفاة الخرطوم من الغاز يغطي ٤٠٪ فقط من حاجة الاستهلاك، وتضطر الحكومة لاستيراد ٦٠٪ من الاحتياجات من الغاز من الخارج وبالعملة الأجنبية. ومع بقاء السعر للمستهلك على حاله وهو ٢٥ جنيها للاسطوانة سعة ١٢,٥ كجم فإن مقدار الدعم الذي تدفعه الموازنة العامة لهذه الاسطوانة ظل يتضخم بإستمرار بسبب استمرار انخفاض قيم الجنيه. إن سعر الأسطوانة الذي كان في العام ٢٠١١ يعادل ٣٥ جنيهاً بحساب الدولار ٤ جنيهات أصبح الآن يعادل مبلغ ١٠٠ جنيه بحساب الدولار ١١,٥ جنيه وعلى هذا تضخم مبلغ الدعم تضخماً هائلاً. والمدهش أنه لا يوجد أصلاً قرار بدعم الغاز أو أي من المحروقات في ميزانية الدولة أو في أي قرار رئاسي أو صادر عن مجلس الوزراء.

من ناحية أخرى فقد أصدر السيد رئيس الجمهورية القرار رقم ٦٧٩ لسنة ٢٠١٥

بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٥ والقاضي بالسماح للقطاع الخاص بإستيراد وتوزيع المشتقات البترولية بأنواعها المختلفة ودون أي قيود فيما عدا تلك المتعلقة بالمواصفات وبالسلامة. وعلى هذا فإن قرار وزارة المالية بتحرير التجارة في المحروقات والذي طبق حالياً في الغاز والفيرنس وغاز الطائرات هو قرار صحيح من الناحيتين الاقتصادية والاجراتية.

مع الاقرار بصحة ما أتخذ من إجراءات لا بد من أن نضع في إعتبارنا الآثار الجانبية لهذه القرارات، ومنها توقع عدم تحمل محدودي الدخل للأسعار المحررة وبالتالي العودة للفحم والحطب كمحروقات، واحتمال تأثر سلع أخرى بإرتفاع التكلفة كسلعة الخبز الهامة للمواطنين، وعلى هذا يجب عمل تدابير لتقديم دعم إجتماعي إضافي لفئة محدودي الدخل من المتلقين للدعم الاجتماعي حالياً ولفئة العاملين بأجور بسيطة ومحدودة. عبر البطاقة التموينية الالكترونية. أو عبر أي وسيلة مناسبة أخرى.[1]

قضايا الاقتصاد وزيادة الانتاج ومعاش الناس هي الأكثر الحاحاً :-

الحوار الوطني يمضي نحو غايات الأمل بغد مشرق لأهل السودان بإذن الله. قلت أمس على هذه المساحة أنه قد يكون من المناسب بعد إجازة وثيقة الحوار الاتفاق على جسم تنفيذي بسلطات وصلاحيات واسعة، تحت إشراف رئيس الجمهورية، يشرع في تنفيذ مصفوفات الحوار الوطني بمواقيت محددة. عبر لجان متخصصة تتبع لهذا الجسم. وبالفعل أعلن أمس عن هذا الجسم وهذه المصفوفة.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٧/١/ ٢٠١٦ م

قلت كذلك أنه قد يكون من المناسب البدء بلجنة (الإنصاف والمصالحة)، التي تعمل على إزالة ما علق بالنفوس، وتعوض من يثبت تضرره نتيجة سياسات أو أفعال سابقة خاطئة، ليقبل جميع أهل السودان على معركة البناء بنفوس طيبة متحابة. إن تهيئة المناخ النفسي بمثل هذه اللجنة يمثل أولوية قصوى.

يبدو، بعد تهيئة المناخ النفسي، أن القضية الأكثر الحاحاً هي قضية الاقتصاد وزيادة الإنتاج ومعاش الناس. لجنة الاقتصاد على مستوى الحوار السياسي، ولجنة قطاع الانتاج ومعاش الناس على مستوى الحوار المجتمعي، درستا هذه القضايا بإستفاضة، حيث أديرت الحوارات مع المنتجين، وتم الاستماع للمستهلكين، ودون رأي العلماء والمختصين، ونُظر في برنامج اصلاح الدولة لدعم الايجابيات وسد الثغرات، وكانت النتيجة النهائية توصيات عديدة منها العاجل الذي لا يتحمل التأخير ومنها ما يمكن إعتباره خططاً متوسطة أو استراتيجية.

من التوصيات العاجلة التي قد يكون من المناسب التعبير عنها بالأرقام في ميزانية العام ٢٠١٧ وفي تنفيذات البرنامج الخماسي للاصلاح الاقتصادي ما يلي: الاهتمام بالبحث العلمي وزيادة المخصص له في موازنة الدولة. استكمال خطة تطوير السكة الحديد كأولوية قصوى. استكمال خطة التوليد الكهربائي. الاهتمام بسلعة الصمغ العربي ومعالجة مشكلاته.

إفساح المجال للقطاع الخاص وتقليص دور الدولة والشركات الحكومية التي تزاحم القطاع الخاص، في الاستثمار والقطاعات الإنتاجية، وانتهاج سياسات دعم الخصخصة وتحرير الأسعار وتشجيع أنشطة القطاع الخاص.

وضع خطة استراتيجية للشراكة الفعالة بين القطاعين العام والخاص Public sector Private sector Partnership (P.P.P)، وإصدار التشريع الذي ينظم هذه الشراكة.

تكوين قوة أمنية متخصصة لحماية الاستثمار وتمكين المستثمرين من الأرض التي تمنح لهم. ويكون من مهام القوة إزالة نقاط التحصيل غير القانوني بالطرق القومية.

تشجيع الاستثمار في مجال التخزين المبرد والمجمد وصوامع الغلال. تأهيل المسالخ الكبرى المتعطلة والاهتمام بصناعة اللحوم.

الاهتمام بالسياحة لتحويلها إلى مورد اقتصادي مهم وذلك بتحسين بيئة الموارد الطبيعية والمناطق السياحية في البلاد، وتهيئة مناخ السياحة لجذب السياح للبلاد.

أما في مجال معاش الناس فإن أهم التوصيات تشمل: تقوية وتنشيط التعاون كقطاع اقتصادي مهم تكفل آلياته المختلفة تخفيف العبء المعيشي عن المواطنين. استكمال وإنفاذ التشريعات المتعلقة برعاية المنافسة ومنع الاحتكار والمواصفات

القياسية لحماية المستهلك وتخفيف أعباء المعيشة عليه.[1]

قضية القمح والدقيق.. ما يهم المواطن :-

خلال الأسبوعين الماضيين تم تناول قضية القمح والدقيق في السودان بكثافة من خلال الاعلام المكتوب والمرئي والمسموع والاسفيري. وذلك على خلفية القرارات التي صدرت عن وزارة المالية، ورأي السيد أسامة داؤود، أكبر المستثمرين في قطاع القمح والدقيق، في هذه القرارات من خلال اللقاء الصحفي الذي أجراه مع عدد محدود من الصحف السودانية.

الكتابة المكثفة حول الموضوع بصحفنا المحلية دلت على وعي كبير، واهتمام بقضية تمس حياة كل السودانيين. لقد وجدتُ تميزاً في تناول القضية في كتابات كل من عادل الباز والطاهر ساتي ومزمل أبو القاسم وبابكر فيصل وعبد الوهاب جمعة من الصحفيين المحترفين. فيما وقفت على مقال رأي عميق من الفاتح عبودة من غير المحترفين. وأعتذر عن عدم إيرادي لأسماء كل من كتب حول الموضوع لقصوري في الإحاطة الشاملة التي تحتاج لمركز أبحاث وباحثين متفرغين. آراء من ذكرت من كتاب الرأي وغيرهم ممن لم أذكر تناولت الموضوع من زوايا مختلفة ويرؤى متباينة أحياناً ومختلفة أحياناً أخرى، وكلها تبحث عن الحقيقة والمصلحة العامة.

من خلال ما جمعت من بيانات ومعلومات، وما اطلعت عليه من آراء. أرى أن الخلاصة التي تهم المواطنين تتمثل في سبعة نقاط رئيسة: الأولى، أن سعر بيع الخبز للمستهلك لن يتأثر بتعديل صرف دولار القمح من ٢,٩ جنيه الى ٤ جنيهات.

النقطة الثانية: لا يوجد أي إتجاه لمنع المطاحن الكبيرة (خصوصاً سيقا) من العمل، أو حرمانها من طحن القمح الذي تستورده الحكومة أو الذي يسلمه لها المخزون الاستراتيجي من المزارعين المحليين، وبالتالي لن يكون هناك تشريد للعمالة المستوعبة بهذه المطاحن.

النقطة الثالثة: أن المخزون الاستراتيجي لا يدخل منافساً للمطاحن أو التجار. إنه أداة الدولة لتوفير هذه السلعة الاستراتيجية بأفضل الأسعار، وأحسن المواصفات. فهو بمثابة الحكم والمشرف على تنافس شريف بين القادرين على توريد القمح أو الدقيق. ومطلوب منه العدل والشفافية والنزاهة.

النقطة الرابعة: ان استيراد القمح أو الدقيق بكميات هائلة يحتاج لكل الطاقات السودانية من معدات مناولة وناقلات وقاطرات متخصصة وصوامع ومخازن. وبالتأكيد سوف يتم استخدام الطاقات المتوفرة لدى المطاحن الرئيسية بطريقة مجزية لمالكي هذه الطاقات. وفي نفس الوقت فإن توفر هذه الطاقات بالسودان يطمئن الناس بأنه لن تكون

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٠/١٠ ٢٠١٦ م

هناك اختناقات في النقل والتوزيع على الرغم من عدم امتلاك المخزون الاستراتيجي لهكذا طاقات. هو لا يملك طاقات النقل ولكن يمكنه استئجارها.

النقطة الخامسة: التأكيد على أن استيراد الدقيق هو سياسة مؤقتة سوف تعدل عنها الدولة متى ما اطمئنت على قدرة المطاحن المحلية على العمل بالسياسات الجديدة التي اقتضتها التطورات الداخلية والخارجية. ومطلوب من المطاحن استيعاب هذه المتغيرات وإجراء تعديلات على مكونات حسابات التكاليف لديها للتوافق مع هذه السياسات.

النقطة السادسة: أن الدولة صمتت في الفترة السابقة وتحركت الآن لثلاثة أسباب بسيطة وواضحة هي: انخفاض سعر القمح عالمياً، أنخفاض كلفة النقل، تمكن الدولة من الحصول على تمويل وضمانات خارجية. سوف تستمر سياسة الدولة هذه ما استمرت هذه العوامل.

النقطة السابعة: أن الخطة الاستراتيجية للدولة تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح، عن طريق التوسع في زراعته في الأراضي المتاحة حالياً، وتشجيع استخدام الدقيق المخلوط (قمح زائداً ذرة). ومستقبلاً تتضمن الخطة الاستراتيجية إضافة ضعفي الأراضي المتاحة حالياً، بإستغلال أراضي التروس العليا بولايتي الشمالية ونهر النيل، بعد الحصول على التمويل لهذه الخطة من خلال مبادرة الأمن الغذائي العربي المجازة. (١)

هل نجحت سياسات ضبط استيراد القمح؟

في منتصف العام ٢٠١٥ شرعت وزارة المالية والاقتصاد الوطني في اتخاذ سياسات لضبط استيراد القمح من الخارج، وذلك لثلاثة أسباب: الأول تنامي حجم الاستيراد بصورة كبيرة جداً فاقمت من حجم العجز في الميزان التجاري، والثاني انخفاض سعر سلعة القمح ومنتوجاته في العالم الخارجي، والثالث انخفاض كلفة النقل بسبب انخفاض سعر البترول.

بعد تشاور واسع مع كل القطاعات المرتبطة بصناعة الدقيق والقمح، وبعد إجراء دراسات واسعة بواسطة الوزارات والهيئات المختصة، أقرت وزارة المالية والاقتصاد الوطني سياسات جديدة تضمنت محاور ثلاثة: الأول أن تقوم الدولة ممثلة في ادارة المخزون الاستراتيجي بعمليات استيراد وتوزيع سلعتي الدقيق والقمح من خلال عطاءات شفافة، والثاني تعديل سعر صرف الدولار لاستيراد القمح والدقيق من ٢.٩ جنيه للدولار الى ٦ جنيهات للدولار، والثالث تخصيص القمح والدقيق المستوردان لانتاج الخبز للمستهلكين على أن تخضع أي استخدامات أخرى للسعر الحر تحت إشراف ديوان الضرائب.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٨/٣٠ م

الآن وبعد مرور حوالي سبعة أشهر على هذه السياسات الجديدة نتساءل هل حققت هذه السياسات أهدافها؟ وهو سؤال طرحه الأستاذ عادل الباز على عموده المقروء (فيما أرى) بعدد (اليوم التالي) الغراء الصادر يوم ٦ مارس ٢٠١٦ ، وقد أجاب على هذا التساؤل بأن (كل الوعود غدت هباءاً ، وكل الأماني طلعت كاذبة). لا أدري كيف وصل الأستاذ عادل لهذا التقييم فهم لم يورد أي أرقام أو شواهد أخرى تسند تقييمه هذا.

بالعكس من تقييم الأستاذ عادل الباز أقول أن البيانات المتوفرة لدينا تشير الى أن هذه السياسات قد حققت أهدافها بصورة كبيرة جدا ، ربما أكبر من المتوقع. لقد حققت هذه السياسات وفراً في كلفة الاستيراد على الخزينة العامة قدر بمبلغ ١٥٠ مليون دولار من ناحية ثانية مثل التزام المخزون الاستراتيجي بشراء القمح المحلي من المزارعين بسعر التركيز دافعاً كبيراً لزراعة مساحات هائلة في الموسم الشتوي الحالي يتوقع معها تغطية ٥٠٪ من احتياجات البلاد من القمح في الموسم القادم. من نتائج هذه السياسات كذلك تشغيل عدد أكبر من المطاحن: الآن تعمل كل من مطاحن سين، سيقا، ويتا، الحمامة، سوفت، وبعد أسبوع ستدخل مطاحن قنا بطاقة ٦٠٠ طن في اليوم.

من الواضح أن الخطة الاستراتيجية للدولة في هذا المجال تمضي في الاتجاه الصحيح فهي تستهدف خفض كلفة استيراد القمح على الاقتصاد كما تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح، عن طريق التوسع في زراعته في الأراضي المتاحة حالياً ، وتشجيع استخدام الدقيق المخلوط (قمح زائداً ذرة). ومستقبلاً تتضمن الخطة الاستراتيجية إضافة ضعفي الأراضي المتاحة حالياً ، باستغلال أراضي التروس العليب بولايتي الشمالية ونهر النيل، بعد الحصول على التمويل لهذه الخطة من خلال مبادرة الأمن الغذائي العربي المجازة.(١)

كيف نعالج قضية الخبز للفقراء :-

قرارات تحرير التجارة في القمح والدقيق وبالتالي تحرير صناعة الخبز من حيث السعر وعدد القطع (وليس المواصفات بالمعنى التقني للكلمة) هي قرارات من المتوقع صدورها كسياسات مصاحبة لمشروع موازنة الدولة للعام ٢٠١٧ ويتوقع معها حدوث ارتفاع لسعر الخبز للمستهلكين. كيف يمكن معالجة أثر هذا الارتفاع على الفقراء ومحدودي الدخل؟ وما هي المقترحات العملية الممكنة التنفيذ في هذا الشأن؟

طرحت هذا السؤال على الأصدقاء بوسائل التواصل الاجتماعي فجاءت إجابات مفيدة ألخص بعضها هنا.

أحد الاصدقاء فضل حجب اسمه كتب: مطلوب اولا تشغيل المخابز الكبيرة الموجودة. مثل مخبز الامن الغذائي ببحرى التابع للجيش، ومخبز الولاية بالسوق المحلي

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٣/٧/ ٢٠١٦ م.

الخرطوم. ويجب اعداد مواصفات جديدة للمخابز مع حوافز تشجيعية، والتوسع فى انتاج الخبز المخلوط، وفرض رسوم اضافية على المخابز الصغيرة والتقليدية.

الأستاذ طارق مختار من المغرب قال: اصحاب المخابز تجار . والتاجر ينزع للربح وليس للفضائل وعمل الخير. وان لم يلزم بمواصفة محددة لرغيف الخبز فإن مواصفته الوحيدة التي سيلتزم بها هي مواصفة اعلى ربح ممكن . ولن يلومه احد لأن لا شيء ملزم له.

لنكن صريحين لاتوجد دولة في العالم لا تحدد مواصفات محددة لكل سلعة من السلع المهمة والإستراتيجية. وليس مواصفة عامة بل دقيقة للغاية . فمواصفة الحد الادنى لرغيف الخبز ضرورية .

يجب ان نشرع في تعليم ربات البيوت صناعة خبزهن بأنفسهن . توفير ودعم افران صناعة الخبز او الة صنع الخبز الكهربائية المعروفة او تعليم الناس صناعة افران بلدية صغيرة في المنازل وتوفير عبوات صغيرة من الدقيق «حبذا بالخلطة ٣٠ ٪ ذرة و٧٠٪ قمح» وعبوات صغيرة من الخميرة. هذا كفيل ان يجعل اصحاب المخابز حريصين على مواصفة الحد الادنى والا بارت سلعتهم.

ولتدعيم المنافسة بين المخابز اعتقد يجب تيسير الحصول على التراخيص للمواطنين لانشاء مخابز ولو باحجام اصغر. وتوفير وسائل تصنيع الخبز لربات البيوت، وتمكينهن من بيعها مثلما يبعن الكسرة . كذلك الترخيص لاصحاب المطاعم وممولي الأكل بصناعة خبزهم الخاص وبمواصفاتهم الخاصة . وبسط معلومات وتقنيات ومواصفات اصناف الخبز من الدول الاخرى مثل الخبز المصري والشامي والتميس الافغاني والتافورنو المغربي وغيرها من الانواع التي تستهلك ولا تترك لبابة تضيع لعدم اكلها.

تعليق: هذه مقترحات وآراء مفيدة تنفع في معالجة قضية ارتفاع اسعار الخبز لذوي الدخل المحدود.[1]

لا تخذلوا جبارة والخالة سعاد :-

الفنان طارق الأمين صاحب الانشودة الرائعة (بلداً هيلنا) كتب مشهدا جميلاً بمناسبة ختام جلسات الحوار الوطني، ومما ورد فيه (في صبيحة الحوار.بدري صحيت من نومي- ترالالالم..... ما ان دعكت عيوني من سودان الامس الذي كان يعج بالظلمات والمحن، وانا في شوق لمعانقة سودان اليوم، فلقد بغرت وبغرت نفسي طوال الامس وأنا استمع للرادي وهو يعلن ان نكدنا الي زوال، بعد ان اقسم المتحدثون انه عرس البلاد، فيا لبختنا بعرس السودان بعد كل تلك البورة، بل يا لشتارتي لاني لم

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/١٠/ ٢٠١٦ م

اكن اعرف إن السودان قد كان بايراً "صلاً، كنا ننا ديه السودان ابونا، لكنه كان بايراً وحان موعد عرسه، فيا لفرحتي بزواج الوالد اليوم.

هرعت لدكان الحي لابتاع لي ولقومي ورداً وحنابيك فلابد للعرس ان ينجلي - يالسعادتي وناس الحي، في الطريق وانا اتقافز فرحا بسوداني الجديد سمعت اصوات سيارات الشرطة والاسعاف وهي لاتقول واك واك واك كعادتها كل صباح، بل كانت تصيح حوار وار وار وار، يا للدهشة والانبثاق. وقفت امام البائع جبارة الذي كان يوزع المشروبات الباردة مجاناً للمواطنين الشرفاء، وما ان رآني الا وسالت منه دمعة مهمة لم يستطع حبسها، ثم تعانقنا سوياً وهو يقول لي ممزقاً قلبي الوحيد : الحوار ياطارق، الحوار ياضارق، ويبكي.. حتي حضرت حاجة النعمة بشكيراً كبيراً جففت به دموعنا وهي تصيح فينا استغفروا استغفروا.

يا إلهي، كم كان جميلاً ذلك وانا اهم بالرجوع محملاً بالحلوي والحنبوكات، فاذا بدفار محمل بالجنود الاقوياء، ويحمل مكبراً للصوت تنبعث منه روائع ندي القلعة والجنود يتراقصون طرباً فكشفت معهم كما لم اكشف من قبل، وكشف الجيران والطلاب وموظفو تحصيل النفايات معنا، والموسيقي تتناثر هنا وهناك (ح ح ح حوار وار- ح ح ح حوار وار) .. النبق النبق النبق لقد حت المواطنون الشرفاء حتاً شديداً.

وماكان من بائع البصل الذي مر امام مشهدنا الرهيب الا ان نزل من حماره السعيد يبشر ويعرض، وقام بكل سعادة بتسليم كل مواطن بصلة كبيرة مجاناً. عدت الي المنزل مسرعاً لاجد أن خالتي سعاد قد حضرت للتو من قريتنا التي نسميها البلد، لتلقي العلاج، وفوجئت بانها لم تسمع بالخبر،فحكيت لها قصة الحوار، ففرحت حتي خفت ان تمسكها أم فريحانة، ثم تبدل حالها فغنت ورقصت رغم المرض، بل تعافي جسدها النحيل، ونحن ننفخ الحنبوكات ونطلقها في الفضاء لتعانق عنان لسماء.

آه لو كنت قد استقبلت من امري ما استدبرت، البقولوها ديك، والله ماكنت ح اعرف أعمل شنو، شكرا للحوار وهيا الي السودان السعيد. تمت.

طارق اللمين

تعليق: هذا المشهد الدرامي الرائع أظنه تكرر في كل حي وقرية بفضل الاعلام القوي. مهم جداً ألا نخذل جبارة والخالة فتحية. مهم جداً أن نهتم بمعاش الناس وقفة الملاح كأولوية قصوى.[1]

ماذا يستفيد الاقتصاد والمواطن من الخبز المخلوط :-

تقوم الاستراتيجية الاقتصادية للدولة في الوقت الحالي على زيادة الانتاج وخفض الاستهلاك من المستوردات لخفض العجز في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٢/١٠/ ٢٠١٦ م.

يمثل الاستهلاك من القمح المستورد نسبة عالية من المستوردات حيث بلغ خلال العام ٢٠١٣ حوالي ٢,٣ مليون طن بقيمة ١٠٢٧ مليون دولار، وبلغ في العام ٢٠١٤ حوالي ٢,٢ مليون طن بقيمة ١٠٤٦ مليون دولار. وهذه القيمة تمثل ١١,٤٪ من حجم الاستيراد الكلي الذي بلغ في العام ٢٠١٤ مبلغ ٩٢١١ مليون دولار.

لتقليل المستورد من القمح تعمل وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي على سياستين الأولى هي دعم انتاج القمح المحلي، وهي سياسة ينتظر أن تحقق نتائج معقولة خلال الأعوام القادمة، ولكنها في كل الأحوال لن تحقق الاكتفاء الذاتي من القمح، الا بتوفير الطاقة الكهربائية لاستغلال حوالي مليون فدان من التروس العليا بالولاية الشمالية. ويعلم الجميع أن لدينا في الوقت الحالي نقص في الطاقة نحتاج معه لاستثمارات لا تقل عن مليار دولار لتغطية النقص الحرج في الطاقة.

السياسة الثانية الرامية لتقليل المستورد من القمح هي انتاج الخبز لاستهلاك المواطن من دقيق يتكون من خليط من الذرة والقمح. إذا تمكنا مثلاً من انتاج خبز ٣٥٪ من دقيقه ذرة و٦٥٪ قمح فإننا نوفر استيراد ٧٧٠ ألف طن من القمح بقيمة ٣٣٦ مليون دولار.

ولاية الخرطوم بوصفها أكبر مستهلك للقمح، لأنها أكبر مستهلك للخبز بحوالي ٣٠ مليون قطعة خبز يوميا، سعت للمساهمة في سياسة التقليل من القمح المستورد من خلال مشروع استجلاب مخبز وتقنية روسية، تتيح انتاج الخبز من الدقيق المخلوط. تعمل الولاية في هذا المشروع من حوالي العامين، حيث قامت اللجنة المكلفة بالعمل من قبل الولاية بمخاطبة شركات متخصصة في كل من ألمانيا تركيا وروسيا، وطاف الفنيون بالدول الثلاثة حاملين معهم الذرة السوداني المرشح للخلط مع القمح، وتحصلت اللجنة على عروض من شركات هذه الدول، وبناءاً على العروض الفنية والمالية تم التركيز على واحدة من الشركات الروسية المتخصصة، حيث تم الدخول معها في اتفاق لاستجلاب مخبز ينتج حوالي ٤٠٠ ألف قطعة خبز في اليوم من الدقيق المخلوط بنسبة ٣٥٪ ذرة و ٦٥٪ قمح. سيكون هذا المخبز بمثابة نموذج ومشروع رائد لتوطين طريقة صناعة هذا النوع من الخبز بالسودان. وقد أفادت الشركة المصنعة للمخبز أن تعديلات بسيطة يمكن إجراؤها على المخابز العاملة في السودان، وسوف تتمكن كل المخابز بعدها من إنتاج هذه النوعية من الخبز.

سعر الذرة الآن بالأسواق أعلى من سعر القمح، لأن الدولة تدعم سعر القمح للاستهلاك. ولكن بعد التأكد من كفاءة تقنية انتاج الخبز المخلوط سوف تعمل الدولة على دعم الذرة للمخابز التي سوف تعمل بهذه التقنية. سوف يقوم المخزون الاستراتيجي بتسليمها جوال الذرة بمبلغ ١٠٠ جنيه فقط. وفي هذه الحالة سيكون الرغيف المنتج من الدقيق المخلوط أرخص من الرغيف المصنوع من القمح الصافي. وبالطبع فإن الرغيف الداخلة في إنتاجه الذرة هو أفيد صحياً للمواطن.

سوف تستمر الدولة في دعم انتاج الذرة بإعطاء سعر تركيز مناسب للمنتجين، وسوف يتم التوسع في إنتاج الذرة توسعاً كبيراً لأن إدخالها في صناعة الخبز يعطيها قيمة إضافية ممتازة.[1]

مشروع توزيع الخراف بالوزن :-

عيد الأضحى المبارك على الأبواب، تخطط الأسر الآن، خصوصاً محدودة الدخل، حول أنجع السبل للحصول على أضحية شرعية وبثمن مناسب غير مرهق لميزانية الأسرة المرهقة أصلاً في الوقت الحالي بالغلاء العام للأسعار.

تسعى الإدارات الحكومية المسئولة عن شئون المستهلك بالتعاون مع المنظمات النقابية والطوعية لإجراء تدخلات مفيدة لصالح المستهلك، سواء أكان عاملاً بالوظائف الحكومية، أو الوظائف في القطاع الخاص، أو لعامة المواطنين.

التدخلات في موضوع الأضحية تخفيفاً على المواطن تتم الآن من خلال مشروعين، المشروع الأول هو توفير خروف الأضحية بالأقساط للعاملين في القطاع المنظم عام وخاص. ويتبنى هذا المشروع اتحاد نقابات عمال ولاية الخرطوم، بالتعاون والتنسيق مع محفظة قوت العاملين كممول للمشروع، ووزارة المالية بولاية الخرطوم كضامن له.

البنك الرائد في محفظة قوت العاملين هو بنك العمال الوطني، الذي قام من خلال اللجنة التنفيذية للمحفظة بعمل متميز، حيث تم طرح طلب توفير ٢٠ ألف رأس من الخراف في عطاء علني، وقد استجاب لمتطلبات العطاء حوالي ٢٤ مورداً، تم تصفيتهم عبر معايير دقيقة للغاية الى ٩ من الموردين تم التعاقد معهم لتوفير الكميات المطلوبة، على أن يسلم الخروف الكبير الذي يتراوح وزنه ما بين ٣٧ كيلو جرام إلى ٤٥ كيلو جرام للعامل بسعر ١٧٣٢ جنيهاً بأقساط لمدة ١٠ أشهر، أي أن القسط الشهري هو ١٧٣ جنيها فقط، وفي هذا تخفيف كبير على العامل من ذوي الدخل المحدود.

أما المشروع الثاني لتخفيف عبء قيمة خروف الأضحية على المواطن العادي، غير المنتمي للقطاع المنظم، فيتمثل في مشروع بيع الخراف بالورن. وهي تجربة تتم في ولاية الخرطوم للعام الثاني على التوالي، وتستهدف تركيز سعر خروف الأضحية، مع إبعاد السماسرة والوسطاء الذين كانوا يتسببون في رفع سعر الأضحية لأرقام خيالية. فضلاً عن التعامل الحضاري من خلال سعر موحد محدد للكيلو الحي، فيشتري المواطن حسب قدراته دون ضغوط من السماسرة والوسطاء.

في اجتماع موسع تم يوم أمس بوزارة المالية- ولاية الخرطوم قطاع الاقتصاد

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٣/١٠/ ٢٠١٥ م.

بمشاركة وزارة الزراعة، والهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس، ونيابة ومباحث حماية المستهلك، والأمن الاقتصادي، والمركز السوداني لثقافة وحماية المستهلك، وإدارة حماية المستهلك، وموردي وتجار المواشي، تم الإتفاق على تنفيذ البيع بالوزن من خلال ١٤ موقعاً بالمحليات السبعة. على أن يكون البيع بسعر ٤٠ جنيها للكيلو الحي.

إن تحديد هذا السعر مناسب جداً لكل الفئآت، حيث يمكن المواطن من الشراء حسب إمكاناته، وبما أن الخروف وزن ٢٥ كيلو جرام مجزي للأضحية معنى هذا أن من لديه ١٠٠٠ جنيه يمكنه الحصول على أضحية مناسبة تفرح العيال وأمهم.

جعل الله جميع أيامكم أفراحاً ومتعكم بالصحة والعافية.[١]

معاش الناس في خطاب رئيس الجمهورية :-

في خطابه أمام حفل تنصيبه أعطى رئيس الجمهورية إشارات مهمة للقضية المتعلقة بمعاش الناس، حيث قال الرئيس (سيكونُ أمرُ معاشِ الناسِ هو أولى أولوياتِنا، وإنّي في هذا المقامِ الذي امتدحُ فيهِ صبرَ السودانيينَ وحُسْنَ ظَنِّهم باللهِ وبقيادتهم في كلِّ المحنِ والابتلاءاتِ والضوائقِ المعيشيةِ التي ألمّتْ بهم، أؤكدُ عَزْمنا الشديدْ وتَوجُهَنا الصادقْ لاستدامة الاستقرار الاقتصادي و تحقيقِ النهضةِ والطفرةْ في كلِ المحاورْ المرتبطة بالاقتصاد، من خلالِ البرنامج الخماسي الذي يرمِي إلى زيادةِ الإنتاجْ و الإنتاجية، وتيسيرِ المعيشة وتوفيرِ فرصِ العملِ للمواطنين، وذلك بحسنِ توظيفِ قدراتِنا الذاتيةِ واستثمارِ فرصِ الشراكات الاقتصادية المرتقبة مع أشقائنا و شركائِنا الاقتصاديينَ في أرجاء المعمورة).

وقال مخاطباً أعضاء الهيئة التشريعية القومية (أرجو أنْ أؤكد لهيئتِكم الموقرة أنَّ الحوارَ الوطنيَّ الشاملَ بشقيْهِ السياسيِّ والمجتمعي والذي دَعَوْنا له في العام الماضي كلَّ الناس، قد اكتملت ترتيباتُهُ وحُدِّدَتْ آلياتُهُ وستنطلقُ بإذنِ الله في الأيام القليلة القادمة فعالياتُهُ).

أمر معاش الناس يقتضي تناول موضوعين، الأول هو وفرة السلع والخدمات الأساسية التي تقدم للمواطنين، والثاني تقديم هذه السلع والخدمات بأسعار وتكلفة تتناسب مع دخول السواد الأعظم من المواطنين. المهمة صعبة ولكنها غير مستحيلة، وفي سبيل سبر غورها واقتراح المعالجات لها نشطت لجنة الانتاج ومعاش الناس وهي احدى لجان الحوار المجتمعي في لقاءات واجتماعات مطولة وزيارات لعدد من الولايات. الأنشطة التي تمت في اطار هذه اللجنة حتى الآن تميزت بمستوى عالي

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٩/ ٢٠١٦ م.

وراقي جداً من التداول والنقاش، ولم يعتورها ما يعتور الحوار السياسي من المناكفات والمحاحكات والاستقطاب الحاد. والسبب في ذلك أن المشكلات والقضايا التي تواجه الانتاج ومعاش في السودان متفق عليها، ومتفق على حلولها بنسبة كبيرة جداً، وقد طرحت كقضايا بحثية في مراكز البحوث والجامعات السودانية. عليه تكون الفائدة الرئيسة المنتظرة من أعمال هذه اللجنة هي بلورة معالجات رئيسة ومركزة لقضايا الانتاج ومعاش الناس. ثم تشكيل رأي عام سياسي واجتماعي داعم لهذه المعالجات والحلول بحيث يكون تبنيها واجباً قومياً للحكومة المقبلة وفق موجهات رئيس الجمهورية هذه.

من أمثلة الموضوعات التي حدث حولها شبه إجماع في لجنة الانتاج ومعاش الناس، والتي يترأسها الأستاذ سمير أحمد قاسم رجل الأعمال المعروف، التمسك بسياسات التحرير الاقتصادي، مترافقة مع سياسات دعم ذكية وفعالة لحماية الفقراء وذوي الدخل المحدود. وضرورة دعم البحث العلمي وتشجيع الابتكار بتخصيص نسبة مقدرة من الناتج المحلي الاجمالي لهذا الغرض. ودعم التعليم المهني والفني لخلق الكوادر الوسيطة القادرة على الاسهام في النهضة. اصلاح الخدمة المدنية القائم على أساس الثبات والتخصص. ثبات السياسات الاستثمارية والاقتصادية والمالية. وضرورة إحداث إختراق في جدار الحصار الاقتصادي المفروض ظلماً على السودان مع خلق علاقات خارجية استراتيجية مع دول متقدمة ومقتدرة واقتصادياً.

ينبغي الإشارة الى أن هناك أسباب متداخلة تؤدي لإرتفاع لأسعار هي: الظروف الطبيعية، والارتفاع العالمي لاسعار عدد من السلع الاساسية، وانخفاض قيمة العملة السودانية أمام العملات الأخرى، والسياسات الحكومية غير المساندة للفقراء، والافتقاد للقوانين والتشريعات التي تحمي المستهلك وتحارب الاحتكار والاغراق وأعمال السمسرة غير القانونية.

وعلى وجه الخصوص فإن فشل الحكومة بصورة عامة في الفترة السابقة في إقرار هذه التشريعات وتفعيل آلياتها كان من الأسباب الرئيسية لانفلات السوق وعدم التحكم في الاسعار. مما كان له الأثر البالغ سلباً على الفقراء ومحدودي الدخل. الأمر الذي يقتضي المعالجة في المرحلة القادمة.[1]

نجاح كبير لتجربة بيع الأضاحي بالوزن :-

حققت تجربة بيع خراف الأضاحي بالوزن نجاحاً كبيراً فاق التوقعات. التجربة دشن بدايتها عادل محمد عثمان وزير المالية والاقتصاد وشئون المستهلك بولاية الخرطوم يوم أمس السبت من خلال موقعين الأول بتقاطع شارع الهوا مع تقاطع

(١) نشر صحيفة السوداني بتاريخ ٦/٥/ ٢٠١٥ م

الببسي بالخرطوم، والثاني بميدان المولد بالمزاد ببحري، وفي كلا الموقعين تدافع الناس وفازوا بخراف ممتازة بسعر معقول للغاية.

التجربة التي تمت بشراكة ما بين وزارة المالية والاقتصاد وشئون المستهلك بولاية الخرطوم، والمركز السوداني لثقافة وحماية المستهلك، استهدفت تقديم خراف أضاحي جيدة وصحية وبسعر معقول للمواطن. وبالفعل تم الاتفاق مع بعض منتجي المواشي على توريد خراف جيدة، حمري أو كباشي، على أن يتم البيع منها بالوزن للمواطن بواقع الكيلو الحي بمبلغ ٢٩ جنيها. والكيلو الحي مقصود به وضع الخروف بكامله على الميزان، أي أن يشمل الوزن جلد الخروف وإمعائه ورأسه والاظلاف.

لقد وُجد أن الخروف زنة ٣٠ الى ٣٥ كيلوجرام حي مناسب جدا كخروف ضحية محترم، وباستعمال معادلة الكيلو ب ٢٩ جنيها نجد أن سعر مثل هذا الخروف يتراوح ما بين ٨٧٠ جنيهاً للخروف وزن ٣٠ كيلو جرام، ومبلغ ١٠١٥ جنيه للخروف وزن ٣٥ كيلو جرام. وهذه أسعار ممتازة جدا مقارنة مع الأسواق الأخرى التي لا تبيع بالوزن. وسوف يصبح هذا السعر سعراً تأشيرياً للأسواق الأخرى، وعلى المواطن التمسك بهذا السعر لأنه مناسب لكل من المنتج والمستهلك.

بالطبع لا يقتصر البيع في مراكز البيع بالوزن على الوزنين اللذين أشرت لهما ٣٠ و٣٥ كيلو، ففي الموقعين توجد خراف بأحجام أكبر تصل الى ٥٠ كيلو جرام أو تزيد. المهم أن سعر الكيلو موحد وكل شخص يشتري حسب استطاعته.

لقد حققت التجربة بإمتياز هدفها الأساسي، وهو خلق علاقة مباشرة ما بين المنتج والمستهلك، وبالتالي إبعاد المضاربين والوسطاء الذين كانوا يرفعون السعر بلا مبرر، ويحققون فوائد كبيرة على حساب الطرفين المنتج والمستهلك.

التجربة جديرة بأن يتم تكرارها في أسواق الخضروات كذلك، لأن المضاربين والسماسرة هم من يتسببون في رفع أسعار الخضر والفواكه، بإستلامهم للوارد من المنتجين ومن ثم بيعه للفريشة بأسعار عالية، وهؤلاء يضعون أرباحهم ثم يبيعون بعد ذلك للمستهلك الذي يجد أسعار عالية جداً. والمؤسف أن هذه الأسعار العالية لا يستفيد منها المنتج، بل يستفيد الوسيط. إن ولاية الخرطوم تتجه الآن عبر الادارة العامة للتعاون بها نحو تنشيط الجمعيات التعاونية للمنتجين لتتولى هذه الجمعيات تسويق الإنتاج الزراعي مباشرة للمستهلكين، أو لتجار القطاعي، وبهذا تحمي المنتجين من الوسطاء والمضاربين، وتجعل الفوائد المادية تعود للمنتجين.

هل تجوز الأضحية بالأقساط؟

من خلال الإذاعة السودانية استمعت صباح يوم أمس السبت لحديث واضح

وصريح من بروفسور محمد عثمان صالح أمين هيئة علماء السودان، أفاد فيه بجواز شراء الضحية بالأقساط ما دام أن المشتري قادر على سداد الأقساط دون إرهاق.

في تقديرنا هذه فتوى جاءت في وقتها، لأن العاملين في أجهزة الدولة توفر لهم محفظة قوت العاملين خراف الأضاحي بالأقساط التي تستقطع من مرتباتهم على مدى عشرة أشهر. لقد دأبت محفظة قوت العاملين، وهي محفظة بنكية تدعمها ولاية الخرطوم والبنك الرائد فيها بنك العمال الوطني، على تقديم خدمة بيع الأضحية بالأقساط للعاملين منذ عدة سنوات. وقد كان أسلوباً مريحاً جداً لهم. والحمد لله أن فتوى العالم الجليل بروفسور محمد عثمان صالح قد رفعت الحرج تماماً من أي شخص ربما يكون قد سمع فتوى من شخص آخر غير ملم بما يتم في محفظة قوت العاملين.(١)

قواعد حماية المستهلك الجديدة :-

أقرت الأمم المتحدة مؤخراً مبادئ جديدة لحماية المستهلك. وتعتبر هذه المبادئ الجديدة تحديثا لما أقرته الأمم المتحدة في العام ١٩٨٥ عندما تمت المصادقة على الميثاق الدولي لحقوق المستهلك وفيه تم التأكيد على ثماني بنود تلخّص حقوق المستهلك في عالمنا وهي: حق السلامة، حق الاختيار، حق المعرفة، حق إبداء الرأي، حق التعويض، حق إشباع الحاجات الأساسية، حق التثقيف وحق الحياة في بيئة صحية.

وقد رؤي تحديث هذه المباديء بسبب التطورات الدولية في مجالات تقانة المعلومات والاتصالات، خصوصاً التجارة الالكترونية التي انتقلت لتصبح التجارة الرقمية. ثم الخدمات المصرفية عبر الشبكات والموبايل، والمسائل المتعلقة بحماية البيانات ومعلومات المستهلكين، ومخاطر السفر للسياحة، والتسويق غير المسئول، والمنتجات الصناعية الجديدة خصوصاً في مجال الأدوية ومستحضرات التجميل، وغيرها من المسائل الحديثة التي تهم مستهلكي القرن الحادي والعشرين، والتي لم تستوعبها المباديء التوجيهية الصادرة في الثمانينات.

تم العمل في الموجهات الجديدة من خلال إجتماعات متعددة عقدت في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والتي شارك السودان فيها بقوة من خلال ممثلين لوزارتي التجارة والخارجية وولاية الخرطوم والجمعية السودانية لحماية المستهلك، وكان لي شرف المشاركة فيها. من خلال هذا الاجتماعات توافقت الدول على أن تكون المباديء الجديدة مستهدفة مساعدة الدول في تحديث تشريعات حماية المستهلك. ذلك لأن المستهلك يواجه الآن مخاطر متعلقة بمنتجات

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠/٩/ ٢٠١٥ م

ذات خطورة عالية تصل للمستهلك في الدول الأقل نمواً من الدول المتقدمة اقتصادياً.

وتستهدف المبادئ الجديدة اتاحة تقديم الانتاج الجيد ذي العلامات التجارية المعروفة للمستهلكين في محتلف الدول. وتعمل المباديء على تشجيع الانتاج والتوزيع المسئول المتسم بالاخلاقية والمهنية. كما تعمد المباديء إلى مساعدة الدول في حماية المستهلكين من الممارسات التجارية غير السليمة التي يتبعها المنتجين مثل الاحتكار والتسعير الجماعي.

وتعمل المباديء المقترحة كذلك على تشجيع الدول على دعم قيام مجموعات للمستهلكين تدافع عن حقوقهم. كما تدعو لمزيد من التعاون الدولي في مجال حماية المستهلكين. وتشجع تطوير مناخ وأوضاع الأسواق بحيث تتيح خيارات أوسع بأسعار أقل للمستهلكين. مع تحفيز الاقتصاد في الاستهلاك.

من المسائل المهمة التي أثيرت في الاجتماعات الاشارة للحصار الاقتصادي الذي تفرضه بعض الدول الكبرى على دول أخرى، وأثر هذا الحصار على المستهلك العادي، ويتمثل هذا في ارتفاع تكلفة السلع والخدمات بالنسبة له. أو حجب تحويلات المهاجرين لأهلهم بالداخل. وقد ساندت الهند رؤية السودان في هذا المجال، وتم بالفعل ادخال نص يشير لعدم جواز حرمان المستهلكين من المزايا والفوائد التي يمكن أن تعود عليهم بالمساواة مع نظرائهم في أي مكان آخر.

مطلوب منا في السودان نشر هذه المبادئ وتوسيع دوائر المعرفة والعلم بها. وتلعب الجمعية السودانية لحماية المستهلك وأفرعها بالولايات، والمركز السوداني لثقافة وحماية المستهلك بولاية الخرطوم وغيرهما من الجمعيات المتخصصة بالإضافة للأجهزة الإعلامية المختلفة دوراً أساسياً في هذا الأمر.

كما يتطلب الأمر إدخال الموجهات الجديدة في قانون تنظيم التجارة وحماية المستهلك لسنة ٢٠١٢ بولاية الخرطوم. وعلى القانون الإتحادي.[1]

العودة للكسرة :-

طرحت قبل يومين على هذا العمود خطة ولاية الخرطوم التي تستهدف انتاج الخبز من دقيق خليط ما بين القمح، مستورد أو محلي، والذرة الرفيعة التي تزرع في بلادنا على نطاق واسع. وأشرت أن الولاية بصدد التعاقد على مخبزين عملاقين يعملان في هذه الخلطة لتعويد الناس عليها، ولتدريب صانعي الخبز من القطاع الخاص للولوج في هذا المجال. وأشرت الى أن هذا سوف يوفر على الدولة مبالغ طائلة تذهب الآن لدعم استيراد القمح من الخارج وتقدر بأكثر من ٤٠٠ مليون دولار.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٧ م.

وجد المقال تفاعلا عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث علقت سيدة الأعمال وداد يعقوب قائلة (الدقيق المخلوط مهم . لكن السؤال لماذ لايقدم دعم حقيقي قوي للذرة والدخن في صناعة الكسرة، إنني أقترح أن تقوم الحكومه بتحديد سعر ممتاز ومحفز للانتاج لسلعة الذرة، وأن تقوم كذلك ببناء مستودعات ومخازن ضخمة للذرة بطريقه علمية حديثة في كل ولاية، وأن تبذل وزارة الزراعة ووزارة المالية والبنك المركزي أقصى جهد ممكن لإنجاح زراعة الذرة. مع عمل مطاحن مركزيه لطحن و تعبئة الذرة في عبوات متوسطة وصغيرة تناسب استهلاك الاسرة. على أن تدعم الحكومه هذه العبوات وتوزع علي الفقراء جدا مجاناً، وتوقف الحكومة كل أشكال الدعم الاخرى.

يمكن تشجيع صناعة الكسره بشتي السبل، ويشمل ذلك تطوير تكنلوجيا صناعة االكسرة بمختلف المقاسات، المصانع الكبيره والمتوسطة واستعمال المطاعم والاستعمال المنزلي. مع رصد جوائز للتجارب الناجحة. وتُشجع المطاعم على تقديم الوجبات السودانية كخيار في قائمة الطعام، ويُشجع ويُطور عمل وأدوات بائعات الطعام اللائي يقدمن الذرة والدخن. فيما يتم شرح الفوائد الصحية لطبق الكسرة بالملاح او طبق الدخن مقارنة بما عداه.

ويُقترح أن تقوم رئاسة الجمهوريه برعاية برنامج توفير القوت للمواطن).

مهندس /وداد يعقوب مستثمر ومقاول ومزارع وربة بيت. علقت على الموضوع الاستاذة الاقتصادية ابتسام حسن قائلة (ما طرحته الأخت وداد هو عين العقل، وهو الرجوع للأكل السوداني المتعارف عليه وهو أكل صحي، مغذي، رخيص الثمن وسهل التحضير، وفي متناول يد الجميع بشتى طبقات المجتمع إذا توفرت الإرادة السياسية والاقتصادية لولاة الأمر.

المقترحات ممكنة التنفيذ، كما يجب أن يصاحب ذلك جهد موازي من جانب الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسوية للمرأة والشباب، ويمكن تنظيم وقيادة حملة شعارها (المرأة تدعم الإقتصاد بتغيير أنماط الإستهلاك).

تعقيب: هذه مقترحات عملية ممتازة، نرجو أن تجد تشجيعاً ومؤازة من الجهات الرسمية، ومن منظمات المجتمع المدني.[1]

سياسات جديدة لتوفير الدقيق :-

نفذت وزارة المالية الاتحادية عبر جهاز المخزون الاستراتيجي حزمة سياسات استهدفت توفير الدقيق والقمح لانتاج الخبز المدعوم للمستهلك، مع تقليل تكلفة الدعم على الاقتصاد الكلي.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٢ م.

لقد كانت المعضلة التي تواجه وزارة المالية أن تكلفة دعم القمح المستورد باهظة جداً، حيث يتم استيراد القمح بحساب الدولار بمبلغ ٢,٩ جنيه وهو رقم بعيد عن سعر الدولار الرسمي البالغ ٥,٧ جنيه. وبعيد جداً عن سعر الدولار في السوق الموازي والذي يبلغ ٩ ج تقريباً. وفي نفس الوقت كانت وزارة المالية تشعر أن جزءاً مقدراً من هذا الدعم الكبير لا يذهب لمستحقيه، بل يستفيد منه أجانب وسودانيين لا يحتاجون للدعم.

يذكر أنه خلال العام ٢٠١٣ بلغ استيراد السودان من القمح ٢,٣ مليون طن بتكلفة مليار دولار. مرتفعاً من ٢ مليون طن بتكلفة ٨١٠ مليون دولار خلال العام ٢٠١٢. لقد بلغ دعم السلع (دعم الاستهلاك) في العام ٢٠١٣ مبلغ ٩٧١٤ مليون جنيه تعادل١,٧ مليار دولار وتمثل ٢٧٪ من اجمالي المصروفات الجارية للدولة.

للخروج من هذا النفق وضعت وزارة المالية خطة ثلاثية الابعاد وجدت دعماً سياسياً من وزير المالية بدر الدين محمود ومن رئاسة الجمهورية ممثلة في الاستاذ حسبو محمد عبد الرحمن نائب رئيس الجمهورية. تنص الخطة على استخدام القمح المنتج محلياً لتغطية نسبة ٢٥٪ من الاحتياجات. واستيراد دقيق بسعر الدولار ٤ جنيه لتغطية نسبة ٢٥٪ من الاحتياجات. على أن يستمر استيراد القمح من الخارج بسعر الدولار ٢,٩ جنيه لتغطية نسبة ال ٥٠٪ المتبقية. والخطة مرنة بحيث يمكن تحريك هذه النسب متى اقتضت الضرورة ذلك.

أسند لجهاز المخزون الاستراتيجي التابع للبنك الزراعي تنفيذ الخطة. على أن تتابع وتراقب الولايات عمليات توزيع الدقيق، سواءاً أكان منتجاً محلياً أو مستوردا، وذلك بهدف منع تهريب هذا الدقيق المدعوم لخارج الحدود، ومنع استخدامه في أي منتجات أخرى بخلاف الرغيف.

على الرغم من أن تنفيذ الخطة هو في بداياته الا أن بوادر نجاحها بدت واضحة وجلية. ففي المحور الأول للخطة قام المخزون الاستراتيجي بشراء القمح المحلي من المزارعين بسعر ٤٠٠ جنيه للجوال، أدى هذا لانتعاشة كبرى في القطاع الزراعي ككل وتحقيق ارباح جيدة للمزارعين. إن هذا القرار سوف يشجع المزارع السوداني على زراعة القمح في المواسم المقبلة، ويشجع البنوك على تمويل زراعة القمح، لأن استرداد التمويل ميسور وبأرباح معقولة. وقد شرعت المطاحن الوطنية الثلاثة الكبرى، مطحن سين، ومطحن ويتا، ومطحن سيقا، في إجراء المعالجات الفنية اللازمة نحو خلط القمح السوداني بالأقماح المستوردة، لانتاج دقيق جيد مناسب لصناعة الخبز. وينبغي الاشادة بهذه المطاحن الوطنية وبأصحابها ومديريها لأنهم قبلوا التحدي، وصمموا على إنجاح تجربة استخدام القمح السوداني.

في محور الخطة الثاني، وصلت طلائع البواخر التي تحمل الدقيق المستورد، وقد

تمت عمليات التصنيع التجريبي له بمخابز الامن الغذ ئي ببحري بنجاح كبير وكان انتاج الجوال ما بين ١١٠٠ الى ١١٨٠ قطعة خبز وزن ٦٠ جرام للمستهلك. وقد تم توزيع الدقيق المستورد للوكلاء تحت اشراف الولايات وتم تسليمه للمخابز التي بدأت في تصنيعه خبزاً للمواطنين.

إن نجاح هذين المحورين وفر للميزانية العامة للدولة مبالغ طائلة جداً سوف يتم تحويلها لأبواب الميزانية الأخرى خصوصاً التنمية والخدمات التعليمية والصحية.

وبالطبع فإن وزارة المالية والبنك المركزي يحرصون على استكمال بقية الاحتياجات من خلال القمح المستورد المطحون محلياً والذي تم توفير كافة الإعتمادات المالية المطلوبة له[1].

ما العيب في إشراف الدولة على استيراد القمح والدقيق؟

على صفحة كاملة بصحيفة إيلاف الغراء قام الكاتب المحترم الدكتور خالد التجاني بتوجيه النقد لسياسات إعادة هيكلة الدعم لسلعة القمح التي قامت بها وزارة المالية والاقتصاد الوطني منذ شهر أغسطس الماضي. إنتقد ما أسماه (إحتكار) الدولة لاستيراد القمح والدقيق. ونعى اليها إضعاف الصناعة الوطنية بتعطيل عمل المطاحن بإستيراد الدقيق الجاهز. وقال بعدم توفير الدولة التمويل اللازم لزراعة القمح مما ينبي بفشل زراعة القمح.

ما يقول به الدكتور خالد التيجاني غير صحيح وغير دقيق بتقديري. الدولة عبر جهاز المخزون الاستراتيجي تقوم الآن بالاشراف على استيراد القمح والدقيق لأنها تدعم كلفته دعماً هائلاً. يتم الاستيراد بدولار قيمته ٦ جنيهات فيما يبلغ السعر الموازي للدولار ١٢ جنيهاً. تم فتح المجال لكل الشركات لاستيراد القمح والدقيق لصالح المخزون الاستراتيجي عبر عطاءات شفافة، وبالمواصفات والشروط التي تضعها الدولة. وهذا حقها ما دام هي التي تدفع الكلفة. الفرق بين هذا النظام والنظام السابق هو أنه قبل سياسات إعادة الهيكلة هذه كانت المطاحن الرئيسية هي من تتعاقد وتستورد وتطحن وتوزع المنتجات، والحكومة تدفع. وفي هذا خلل كبير يسمح بالتلاعب في الفواتير والمواصفات. النظام الجديد وفر للدولة قرابة ال ٨٠٠ مليون دولار. والحساب ولد كما يقولون.

أما مسألة إضعاف صناعة الطحن الوطنية بسبب استيراد الدقيق الجاهز فنقول أن مقاومة السياسات الجديدة من قبل المطاحن المستفيدة من الوضع السابق هي التي دفعت الدولة لإستيراد الدقيق الجاهز، حتى لا تكون الدولة مكشوفة الظهر وهي تطبق هذه السياسات. الآن بدأت الأمور تعود لطبيعتها، كل المطاحن الوطنية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/٣/ ٢٠١٥ م.

تعمل الآن بل دخلت مطاحن جديدة بطاقات كبيرة. عادت المطاحن لتقوم بعملها الأساسي وهو طحن القمح لا المتاجرة فيه واستيراده من الخارج.

أما بالنسبة لدعم زراعة القمح محلياً فإن ما حدث هو عكس ما يقول به الدكتور خالد التجاني تماماً، وحسبما أوردتُ في هذا العمود قبل يومين فقد تمكنا في السودان من زراعة ٥٤٠ ألف فدان بمحصول القمح، منها ٣٤٠ ألف فدان بمشروع الجزيرة بنسبة ٦٥٪ من المساحات المزروعة، فيما توزعت بقية المساحة ما بين الولاية الشمالية ٧٩ ألف فدان، النيل الأبيض ٤٥ ألف فدان، مشروع حلفا الزراعي ٤٣ ألف فدان، ولاية نهر النيل ٤٠ ألف فدان، مشروع الرهد الزراعي (تجربة) ١٤٠٠ فدان.

وبسبب التحضير المبكر بواسطة المزارعين، والتمويل الكبير والميسر من البنك الزراعي والذي بلغ ٦٠٠ مليون جنيه، وبإستخدام الحزم التقنية، وبفضل المناخ الملائم حيث كان الجو بارداً جداً في فترة الانبات، كل هذه الأسباب مجتمعة جعلت محصول القمح يحقق نجاحاً غير مسبوق، ويتوقع أن يغطي ٤٠٪ من حاجتنا من القمح.(١)

هل توجد أزمة خبز بولاية الخرطوم؟

في اليومين الماضيين صدرت بعض الصحف بمانشيتات عريضة تحمل عبارات مثل (أزمة خبز)، (أزمة الدقيق)، (شح في الدقيق)...وغيرها. المتمعن في متن الاخبار والتحقيقات المرافقة والشارحة لهذه المانشيتات يتضح له بجلاء عدم وجود أي نوع من الشح أو الأزمة. وأن الصحافيون الذين حرروا هذه المواد إما أنهم مفتقرين للمهنية، أو أن لهم أغراض أخرى.

لا أفهم أن صحفياً أو صحفية، زميل، في صحيفة ما يكتب نصاً كالآتي: (لا توجد صفوف كالسابق أمام الأفران، وذلك لكثرة وتعدد الأفران في الاحياء وتقاربها في المكان، لذلك لا يشعر المواطن بالنقص الحاد في كمية الدقيق الا في ساعات المساء) ويكون العنوان العريض فوق هذا النص (أزمة خبز). يا الله، أي مهنية وأي منطق يجعل هذا ممكناً. أنظر للتناقض (لا توجد صفوف) والعنوان (أزمة خبز). (النقص الحاد لا يظهر الا في ساعات المساء) معنى هذا أن النقص، إن وجد، غير حاد أيها الصحفي أو الصحفية المحترمة، وإلا لظهر كل ساعات اليوم وليس في المساء فقط.

لقد ردت الادارة الحكومية المشرفة على هذه السلعة بولاية الخرطوم رداً حاسماً وشافياً على هذه الترهات. وكان الرد بسيطاً ومباشراً، حيث أصدرت هذه الادارة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٥ م.

بياناً أشارت فيه الى كفاية سلعة الدقيق، وإلى أن أي مخبز في نطاق ولاية الخرطوم يحتاج لدقيق لانتاج الخبز عليه الاتصال كالآتي: في محلية الخرطوم ٠٩١٢٣٥٠٩٢٩، محلية جبل الأولياء ٠٩١٨٠٤٤٣٦٧، محلية شرق النيل ٠٩١٢٩٦٦٤٤٩، محلية بحري ٠٩١٢٣٠٢٥٦٩، محلية أم درمان ٠٩١٢٣٩٤٥١١، محلية أم بدة ٠١٢٢٦٨٨٢٢٥، محلية كرري ٠٩١٨٦٦٦٦٨٨ . وذلك لاستلام ما يحتاجه من الدقيق.

حقيقة الأمر أن الامدادات من القمح والدقيق في السودان هي في أفضل حالاتها في الوقت الحالي، حيث لجأت الدولة لتنويع مصادر هذه الامدادات، فهناك أولاً القمح المستورد، الذي تدعم الدولة استيراده دعماً كبيراً جداً عن طريق توفيرها للعملة الأجنبية اللازمة لاستيراده بأقل من السعر الرسمي للعملة. والمصدر الثاني للامدادات هو القمح المحلي، الذي يتم توريده الآن للمطاحن الرئيسية بسعر مدعوم من الدولة أيضاً يبلغ ١٢٩٠ جنيهاً للطن، في حين يشترى من المزارع بسعر ٤٠٠ جنيه للجوال. وتقوم المطاحن بخلطه بنسبة ٦٠٪ للمستورد مقابل ٤٠٪ للمحلي. وفي هذا دعم كبير للمزارع السوداني، وتقليل لحجم استيراد القمح من الخارج. والمصدر الثالث للامدادات هو الدقيق عالي الجودة المستورد من الخارج، وفائدة هذا الدقيق للاقتصاد الكلي أنه يستورد بتكلفة كلية على الاقتصاد أقل من تكلفة القمح المستورد.

لقد غطت هذه المصادر الثلاثة الاحتياجات الغذائية من هذه السلعة الهامة للسودان ككل ولولاية الخرطوم بصورة كافية جداً.

مصدر رابع للامدادات يتم التجهيز له في الوقت الحالي، وينتظر تنفيذه في المستقبل القريب. وهو خلط القمح، سواء أكان مستورداً أو محلياً، مع الذرة المحلي لانتاج خبز سائغ للمستهلكين. لقد تمت تجربة هذه الخلطة بنجاح كبير في مخابز الأمن الغذائي ونجحت نجاحاً باهراً، وينتظر تنفيذها على المستوى التجاري بعد استيراد مخبزين بحجم كبير، تعاقدت عليهما ولاية الخرطوم، وينتج كل مخبز مليون قطعة خبز في اليوم. إن انتاج الرغيف من دقيق مخلوط ما بين القمح والذرة يعتبر فتحاً إقتصادياً كبيراً ينبغي تشجيعه من كل الأطراف.[1]

الوسيلة المثلى لدعم الفقراء :-

عدل المجلس الوطني ممثلاً في هيئة رؤساء اللجان من موقفه بشأن الزيادة في أسعار غاز الطهي. وعوضاً عن المطالبة بإلغاء الزيادة ومحاسبة وزير المالية قالت الهيئة إنها توجه بتخصيص العائد من الزيادة للفقراء. أعتقد أن توقف النواب عن

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٤ م.

المطالبة بإلغاء الزيادة هو موقف سليم من الناحية الاجرائية والقانونية، ذلك لأن السياسات المالية والنقدية التى اجازها المجلس الوطني نفسه ضمن موازنة الدولة للعام ٢٠١٦ ورد فيها نصا (البدء في تطبيق سياسة إعادة هيكلة دعم السلع الإستراتيجية والاستفادة من الفرص والظروف المواتية لانخفاض أسعار السلع في الأسواق العالمية). وهي سياسات متوافقة أيضاً مع السياسات التي أقرها البرنامج الخماسي للإصلاح الإقتصادي ٢٠١٥- ٢٠١٩ وأجازها المجلس الوطني حيث ورد فيها نصاً (رفع الدعم تدريجيا عن المحروقات والقمح والكهرباء وتحويل عائده لصالح الفئات الفقيرة). وعلى هذا نجد أن توجيه المجلس الوطني الأخير بتخصيص الدعم للفئات الفقيرة هو في الاتجاه الصحيح. ولكن يحق للناس أن يتسائلوا كيف يمكن أن يتم هذا؟ ومتى؟

إن إنفاذ توجيهات المجلس الوطني هذه تحتاج لترتيبين الأول قانوني لإضفاء المشروعية للتوجيه، والثاني تنفيذي تقوم به الأجهزة المعنية في المركز والولايات. إن الموازنة المجازة منصوص عليها في المادة ١١١ (٣) من الدستور التي تقرأ(يجيز المجلس الوطني مشروع الموازنة القومية للدولة بجداولها فصلاً فصلاً، ثم يجيز مشروع قانون الاعتماد الإجمالي، فإذا أُجيز القانون لا يجوز تجاوز التقديرات المفصلة والمعتمدة في الموازنة القومية إلا بقانون إضافي، كما لا يجوز إنفاق الأموال الفائضة على تقديرات الإيرادات، أو أموال من الإحتياطي القانوني، إلا بقانون اعتمادات إضافية).

غير أن المادة ١١٣ (٣) من الدستور تنص على (يجوز لرئيس الجمهورية إذا طرأت ظروف جديدة، أو شأن يمس مصلحة عامة لا تفي الموازنة القومية بمقابلته، أن يعهد للجهة المختصة بتقديم مشروع قانون مالي، أو اعتماد إضافي، أو تخصيص من الأموال الاحتياطية، وتسري على ذلك الأحكام الواردة في شأن مشروع قانون الموازنة القومية). وهذه حالة تقدم عليها عادة وزارة المالية إذا رأت إجراء تعديل على الموازنة. ويمكن للمجلس الوطني أن يطلب من رئيس الجمهورية استخدام هذه المادة لتوجيه وزارتي المالية والرعاية الاجتماعية لاتخاذ تدابير لتخصيص دعم للفقراء.

إن هذه التدابير يمكن أن تشمل بجانب الدعم المباشر، الذي يقدم حالياً لحوالي ٦٠٠ ألف أسرة على مستوى السودان، التوجيه بتقديم سلع محددة للفقراء عبر البطاقة التموينية الالكترونية، مقابل أن يتم تحرير التجارة في كل السلع. إن هذا الأسلوب، المطبق في العديد من البلدان من بينها جمهورية مصر، يجعل الدعم موجهاً للفئة التي تستحقه، ولا تكون الدولة مضطرة لدعم السياح والأجانب والبعثات الدبلوماسية والمقتدرين من المواطنين.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٢/ ٢٠١٦ م.

تحرك ايجابي لاتحاد عمال ولاية الخرطوم :-

نظم اتحاد عمال ولاية الخرطوم ورشة عمل هامة يوم أمس الأحد بقاعة الشهيد الزبير حول مخرجات الحوار وأثرها على قطاع الاقتصاد ومعاش الناس. قدمت من خلال الورشة ورقتين: الأولى قدمها الأستاذ سمير أحمد قاسم رئيس لجنة قطاع الانتاج ومعاش الناس، والثانية قدمها كاتب العمود. وعقب عليهما الدكتور محمد الناير.

أشرت في ورقتي الى أن اللجنة الاقتصادية في اطار الحوار السياسي قدمت ٦٨٠ توصية تناولت الشأن الاقتصادي بكل جوانبه، فيما قدمت لجنة قطاع الانتاج ومعاش الناس نحواً من ٦٠ توصية بالتركيز على مطلوبات ترقية القطاعات الانتاجية ووسائل توفير معاش الناس. لهذ من الضروري تحديد الأولويات.

قد يكون من المناسب البدء بلجنة (الإنصاف والمصالحة)، التي تعمل على إزالة ما علق بالنفوس، وتعوض من يثبت تضرره نتيجة سياسات أو أفعال سابقة خاطئة، ليقبل جميع أهل السودان على معركة البناء بنفوس طيبة متحابة . إن تهيئة المناخ النفسي بمثل هذه اللجنة يمثل أولوية قصوى.

من التوصيات العاجلة التي قد يكون من المناسب التعبير عنها بالأرقام في ميزانية العام ٢٠١٧ وفي تنفيذات البرنامج الخماسي للاصلاح الاقتصادي: الاهتمام بالبحث العلمي وزيادة المخصص له في موازنة الدولة، استكمال خطة تطوير السكة الحديد كأولوية قصوى، استكمال خطة التوليد الكهربائي، الاهتمام بسلعة الصمغ العربي ومعالجة مشكلاته.

ومن الضروري أيضاً تكوين قوة أمنية متخصصة لحماية الاستثمار وتمكين المستثمرين من الأرض التي تمنح لهم، ويكون من مهام القوة إزالة نقاط التحصيل غير القانوني بالطرق القومية.

ويكتسب تشجيع الاستثمار في مجال التخزين المبرد والمجمد وصوامع الغلال، وتأهيل المسالخ الكبرى المتعطلة والاهتمام بصناعة اللحوم أهمية قصوى في الخطة العاجلة.

من الضروري أيضاً الاهتمام بالسياحة لتحويلها إلى مورد اقتصادي مهم وذلك بتحسين بيئة الموارد الطبيعية والمناطق السياحية في البلاد ، وتهيئة مناخ السياحة لجذب السياح للبلاد.وفي ولاية الخرطوم توجد بنية تحتية مناسبة للسياحة العلاجية والمرافق التعليمية للأجانب وسياحة المؤتمرات.

وفي إطار تخفيف العبء المعيشي من الضروري تقوية وتنشيط التعاون كقطاع اقتصادي مهم، تكفل آلياته المختلفة تخفيف العبء المعيشي عن المواطنين. وفي ولاية

الخرطوم تم البدء في إنفاذ خطة لتنشيط مؤسسة الخرطوم التعاونية للقطاع السكني. ومؤسسة العاملين التعاونية لقطاع العاملين بالحكومة والقطاع الخاص. وتتضمن الخطة أيضاً تنشيط التعاون الزراعي كآلية لخفض تكلفة الانتاج من ناحية ولضمان التسويق المنصف من ناحية أخرى.

ويكتسب استكمال وإنفاذ التشريعات المتعلقة برعاية المنافسة، ومنع الاحتكار، والمواصفات القياسية لحماية المستهلك وتخفيف أعباء المعيشة واحدة من التوصيات المجمع عليها.

إن أهم عنصر للاصلاح الاقتصادي وزيادة الانتاج هو العنصر البشري. وعلى الاتحادات النقابية لعب الدور الأكبر في بث الحماسة وروح التحدي ورفع سقف الطموح، والتحول من مفهوم (الانجاز مقابل الحافز) الى مفهوم (أداء الواجب شرف وخدمة للأمة). مع الحرص على محاربة الفساد عن طريق برنامج ثقافي ودعوي وتربوي مركز.[1]

تكوين محكمة شئون المستهلك :-

أصدر السيد رئيس القضاء البروفسور حيدر أحمد دفع الله قراراً بإنشاء محكمة لقضايا شئون المستهلك، الخبر مفرح جداً ويمثل تطوراً ايجابياً مهماً في التفاعل مع قضايا وهموم المستهلك السوداني.

لقد تطورت مفاهيم حماية وحقوق المستهلك على المستوى الدولي تطوراً كبيراً. وبدأت ملامح هذا التطور والاهتمام بصدور الإعلان العالمي لحقوق المستهلكين في ١٩٨٥ وفيه تم التأكيد على ثماني بنود تلخّص حقوق المستهلك في عالمنا وهي: حق السلامة، حق الاختيار، حق المعرفة، حق إبداء الرأي، حق التعويض، حق إشباع الحاجات الأساسية، حق التثقيف وحق الحياة في بيئة صحية.

تم إصدار مبادئ توجيهية جديدة بشأن حقوق المستهلك هذا الشهر بالأمم المتحدة بنيويورك حيث رؤي تحديث المباديء السابقة بسبب التطورات الدولية في مجالات تقانة المعلومات والاتصالات، خصوصاً التجارة الالكترونية، التي انتقلت لتصبح التجارة الرقمية. ثم الخدمات المصرفية عبر الشبكات والموبايل، والمسائل المتعلقة بحماية البيانات ومعلومات المستهلكين، ومخاطر السفر للسياحة، والتسويق غير المسئول، والمنتجات الصناعية الجديدة خصوصاً في مجال الأدوية ومستحضرات التجميل، وغيرها من المسائل الحديثة التي تهم مستهلكي القرن الحادي والعشرين، والتي لم تستوعبها المباديء التوجيهية الصادرة في الثمانينات.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٤ م.

وتستهدف المبادئ الجديدة اتاحة تقديم الانتاج الجيد ذي العلامات التجارية المعروفة للمستهلكين في محتلف الدول. وتعمل المباديء على تشجيع الانتاج والتوزيع المسئول المتسم بالاخلاقية والمهنية. كما تعمد المباديء إلى مساعدة الدول في حماية المستهلكين من الممارسات التجارية غير السليمة التي يتبعها المنتجين مثل الاحتكار والتسعير الجماعي.

وتعمل المباديء الجديدة كذلك على تشجيع الدول على دعم قيام مجموعات للمستهلكين تدافع عن حقوقهم. كما تدعو لمزيد من التعاون الدولي في مجال حماية المستهلكين. وتشجع تطوير مناخ وأوضاع الأسواق بحيث تتيح خيارات أوسع بأسعار أقل للمستهلكين. مع تحفيز الاقتصاد في الاستهلاك.

لقد قام المجلس التشريعي في ولاية الخرطوم، وبدفع من الجمعية السودانية لحماية المستهلك، بتضمين قواعد حماية المستهلك التي صدرت عن الأمم المتحدة في العام ١٩٨٥ في قانون تنظيم التجارة وحماية المستهلك لعام ٢٠١٢. وتقوم في الوقت الحالي لجنة فنية متخصصة في ولاية الخرطوم بإعادة النظر في هذا القانون، لإجراء تعديلات فيه تستوعب مبادئ حماية المستهلك الجديدة. وهذا يعني مواكبة وطنية ممتازة للتطورات في هذ المجال، وإن كان هذا في إطار ولاية الخرطوم فقط، حيث أن القانون الاتحادي الخاص بحماية المستهلك ما زال يراوح مكانه ولم يصدر بعد. وقد يكون من المناسب تضمين المبادئ التوجيهية الجديدة فيه قبل الإجازة النهائية من قبل المجلس الوطني.

نثمن عالياً تجاوب السيد رئيس القضاء مع طلب اللجنة العليا لشئون المستهلكين بموافقته على تأسيس محكمة حماية المستهلكين. ونلفت النظر إلى أن تفعيل قوانين حماية المستهلك يحتاج لأجهزة تنفيذية مقتدرة، مسنودة بإرادة سياسية قوية جداً. ففي بعض البلدان تبلغ الأحكام على الشركات المخالفة لحقوق المستهلكين ملايين الدولارات. ولكن يتطلب ذلك أجهزة تنفيذ قانون قوية وبقدرات عالية على التحري والتقصي وجمع الاستدلالات بطريقة تتيح للقضاء إصدار أحكام رادعة.[1]

حزب التحرير الإسلامي وسياسات القمح :-

قد لا يتفق المرء مع أطروحات وتحليلات حزب التحرير الإسلامي، ولكن ما هو جدير بالاحترام حقاً هو تجاوب الحزب مع تطورات الأحداث على الساحة السودانية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وإصداره لرأي أو بيان في كل حالة عبر مكتبه الاعلامي والمتحدث الرسمي بإسم الحزب.

يقول الحزب فيما يتعلق بسياسات القمح التي أقرتها الدولة مؤخرا: (أصدر بنك

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/١/٢٠ م

السودان المركزي منشوراً قضى بتعديل سعر الصرف الخاص باستيراد القمح المستخدم في صناعة الخبز من ٢,٩ جنيهاً للدولار إلى ٤ جنيهات للدولار، وذلك استباقاً لزيارة بعثة صندوق النقد الدولي للسودان، حيث أكد وزير المالية بدر الدين محمود لدى لقائه بعثة الصندوق، أكد استمرار سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها الدولة؛ أي التمادي في تنفيذ روشتة صندوق النقد الدولي.

وبالمقابل وصف صندوق النقد الدولي أداء الاقتصاد السوداني للعام ٢٠١٤م والربع الأول من العام الجاري بالممتاز، على الرغم من التحديات والصعوبات التي تواجهه.

إن رفع سعر الصرف الخاص باستيراد القمح من ٢,٩ جنيها للدولار إلى أربعة جنيهات للدولار يبين حقيقة سياسات الحكومة في طحن الناس؛ والتي وُصفت زوراً وبهتاناً بأنها إصلاحية، وما هي في حقيقتها إلا استجداء لنيل رضا صندوق النقد الدولي، الذي كل همه نهب ثروات البلاد لتغطية الفوائد الربوية الباهظة المطلوبة للدول الرأسمالية الاستعمارية الجشعة، التي لا يشبع نهمها في مص دماء الشعوب عبر هذا الصندوق وغيره.

والحكومة أيضاً لا يهمها أن يطحن الغلاء الناس عبر روشتات صندوق النقد الدولي، (.....) فمن البديهي عندما يرفع سعر القمح أن يرتفع سعر الخبز، وهي معادلة لا تحتاج إلى عبقرية، فإن الناس موعودون في مقبل الأيام بمعاناة جديدة تضاف إلى معاناتهم ...). إنتهى بيان حزب التحرير المنقول بتصرف.

مع احترامنا وتقديرنا لبيان الحزب فإننا نشير لعدد من الأخطاء فيه، أولها وصفه لسياسات الحكومة الاقتصادية بأنها (استجداء لنيل رضا صندوق النقد الدولي) حيث من المعلوم أن حكومة السودان لا تستفيد البتة في الوقت الحالي من العلاقات مع صندوق النقد الدولي، بحيث تحرص على ارضائه أو الاستجابة لروشتاته، لأن الصندوق أوقف قروضه للسودان منذ ثمانينات القرن الماضي، وعجز عن أن يكون له موقف واضح مساند لإعفاء ديون السودان الخارجية، بسبب السيطرة الامريكية على القرار فيه بحكم قوة أمريكا التصويتية، المستندة لحجم مساهمتها في رأس مال الصندوق.

العلاقة مع الصندوق مقتصرة الآن على مقتضيات المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق، والتي تنص على استفادة السودان من تقارير تقييم تعدها بعثات الصندوق الفنية للسودان، ولا الزام على السودان بالاخذ بما يرد فيها من توصيات.

الخطأ الثاني في البيان تأكيده على أن تعديل سعر دولار القمح من ٢,٩ جنيه الى ٤ جنيهات سيترتب عليه رفع سعر الخبز للمستهلك. الحقائق على الأرض اليوم تؤكد عدم تأثر السعر، حيث الدقيق من المطاحن يصل للمخابز بنفس سعره

القديم، والدقيق المستورد يصل للمخابز بنفس السعر، وسعر الخبز للمواطن ظل كما هو وسوف يستمر في مقبل الأيام بإذن الله. والسر في ذلك أن هناك تضخيماً للتكلفة لا مبرر له قد حسمت أمره لجنة فنية مختصة، أكدت على سعر دولار القمح الجديد، كما أكدت على عدم زيادة سعر الخبز للمستهلك، وأعادت لخزينة الدولة حوالي ٢٠٠ مليون دولار كانت تضيع تحت مسمى الدعم. وهذا أمر يشكر عليه من وقف خلفه.[1]

كيف نقلل من استيراد القمح :-

قال البروفسيور أحمد المجذوب رئيس لجنة الشئون المالية والاقتصادية بالمجلس الوطني أن لجنته سوف تنظر في أسباب عدم نجاح سياسة توطين القمح. وتسائل هل السبب يعود للمزارعين أم للجهات المسئولة عن الزراعة؟ منتقداً الدعم الذي يذهب للمستوردين والذي قدره بحوالي ٣ مليار جنيه.

هذه قضية جوهرية، ونحن نشيد بإتجاه اللجنة الموقرة نحو بحثها واقتراح المعالجات فيها، غير أنه ينبغي الإشارة للجهود الجبارة التي تمت في هذا المجال خلال الستة أشهر الماضية، وهي جهود تمت تحت إشراف نائب رئيس الجمهورية حسبو محمد عبد الرحمن ونفذتها وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، بالتعاون مع وزارة الصناعة، وبنك السودان، ونقطة السودان التجارية، وإدارة المخزون الاستراتيجي، والأمن الاقتصادي، وولاية الخرطوم بإعتبارها أكبر مستهلك للقمح والدقيق بنسبة ٧٠٪ للاستهلاك الكلي بالسودان. وبالتعاون كذلك مع القطاع الخاص متمثلاً في المطاحن الرئيسية بالبلاد سيقا وويتا وسين.

ففي شهر يونيو الماضي أصدرت وزارة المالية قراراً بتعديل سعر الدولار الذي يعامل به القمح المستورد من ٢٩ جنيه الى ٤ جنيهات. وبما أننا نستورد سنويا أكثر من ٢ مليون طن من القمح بتكلفة تتجاوز مليار دولار، فبهذا القرار تكون الدولة قد وفرت ٢٠٠ مليون دولار من قيمة الدعم تعود للخزانة العامة ليتم توجيهها نحو ضرورات أخرى من بينها دعم انتاج القمح المحلي.

وإرتباطا بقرار تعديل سعر الدولار للقمح فقد قررت وزارة المالية توجيه المطاحن الرئيسية بالبلاد لشراء القمح المنتج محلياً بسعر التركيز الذي تم الاعلان عنه عند بداية الموسم وهو ٤٠٠ جنيه للجوال الواحد. وقدمت الحكومة تسهيلات بنكية لهذه المطاحن عبر البنك الزراعي السوداني بما سوف يمكنها من شراء كل الكمية التي تم انتاجها وتقدر بحوالي ٥٠٠ ألف طن.

على الرغم من أن سعر التركيز المعلن لجوال القمح (٤٠٠ جنيه للجوال) يعادل

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٧/ ٢٠١٥ م

بالسعر المدعوم للعملة السودانية مقابل الدولار حوالي ١٣٨ دولاراً وبالتالي يعتبر أعلى من السعر العالمي للقمح بإضافة المنصرفات الأخرى، وعلى الرغم من أن الكمية التي تم انتاجها تعادل أقل من ٢٥٪ من الاستهلاك الكلي للبلاد، على الرغم من كل هذا فإن القرار كان سليماً وموفقاً. ذلك لأنه يعني ببساطة توجيه الدعم للمواطن السوداني بدلاً عن المزارع الأجنبي في استراليا وكندا والولايات المتحدة وغيرها من الدول التي يتم استيراد القمح منها.

إن قراري تعديل سعر صرف دولار القمح وشراء القمح المحلي بسعر تركيز مجز سوف يشجعان المزارع السوداني على زراعة القمح في الموسم المقبل، كما سوف يشجع البنوك على تمويل زراعة القمح، لأن استرداد التمويل ميسور وبأرباح معقولة.

لقد تحقق الآن هدف خفض تكلفة الدعم على الاقتصاد، ولم تتأثر أسعار الخبز للمستهلك، ونقترح على لجنة الشئون المالية والاقتصادية بالمجلس الوطني التأكيد على أهمية التوجه الاستراتيجي نحو الاعتماد على القمح المنتج محلياً، وتطوير صناعة الخبز من القمح المخلوط بالذرة، أو من الذرة لوحدها، وهذا كفيل بتحقيق تحول كبير جداً في الاقتصاد السوداني، حيث سيتوقف نزيف العملات الأجنبية التي تصرف في استيراد القمح، وفي نفس الوقت سوف تتحسن دخول وأوضاع المزارعين السودانيين الذين يقومون بزراعة القمح المحلي أو الذرة.[1]

معالجات إرتفاع الأسعار :-

بناءاً على توجيه من رئيس الجمهورية يعمل القطاع الاقتصادي في الدولة على معالجة الأوضاع المعيشية للمواطنين، وذلك على خلفية الارتفاع الأخير في الأسعار الناجم عن عن تدني قيمة الجنيه السوداني كسبب رئيسي. وقد تناولت أمس على هذا العمود الإجراءات الإسعافية العاجلة المطلوبة لمعالجة ارتفاع الأسعار، وتشمل بالنسبة لولاية الخرطوم: تنشيط أسواق البيع المخفض، تنشيط التعاون في شقيه : التعاون بمواقع العمل، والتعاون بالأحياء، تنشيط الإنتاج الأسري وفق مبادرة الخرطوم عاصمة للإنتاج التي تقودها وزارة التنمية الإجتماعية بالولاية.

نتناول اليوم معالجات إرتفاع الأسعار على المديين المتوسط والبعيد. والتي تشمل: تشجيع بنك السودان للبنوك التجارية على تكوين محافظ مختلفة لتمويل المنتجين، ومن أهم المحافظ المقترحة محفظة لأعلاف الدواجن تعمل على توفير مخزون استراتيجي من الأعلاف المنتجة محلياً في أوقات الوفرة، واستيراد الأملاح وفول الصويا من الخارج. وتوجيه بنك السودان للبنوك التجارية لتوفير تمويل أصغر بشروط ميسرة للخريجين وغيرهم للعمل في مجالي البيوت المحمية والاستزراع السمكي.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢٥ م.

ولدعم الإنتاج في ولاية الخرطوم بوصفها أكبر ولاية مستهلكة فإنه مطلوب توفير التمويل للشركة السودانية لتوزيع الكهرباء لاستكمال انشاء ٢٧ محطة فرعية بولاية الخرطوم، وذلك بغرض كهربة المشاريع الزراعية خصوصاً في منطقة غرب أمدرمان. كهربة المشاريع ستؤدي لزيادة الانتاج وخفض تكلفته بصورة مؤثرة للغاية في مجالات الخضر والفاكهة واللحوم الحمراء والبيضاء. كما سيؤدي لادخال محاصيل جديدة بالولاية كالذرة الشامية المستخدمة كعلف للدواجن.

يقترح تعيين إدارات احترافية وتمكينها بالتمويل المناسب للمشروعات الزراعية المروية الكبرى بولاية الخرطوم وهي سويا والسليت وسندس. وتنفيذ ترعة غرب أم درمان وترعة شرق النيل وسوف تضيفان أكثر من ٢٠٠ ألف فدان بنظام الري الدائم.

أما في مجال التصنيع الزراعي فيقترح توفير التمويل اللازم لتأهيل المناطق الصناعية بولاية الخرطوم، تهيئة المناطق الصناعية سوف تشجع قيام صناعات التخزين المبرد والمجمد وتعليب وتصنيع الخضر والفاكهة وتجفيف البصل. سوف تؤدي هذه الصناعات لتوفير الخضر والفاكهة في غير مواسم انتاجها. وبالتالي خفض الأسعار.

يقترح أيضاً تكوين قوة أمنية متخصصة لحماية الإستثمار وتمكين المستثمرين من الأرض التي تمنح لهم. ويكون من مهام القوة إزالة نقاط التحصيل غير القانوني بالطرق القومية.

إستكمال وإنفاذ التشريعات المتعلقة برعاية المنافسة ومنع الاحتكار والمواصفات القياسية لحماية المستهلك وتخفيف أعباء المعيشة عليه.

استكمال خطة استكمال الطرق القومية خصوصاً طريق الإنقاذ الغربي بما فيه قطاع الفاشر نيالا. وإستكمال خطة تأهيل السكة حديد.

هذه المعالجات على المستويين المتوسط والبعيد سوف تحدثن أثراً إيجابياً على معاش الناس والمستوى العام للأسعار، لان تنفيذها سوف يترتب عليه زيادة الإنتاج زيادة هائلة تؤدي لخفض الأسعار.[1]

مفارقات الدعم :-

تدعم الدولة في الوقت الحالي استهلاك الخبز والمواد البترولية وبعض الأدوية. الدعم معناه: أن تقوم الدولة بتقديم السلع للمستهلكين بغير سعرها الحقيقي. لأن السعر الحقيقي يكون مرتفعاً، ولايستطيع الفقراء دفعه. من الناحية النظرية يبدو الأمر فيه مساعدة كبيرة للفقراء، غير أنه ثبت وفي مختلف التجارب الدولية أن

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٦ م .

الدعم، إن لم يضبط، يذهب لغير مستحقيه، ويستفيد منه في الواقع المواطنين الأكثر استهلاكاً وهم الأغنياء.

الدعم مشوه للاقتصاد في مرحلة الطلب، ففي السودان الآن تدعم الدولة رغيف الخبز ولكنها لم تكون الآليات اللازمة لمراقبة هذا الدعم، وبالتالي نجد أن الدعم يذهب الجزء الأكبر منه للأغنياء. الأسرة الفقيرة المتوسطة تحتاج لثلاثين قطعة خبز في اليوم، الأسرة الميسورة المتوسطة بنفس عدد الأفراد تحتاج ستين قطعة رغيف في اليوم، وذلك لسبب بسيط هو أن أفراد الأسرة الميسورة يرغبون خبز طازج ساخن في كل وجبة، فضلاً عن أن طلبة الجامعات من هذه الأسر، في الغالب، يتناولون وجبتي الإفطار والعشاء خارج المنزل في مطاعم الوجبات الجاهزة.

والدعم مشوه للاقتصاد في مرحلة العرض، ففي مثال دعم الخبز نجد أن بعض أصحاب المطاحن الكبرى قد استثمروا في زراعة القمح، تستلم الحكومة منهم هذا القمح بسعر ٤٠٠ جنيه للجوال، ثم ترده لهم بسعر ١٦٢ جنيه للجوال! ليقوموا بطحنه وتوزيعه للمخابز. هل تصدقون أمراً مثل هذا؟ هذه هي حقيقة الدعم الذي لا ينال منه الفقراء شيئاً، وينال منه السياسيون الصيت والسمعة أنهم يدعمون السلع الاستهلاكية، ويركب جانب من الاعلاميين الموجة ليعارضوا أي إتجاه لإعادة هيكلة الدعم جملة وتفصيلاً دون التعمق في نوعه واتجاهاته وأثره.

لا سبيل لاستعدال حال الاقتصاد الا بإعادة هيكلة الدعم. على أن تتم المعالجات الاجتماعية للفقراء من خلال زيادة المبلغ النقدي الذي يقدم مباشرة لهم عبر ديوان الزكاة وغيره من الآليات. أو من خلال تقديم سلع محددة مدعومة من خلال بطاقة تموينية الكترونية، بدلاً عن تقديم دعم نقدي مباشر، وذلك للاستفادة من اقتصاديات الحجم، ذلك لأن شراء سلع بكميات كبيرة بواسطة الجمعيات التعاونية تتيح الحصول على أسعار ممتازة تمكن هذه الجمعيات من توزيع هذه السلع للمستهلكين المستحقين بالبطاقة بأسعار أقل من السوق بنسبة تتجاوز ٢٥٪.

ندعو الادارة المالية بالدولة لاتخاذ القرارات المطلوبة، وندعو المواطنين عبر تنظيماتهم وأحزابهم لتفهم موجبات إعادة هيكلة الدعم، وندعو الإعلام المستنير لمساندة الخطوة.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢١ م